الجمهـوريـــة الجـزائـريـة الديـمقراطيـة الشـعبية
République Algérienne Démocratique et Populaire
وزارة الـتـعـلـيـم الـعـالـــي و الـبـحـث الـعـلـمـي
Ministère de l'Enseignement Supérieur et de la Recherche Scientifique

جامعة وهران
Université d'Oran

كلية الآداب واللغات والفنون
قسم اللغة العربية وآدابها
تخصص: المعجمية وصناعة المعجم

مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير

موسومة:

الصناعة المعجمية

في كتاب الفَسْر لابن جني (ت 392هـ)

إعداد الطالبـــة :
حنان غياط

أعضاء لجنة المناقشة.

أ.د. عبد الخالـــق رشيـــد	أستاذ التعليم العالي	جامعة وهران	رئيســـــا
أ.د. بن عيسى عبد الحليم	أستاذ التعليم العالي	جامعة وهران	مشرفا ومقررا
د. مصطفـــاوي عمـــر	أستـــاذ محاضر "أ"	جامعة وهران	عضوا مناقشا
د. هنـــــي سنيـــــة	أستاذة محاضرة "أ"	جامعة وهران	عضوا مناقشا

السنة الجامعية : 2014-2013

الجمهـوريـــة الجـزائـريـة الديـــمقراطيـة الشـعبية
République Algérienne Démocratique et Populaire
وزارة الـتـعـلـيـم الـعـالـــي و الـبـحـث الـعـلـمـي
Ministère de l'Enseignement Supérieur et de la Recherche Scientifique

جامعة وهران
Université d'Oran

كلية الآداب واللغات والفنون

قسم اللغة العربية وآدابها

مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير

موسومة:

الصناعة المعجمية

في كتاب الفَسْر لابن جني (ت 392هـ)

إعداد الطالبة :

حناق غياط

إشراف الأستاذ الدكتور:

بن عيسى عبد الحليم

أعضاء لجنة المناقشة:

بن عيسى عبد الحليم	أستاذ التعليم العالي	جامعة وهران	مشرفا ومقررا
عبد الخالـــق رشيـــد	أستاذ التعليم العالي	جامعة وهران	رئيسا
مصطفـــاوي عمـــر	أستاذ محاضر "أ"	جامعة وهران	عضوا مناقشا
هنـــــي سنيـــــة	أستاذة محاضرة "أ"	جامعة وهران	عضوا مناقشا

السنة الجامعية : 2014-2013

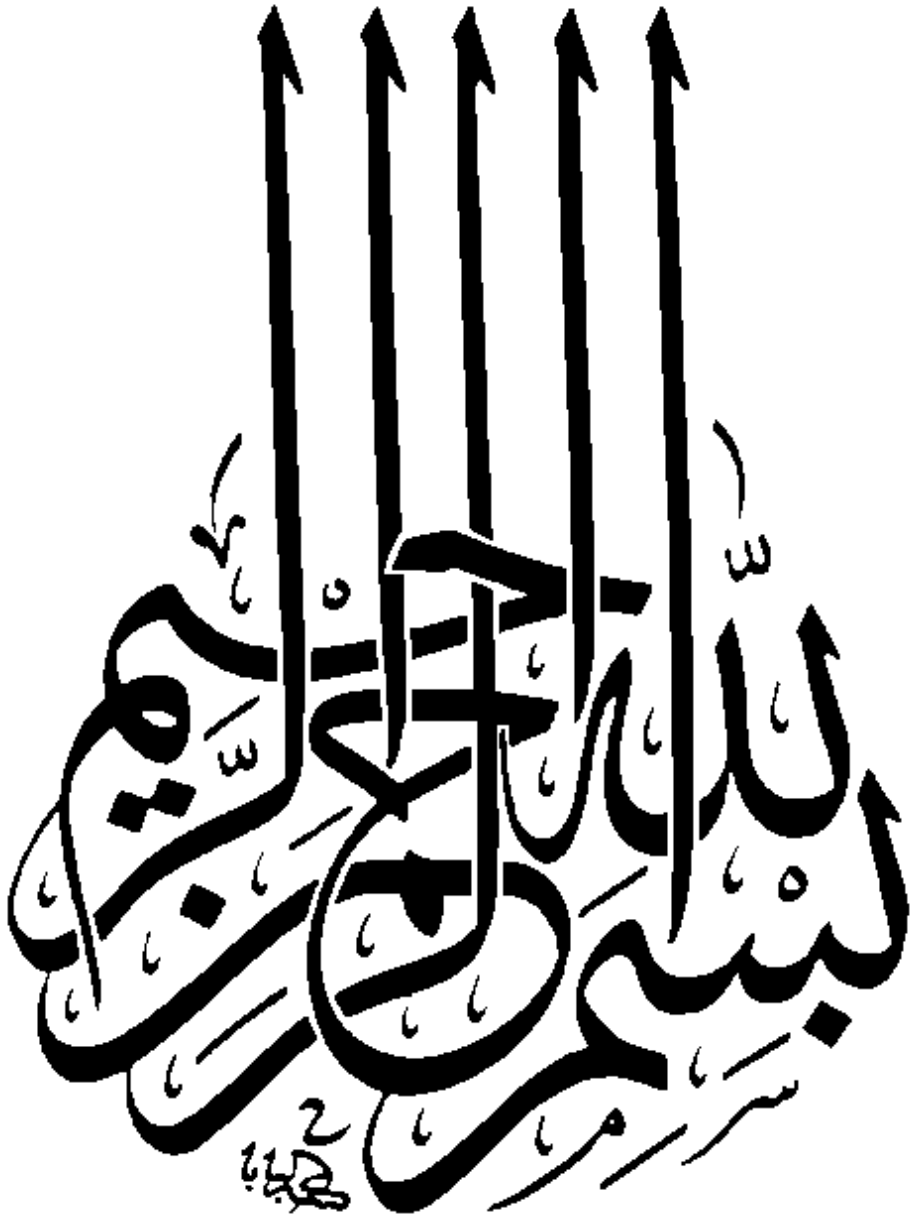
بسم الله الرحمن الرحيم

الشكر والتقدير

أشكر الأستاذ الفاضل الدكتور عبد الحليم بن عيسى، من كلية الآداب واللغات بجامعة وهران، على قبوله الإشراف على هذه الرسالة، وعلى رعايته لهذا البحث لبنة لبنة حتى استقام بنيانا مشيدا،

فهو حقيق بكل شكر واحترام وتقدير، راجية من الله تعالى أن يبارك في صحته وفي عمره،

ومتمنية له بذلك المزيد من النجاح والارتقاء في مراتب العلم والفضل.

وأتوجه بالشكر كذلك، إلى الدكتور عبد القادر بوشيبة، أستاذ اللغويات بجامعة تلمسان

على ما بذله من نصح لي في سبيل توجيه الرسالة معرفيا ومنهجيا.

الإهداء

أهدي ثمرة عملي إلى:

كلّ من ينبض قلبي بحبّهم

ومن يلهج بذكرهم لساني

إلى سندي وأساسي ومرجعي

إلى من أنتمي

عائلتي الصغيرة

والكبيرة.

المقدّمة:

بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على رسوله الكريم، وعلى آله وصحبه وسلم تسليما إلى يوم الدين، وبعد؛ إنّ ما يوصف به التراث المعجمي العربي هو الغنى والازدهار، وقد ألّف المعجميون العرب العشرات من المعاجم اللغوية، ولا يكاد يخلو قرن من القرون من ظهور معجم أو أكثر، وتختلف هذه المعاجم فيما بينها حجما ومنهجا ومادّة، وهذا الغنى في المعاجم العربية قد جعل المستشرقين يقرّون بتفوّق العرب في مجال صناعة المعاجم.

ويشهد العصر الحديث تزايدا في التّنظير المعجمي كمّا وكيفا، فما أكثر المعاجم التي ظهرت حديثا لتساير الصناعة المعجمية الحديثة، وتستدرك العيوب على المعاجم القديمة، وما أكثر المقالات والكتب التي تنظّر للعمل المعجمي، وتدرس التّراث المعجمي العربي في ضوء النّظرية المعجمية الحديثة.

ويسعى المعجميون العرب في الوقت الراهن إلى تأسيس معجمية عربية دولية، يكون التراث اللّغوي العربي في صلب اهتماماتها، إيمانا منها بأنّ العمل المعجمي القديم لم ينل حظّه من الدراسة، وأنّ أي تنظير معجمي لا يلتفت إلى التراث المعجمي فهو تنظير منقوص، ولن يصل إلى نتائج مفيدة.

وعندما نتحدّث عن التراث المعجمي العربي فلا نقصد به المعاجم العربية المعروفة وحسب، كمعجم العين والجمهرة والتّهذيب والمحكم والصحاح و اللسان وغيرها؛ بل إنّ الصناعة المعجمية تتجلّى حتّى في الكتب اللغوية وكتب التّفسير اللغوي للقرآن الكريم وكتب شرح الشعر وغيرها، ففي هذا التراث اللّغوي الكثير ممّا يفيد في صياغة مقاربة معجمية عربية.

ويُعَدّ "ابن جني"(392هـ)، العالم اللّغوي الكبير، رائدا حقيقيا في دراسة المفردات دراسة علمية وعميقة في جل مصنفاته، فقد أسهم في كل العلوم اللغوية، ونبغ فيها، وأجاد وأضاف لكل علم

من ذكاءه وفطنته، ونجد في كتبه لشرح الشعر شروحا للمئات من الألفاظ، وإنّ المتأمل فيها ليجد ملامح الصناعة المعجمية، والّتي تصلح أن تكون دراسة جادة في ضوء المعجمية الحديثة.

وإذا كان كتاب "الفسر" لابن جني مصنفا لشرح ديوان المتنبي وفسر معانيه، فإنه يتميز عن غيره من كتب شرح الشعر بمنهجية لغوية خاصة، مما جعله يحوي بين دفتيه المئات من النصوص المعجمية، التي تتطرق لقضايا المفردات من كل جوانبها، وهذا ما قد يجعل الكتاب صالحا لأن يكون مدونة حقيقية لدراسة المفردات، ومظنة لعمل معجمي في ضوء الصناعة المعجمية الحديثة، ولذلك ارتأيت أن يكون موضوع هذا العمل: "الصناعة المعجمية في كتاب الفسر لابن جني"، قاصدة منه الغوص في التراث المعجمي لابن جني في واحد من أهم مؤلفاته، وقد رأيت أن أطبق عليه المقاربة المعجمية التي تنهل من العطاء المعرفي اللغوي للسانيات للباحثين العرب والغربيين.

ودفعني إلى البحث في هذا الموضوع الرغبة في الإسهام في إرساء النظرية المعجمية العربية المنشودة، والتي تقوم على أساس الدمج بين التراث اللغوي العربي العريق والنّهل مما جادت به النظريات اللسانية في دراسة المفردات بناء ومحتوى، مؤمنة بعراقة تراثنا وغنائه الكبير بدراسة المفردات دراسة عميقة، مما يقتضي منا كل تقدير واعتزاز به، ومؤمنة بأن درس التراث سيكون مثمرا حين نطبق عليه نتائج الدرس اللساني الحديث.

وبذلك فإن الإشكالية التي يتعين عليّ أن أعالجها في هذه المذكرة هي: ما هي آليات الصناعة المعجمية في كتاب الفسر لابن جني؟ وما هي تقنياتها ومظاهرها؟.

قد اقتضت منّا طبيعة الموضوع تقسيم البحث إلى مقدمة، ومدخل، وثلاث فصول، وخاتمة، فبعد المقدمة، تناولنا في المدخل التعريف بكتاب "الفسر" وكذلك التعريف بأسس الصناعة المعجمية الحديثة ومقارباتها، وخصصت الفصل الأول لمقوّمات النص المعجمي في كتاب "الفسر"، وتعرّضنا فيه إلى مبحثين مبحث أوّل يحمل مفهوم النص المعجمي ومقوّماته في ظلّ الصناعة المعجمية الحديثة، ومبحث ثان تطبيقي يتعرّض للمدوّنة الأساسية وهي النص المعجمي في كتاب الفسر لابن جني، أما الفصل الثاني فتناولت فيه قضية التعريف المعجمي في كتاب الفسر" في ضوء

الصناعة المعجمية الحديثة، وقُسِّم إلى ثلاث مباحث مبحث أوّل يقوم برصد تجلّيات التعريف الاسمي في كتاب الفسر لابن جني، ومبحث ثان يتعرّض للتعريف البنيوي في كتاب الفسر، أمّا المبحث الأخير فيختص بالتعريف المنطقي في الكتاب، وعن الفصل الثالث فخصصته للوظائف المعجمية الأخرى في كتابه "الفسر" في ضوء الصناعة المعجمية الحديثة، أما الخاتمة فقد تضمنت أهم النتائج والخلاصات التي توصلت إليها في بحثي.

وعن المنهج العلمي المتبع في هذه الرسالة فهو المنهج الوصفي القائم على الشرح والتحليل وقد رأيت أنه مناسب لمثل هذه الدراسات، حيث أن البحث هو وصف لمستوى من مستويات الدرس اللغوي، عند عَلَم من أعلام الدرس اللغوي العربي، في مدونة من مدوناته، مستلهمة في ذلك المقاربة اللسانية في المعجمية، وكل ذلك يستدعي الوصف والتحليل.

وإن لهذه المذكرة أهميّتها العلمية، ذلك أن المواضيع المعجمية أصبحت اليوم تحتل صدارة الأبحاث الأكاديمية في الجامعات الغربية والعربية، نظرا لجدتها ونظرا لأن دراسة المفردات في الدرس اللساني لم يولها حقها الذي تستحقه، لذلك فإن الأبحاث المعجمية مهما صدرت، فإنها لا تروي عطش الباحثين، هذا عموما، أما في موضوعي هذا، فإن أهميته يستمدها من كونه بحثا يحاول أن يوفق بين التراث اللغوي العربي والدرس المعجمي الحديث، هذا من جهة، ومن جهة ثانية، فإن تراث "ابن جني" المعجمي لم يحظ بدراسة تتوافق مع الجهود التي بذلها في دراسة المفردات، فمثل هذه البحوث تعد مساهمة في إرساء النظرية المعجمية العربية التي من مقوماتها ومقاربتها التوفيق قدر الإمكان بين التراث اللغوي العربي، وما أفرزته اللسانيات الحديثة في دراسة المفردات، ثمّ إنّ أهمية هذه المذكّرة تنبع من المدونة المطبق عليه مقومات الصناعة المعجمية، حيث إنّ كتاب الفسر الذي يعتقد الكثيرون أنه كتاب لشرح معاني شعر المتنبي وحسب، فإنه في الحقيقة كتاب زاخر بدراسة المفردات، وهو مدونة معجمية حقيقية، وكل هذا يعطي للبحث أهمية في الأبحاث المعجمية المعاصرة.

ولهذا البحث مصادر متعددة ومتنوعة تتمثل مجالاتها في، 1- كتاب "الفسر" لابن جني، فهو مدونة البحث ومرتكزه وعليه يكون التطبيق. ثمّ 2- مؤلفات "ابن جني" التي تهتم بدراسة المفردات وما يتعلّق بها، كالخصائص، والمنصف، وسر الصناعة؛ لأنها تفيد في مقارنة الألفاظ بعضها ببعض في مستوى المعالجة، بالإضافة إلى العديد من المؤلفات التي دارت حول الرصيد العلمي لـــ"ابن جني" في كل المستويات اللغوية، ومنها؛ كتاب "الدراسات اللهجية والصوتية لابن جني" لحسام سعيد النعيمي، وكتاب "ابن جني النحوي" لفاضل السامرائي، ومن مصادر البحث المهمة كذلك المعاجم اللغوية كلها خاصة منها التي جاءت بعد "ابن جني"، مثل معجمي المخصص والمحكم لابن سِيدَه، ولسان العرب لابن منظور، والقاموس المحيط للفيروز أبادي، ثمّ المؤلّفات التي تعنى بالتنظير المعجمي، والتي لا غنى عنها في تطبيق المقاربة المعجمية على كتاب الفسر لابن جني، وأهمها؛ كتاب "صناعة المعجم الحديث" لأحمد مختار عمر، وكتابا علي القاسمي "المعجمية العربية بين النظرية والتطبيق"، و"علم اللغة وصناعة المعجم"، وكتابا "المعجمية مقاربة نظرية ومطبقة"، و"من قضايا المعجم العربي قديما وحديثا" لمحمد رشاد الحمزاوي، وكتاب "مقدمة لنظرية المعجم" لإبراهيم بن مراد، وأبحاث المعجميين في المجلاّت العلمية المتخصصة كمجلة المعجمية بتونس، ومجلة الدراسات المعجمية بالمغرب.

ولا يخلو أي بحث من بعض الصعوبات ولعلّ من أهمّها وأبرزها في هذا البحث هو قلّة الاهتمام بالتّنظير المعجمي وإرساء نظريات محكمة مجمع عليها من طرف المعجميين عامّة وهذا ما يجعل الباحث يتأرجح بين بعض من الآراء.

وفي الأخير أتقدم بالشكر الجزيل للأستاذ المشرف على هذه المذكرة، الأستاذ الدكتور بن عيسى عبد الحليم، الذي تقبل بصدر رحب الإشراف عليها، وتعهدها بالتوجيه والإرشاد، وأشكر لجنة المناقشة القديرة على تجشمها عناء قراءة هذه المذكرة من أجل تقويمها وتصويبها.

الطالبة: حنان غياط.

وهران في: 2014/03/01.

المدخل: التعريف بكتاب "الفسر" لابن جنيّ وبالصناعة المعجمية الحديثة.

أوّلا: كتاب "الفسر" لــ"ابن جني".

يجدر بنا أوّلا وقبل الولوج إلى تقنيات الصناعة المعجمية الحديثة أن نتعرّض للتعريف بكتاب الفسر كونه مدوّنة أساسية لتطبيق هذه التقنيات.

1)- التعريف بالكتاب:

"الفسر" هو عنوان لكتاب يشرح فيه "ابن جنيّ"(392هـ)[1] ديوان "المتنبيّ"[2] (354هـ)، ويسمّى كذلك بـــ"شرح ابن جني الكبير على ديوان المتنبي"، وقد ذكر صاحبه هذا الكتاب في

---

[1] هو أبو الفتح عثمان ابن جِنّي، ولد قبل سنة ثلاث مئة وثلاثين بالموصل، ويقال أنّه توفي في سنّ السّبعين وبذلك فإن ولادته كانت سنة 322هـ أو321هـ مراعاة لتاريخ وفاته سنة392هـ، و لم يتناول مترجموه إلاّ القليل عن أسرته. فأبوه جني كان عبدا روميا لسليمان بن فهد الأزدي الموصلي، وقد خلّف ابن جني ثلاثة من الأولاد هم عال وعلاء وعلي، وقد تتلمذوا على أبيهم جميعا. تتلمذ ابن جني في الموصل على يد كثير من الشيوخ، وكان لأبي علي الفارسي (ت377هـ) البصمة الأكبر في تعليمه. ولابن جني العديد من المؤلّفات منها سر صناعة الإعراب، الخصائص، المحتسب، تفسير تصريف المازني، إضافة إلى العديد من الشروحات الشعرية، وقد ترجمت لابن جني العديد من المصادر ومنها: تاريخ بغداد أو مدينة السلام، للخطيب البغدادي، دار الكتب العلمية، بيروت–لبنان، دط، دت 311/11، ونزهة الألباء في طبقات الأدباء لابن الأنباري، تح إبراهيم السامرّائي، مكتبة المنار، ط3، الأردن، 1985، ص244، ويتيمة الدهر للثعالبي، تح محمد مفيد قميحة، دار الكتب العلمية، ط1، لبنان، 1983، 137/1، معجم الأدباء لياقوت الحموي، تر إحسان عبّاس دار الغرب الإسلامي، ط1، بيروت–لبنان، 1993، ص1585-1601، وإنباه الرواة للقفطي، تح محمد إبراهيم، دار الفكر العربي، ط1، القاهرة–مصر،1986، 335/2، وبغية الوعاة للسيوطي، تح محمد أبو الفضل إبراهيم، دار الفكر، ط2، بيروت–لبنان، 1979، 132/2، والفهرست لابن النديم، تح رضا تجدّد، دط، دت، 95/2، تاريخ العلماء النحويين، المفضل التنوخي، تح عبد الفتاح الحلو، دار الهلال، دط، الرياض السعودية، 1981، ص24–25، وظهر الإسلام لأحمد أمين، دار الكتاب العربي، ط5، بيروت–لبنان، دت، 22/4، وفقه اللغة في الكتب العربية لعبده الراجحي، دار النهضة العربية، دط، بيروت–لبنان، 1972، ص189–190، وابن جني عالم العربية، حسام النعيمي، وزارة الثقافة، ط1، بغداد 1990، ص189، الدراسات اللهجية والصوتية عند ابن جني، حسام النعيمي، دار الرشيد، دط، بغداد، دت، ص11.

[2] هو أبوالطيب أحمد بن الحسين الجعفي الشاعر المعروف بالمتنبي ولد سنة ثلاث وثلاثمائة، ونشأ بالشام وأقام بالبادية، طلب العلم والأدب، وكان يعرف أبواه بعبدان السقا، يقال أنه سمي بالمتنبي لأنه تنبّأ ببادية سماوة ونواحيها، على أن خرج إليه لؤلؤ أمير حمص، من قبل الإخشيديين، فقاتله، وأسره، وحبسه في السجن دهرا طويلا حتى استتابه وكتب عليه وثيقة وأشهد عليه فيها ببطلان ما ادّعاه، ويقال "أن"المتنبي" كان يقول: لست أرضى بأن أدعى بذلك، (–)

إجازته للشيخ "أبي عبد الله الحسين بن أحمد بن نصر" حين سمح له بأن يروي مصنّفاته وكتبه ممّا صحّحه وضبطه عليه تلميذه الآخر "أبو أحمد عبد السّلام بن الحسن البصري" بعدما كتب تلك الإجازة بنفسه سنة 384هـــ، حيث قال: «...وكتابي في تفسير ديوان المتنبي الكبير وهو ألف ورقة ونيف»[1].

وتضاربت الآراء حول تسمية كتاب "الفَسْر"، فمنهم من ذكره مع الشّرح الصغير[2]، بينما نصّ آخرون بتسميته بالفسر صراحة[3]، والرّأي الأخير هو المشهور، ودليل ذلك ما قدّمه محقق "الفسر" "رضا رجب"، حيث رأى أن الكتاب اسمه "الفَسْرُ" وبرهانه في ذلك أنّ: «أبا الفتح قال: «وسألت أدام الله تسديدك، وأحسن من كلّ عارفة مزيدك، أن أصنع لك شعر أبي الطيّب أحمد بن الحسين المتنبي بفَسْرِ معانيه وإيراد الأشباه فيه وإيضاح عويص إعرابه وإقامة الشواهد على

(–) وإنما يدعوني به من يريد الغض منّي، ولست أقدر على ذلك، ولقد اغتيل وهو راجع إلى بغداد هو وابنه وخادمه سنة أربع وخمسين وثلاثمائة، وهو الشاعر الذي بلغ شعره ما لم يبلغه أحد قبله ولا بعده، له من الأشعار ما لا يعد كمّا وكيفا، أجاد في كلّ غرض نظم فيه. (ينظر: نزهة الألباء في طبقات الأدباء ابن الأنباري، ص219،221،223)، ولم تذكر المصادر لنا عن ظروف التقاء "المتنبي" بـــ"ابن جني" ولا متى كان ذلك، ولكن يبدو أن هذا اللقاء قد تم في فترة وصول "ابن جني" إلى حلب بصحبة أستاذه أبي علي الفارسي سنة 341هـــ، وكان قد مضى على إقامة "المتنبي" فيها أربعة أعوام وكانت هذه الفترة كافية لأن يذيع صيت "أبي الطيب"، وقد أشار القدامى والمحدثون إلى تلمذة "ابن جني" على "المتنبي"، قال "بلاشير": «وتلميذه النابغ ابن جني، والذي كان يعدّه الشاعر أمينا على أرائه، يدافع عن الدّيوان في شرحٍ له، كما أنّ له مصنفين أحدهما يدرس الديوان والثاني يفنّد هجوم أبو وكيع المصري على الشاعر»، وقد كان الإعجاب بين المتنبي وابن جني مذ اللقاء الأول إلى أن توفي الشاعر وبعده ابن جني، فمن مظاهر إعجاب المتنبي بابن جني أنه كان يقول « عليكم بالشيخ ابن جني فسلوه فإنه يقول ما أردت وما لم أرد»، ينظر الخصائص،21/1 (مقدمة التحقيق)، وقد بادله ابن جني نفس الحب، وخير مثال على ذلك أنه رثاه عند موته بقصيدة مطلعها:

غَاضَ القَرِيضُ وَأَوْدَت نَظْرَةُ الأَدَبِ***وَصَوّحتُ بَعْدَ ريِّ دَوْحَةِ الكُتُبِ. (ينظر القصيدة في دمية القصر وعصرة أهل العصر، الباخرزي، المطبعة العلمية، ط1، حلب، دت، 1481/3)، وللمزيد عن علاقة المتنبي بابن جني ينظر: الفسر، شرح ابن جني الكبير على ديوان المتنبي، ابن جني، تحقيق رضا رجب، دار الينابيع، ط1، دمشق، 2004، ص433، 469. وينظر كذلك:ابن جني عالم العربية، حسام النعيمي، ص29–30.

[1] معجم الأدباء، ياقوت الحموي، 1598/4.

[2] الشرح الصّغير يعرف باسم: الفتح الوهبي، (ينظر تفسير أبيات معاني ديوان المتنبي أو الشرح الصغير، ابن جني، تح رضا رجب، ط1، رنده للطباعة والنشر، دمشق، 2010).

[3] ينظر: بغية الوعاة، السيوطي، ص132، والفهرست، ابن النديم، ص95.

غريبه...»[1]، فقد أورد الشارح أربعة مصادر متتالية هي فسر وإيراد وإيضاح وإقامة، وجاءت الثلاث معطوفة على "فَسْر"، وضبطت كلمة "فَسْر" بفتح الفاء وسكون السين[2].

وكذلك من الدّلائل على تسمية الكتاب بالفسر أنّ "الزّوزني" (439هـ) وضع كتابا ينتقد فيه كتاب "الفَسْرِ" سمّاه "قَشْرُ الفَسْرِ"[3].

وإذا عدنا للمعاجم العربية وجدنا أن معنى "الفَسْرِ" و"التّفسير" واحد، فصاحب "اللّسان" يقول: «"الفَسْرُ": البَيَانُ، فَسَرَ الشَّيْءَ يَفْسِره بالكَسْرِ ويَفْسُرْه بالضَّمِ: فَسْرًا، وفَسَّره: أَبَانَهُ، وَالتَّفْسِيرُ مِثْلُهُ، ابن الأَعْرَابِي: التَّفْسِيرُ وَالتَّأْوِيلُ وَالمَعْنَى وَاحِدٌ، وَقَوْلُهُ عَزَّ وَجَلَّ: ﴿وَأَحْسَنَ تَفْسِيرًا﴾[4]، الفَسْرُ كَشْفُ المُغَطَّى، وَالتَّفْسِيرُ كَشْفُ المُرَادِ عَنِ اللَّفْظِ المُشْكِلِ، وَالتَّأْوِيلُ رَدُّ أَحَدِ المُحْتَمَلَيْنِ إِلَى مَا يُطَابِقُ الظَّاهِرَ»[5].

وبذلك نفهم من التعريف المعجمي لمفردة "الفَسْرِ"، أنّها تدلّ على شرح الغامض، وهو ما رمى إليه "ابن جني" في كتابه حيث أراد شرح ألفاظ ومعاني شعر "المتنبي"، ولذلك نَطمئن لرأي "رضا رجب" حين جزم أن الكتاب اسمه "الفَسْر".

وقد خضع كتاب "الفَسْرِ" للتحقيق عدّة مرّات، الأولى منها كانت سنة 1970م، بتحقيق"صفاء خلوصي"، ثمّ أعاد "رضا رجب" تحقيقه سنة 2004م[6]، وقد جاء في هذه الطبعة بثلاثة أجزاء، وقد استفاض في التّحقيق وجعل الهامش مرجعا آخر يعود إليه الباحث، ناهيك عن

---

(1) الفسر، ابن جني، المقدمة.

(2) نفسه، مقدمة التحقيق، ص(ح).

(3) نفسه، ج1، مقدمة المحقق، ص(ح).

(4) سورة الفرقان، جزء من الآية رقم33.

(5) لسان العرب، ابن منظور، دار المعارف، دط، القاهرة-مصر، دت، مادة "فسر"، ص3412-3413.

(6) وقد انتقد "رضا رجب" كثيرا تحقيق "صفاء خلوصي" ورماه بالتخليط وعدم الاتزان في تحقيقه، (ينظر: الفسر، ج1، مقدمة المحقق، ص(كد) الهامش).

كتاب كامل خصصه لدراسة كتاب "الفسر" وحوى ستمائة وخمسة وستين صفحة، وقد جاء شاملا لكل ما يخص "ابن جني" وعصره، وكل ما يخص "الفَسْرَ" وما يتضمنه من شرح.

وقد كان "ابن جني" أوّل شارح لديوان "المتنبي"[1]، وكان امتثالا منه لطلب مخدومه "بهاء الدولة البويهي"(393هـــ) الذي سأله أن يصنع له شرحا للدّيوان، وأن يقوم بفسر معانيه، وإيضاح عويص إعرابه، وإقامة الشواهد على غريبه، فاستجاب "ابن جني" لذلك، حيث نجده يقول: «...فرأيت إجابتك إلى ذلك، لما أوثره من مسرّتك وأتوخّاه من مبرّتك»[2].

ونعتقد أن قيام "ابن جني" لشرح ديوان "المتنبي" لم يكن استجابة لطلب "بهاء الدولة" وحسب، وإنما كان كذلك إعجابا وحبّا للشاعر، حيث نجده يثني على شعره قائلا: «وأَنّني لَمْ أَرَ شَاعِرًا كَان في معْنَاه وَلاَ مُجْرِيًا إلَى مَدَاهُ، وَلَقَدْ كَانَ مِنَ الجِدِّ فيما يُعَانيه وَلُزومِ طَرِيقِ أَهْلِ العِلْمِ فِيمَا يَقُولُهُ وَيَحْكِيه عَلَى أَسَدِّ وَتِيرَةٍ وَأَحْسَنِ سِيرَةٍ، وأنه وإنْ كَان في بعض ألفاظه تعسُّفٌ عن القَصْدِ فِي صِنَاعَةِ الإعْرَابِ مِن ارْتِكَابِ شَاذٍّ أو حَمْلٍ عَلى نَادِرٍ، فعن غير جهلٍ كان منه...ومن هنا شَبِثَ قَوْمٌ لاَ دُرْبَةَ لَهُمْ بِعِلْمِ العَرَبِيَّةَ بِأَشْيَاءَ من ظَاهِرِ لَفْظِهِ إذا لَمْ تَكُنْ خِبْرَةٌ بِدُخْلَةِ أَمْرِه»[3]، وقد حاول "ابن جني" أن يقنع كبار العلماء بشاعريّة "المتنبي"، وعلى رأس هؤلاء أستاذه "أبي علي

---

[1] حظي ديوان المتنبي بشروحات كثيرة وكلّها اعتمدت على شرح "ابن جني" ومن بينها نجد: شرح ديوان المتنبي للواحدي، تفسير أبيات المعاني لأبي المرشد المعرّي المطبوع في دمشق سنة 1979، والتبيان في شرح الديوان، للعكبري، طبعة البابي الحلبي، 1971، والنظام في شرح ديوان المتنبي وأبي تمام، لابن المستوفي، العراق، 1998، وغيرها كثير، وقد قال ابن خلّكان (681هـــ) عن اهتمام العلماء بديوان "المتنبي": «واعتنى العلماء بديوانه فشرحوه، وقد قال لي أحد المشايخ الذين أخذت عنهم: وقفت له على أكثر من أربعين شرحا ما بين مُطولات ومختصرات و لم يُفْعَل هذا بديوان غيره، ولا شك أنه كان رجلا مسعودا ورزق في شعره السعادة التامة»، (ينظر: وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان، ابن خلكان، تحقيق إحسان عباس، دار صادر، دط، بيروت–لبنان، دت، 121/1).

[2] الفسر، 3/1، (المقدمة).

[3] نفسه، 3/1-4، (المقدمة).

الفارسي" الذي لم يكن يحمل للشاعر مشاعر الرّضا، واستطاع "أبو الفتح" أن يصل بشيخه إلى الإعجاب التام بشعر "المتنبي"[1].

والشرح هذا مبني في أساسه على الحوار المتبادل الذي تمّ أثناء قراءة "أبي الفتح" للدّيوان على الشاعر، حيث يقول "ابن جني" في مقدمته: «وأَذْكُرُ مَا كَانَ شَجَرَ بَيْنِي وَبَيْنَهُ وَقْتَ قِرَاءَتِي دِيوَانَهُ عَلَيْهِ»[2]، وبذلك نجزم أنّ الدّيوان روي من قبل "ابن جني" رواية كاملة وافق عليها "المتنبي".

2)- منهج "ابن جني" في شرحه لديوان المتنبي:

اعتمد "ابن جنّي" في شرحه لديوان "المتنبي" على منهج مضبوط قائم على مجموعة من الخطوات الممنهجة، والتي تضبطها أساليب الكتابة العلمية، ونوضّح ذلك بالتركيز على القضايا التالية:

1- ترتيب القصائد حسب الترتيب الهجائي الألفبائي، وقد كان دقيقا في ذلك الترتيب، حيث أشار إلى أنه يبدأ بالحرف الأقوى قبل الأضعف إذا اجتمعا في قافية، ولهذا قدّم القصائد التي في آخرها همزة ممدودة على القصائد التي في آخرها ألف ليّنة، ويتضح منهجه في الترتيب انطلاقا من قوله في مقدّمة كتابه: «وَأَنَا بِحَوْلِ اللَّهِ وَمَشِيئَتِهِ أُقَدِّمُ قَافِيَةَ الأَلِفِ كَمَا يَجِبُ، فَأَبْدَأُ بالأَلفِ الّتي هِيَ الهَمْزَةُ قَبْلَ الأَلِفِ الّتي هِيَ مَدَّةٌ...وإنّما بَدَأْتُ مِنْ ضَرْبِي الأَلِفُ بِالهَمْزَةِ قَبْلَ المَدَّةِ لأنّها أَقْوَى وَأَشَدُّ تَصَرُّفًا...»[3]، وبذلك نجد "ابن جني" يهتم بالترتيب القائم على تقديم الصوت الأقوى فالأضعف إذا تشابها مثله مثل من سبقوه وعاصروه من اللّغويين

---

[1] الفسر، الدراسة، ص466-467.

[2] نفسه، 17/1، (المقدمة).

[3] نفسه، 19/1، (المقدمة).

2- ذكر ما يحدث بينه وبين الشاعر، وهو هنا يؤكد أنه قرأ الديوان عليه، وقد صرّح بهذا في مقدّمته حين قال: «وأذكُرُ مَا كَانَ شَجَرَ بَيْنِي وبَيْنَهُ وَقْتَ قِرَاءَتِي دِيوَانَهُ عَلَيْهِ سِوَى ذَلِكَ مِمّا أُحْضِرُهُ مِنْ تَلْخِيصٍ، وَإيضَاحٍ وَشَاهِدٍ وَنَظِيرٍ يَكونَانِ سَبَبًا للإِفْصَاحِ...»[1].

ومن أمثلة ما دار بينه وبين "المتنبي" النص التالي: «قُلْتُ لَهُ فِي بَعْضِ مَا كانَ يَجْري بَيْنِي وبَيْنَهُ: تَسْتَعْمِلُ ذَا وذِي فِي شِعْرِكَ كَثِيرًا، فَأَمْسَكَ قَلِيلاً، ثُمَّ قَال: إنّ هَذَا الشِّعْر كُلَّهُ لَمْ يُعْمَلْ فِي وَقْتٍ وَاحِدٍ، قُلْتُ لَهُ، صَدَقْتَ، إلاّ أنَّ المَادّةَ وَاحِدَةٌ، فَأَمْسَكَ»[2]، وبذلك نفهم أنّ "ابن جني" كان يتساءل كثيرا عمّا يدور في شعر "المتنبي" سواء من ناحية المعنى أو من ناحية المبنى.

3- روى "أبو الفتح" الديوان كاملا، ويكون بهذا أوّل مصدر لرواية الدّيوان بل وأوثقه[3].

4- لم يرغب "ابن جني" في ذكر أخبار "المتنبي"، حيث رأى أنه يجب تجاوز ما يعلمه عنه كل العامّة، ونجده يقول في ذلك: «وَأَتَنَكَّبُ اغْتِرَاقَ ذكْرِ أَخْبَارِهِ المَأْثُورَةُ عَنْهُ فِي نَظْمِ دِيوَانِه الذي فِي أَيْدِي النَّاسِ لشُهْرَتِهِ عِنْدَهُم...»[4]، وبذلك يكون قد اقتصر على ذكر الأخبار التي لا يعرفها الجمهور من الناس.

5- ذكر "ابن جني" أنه سيذكر أبياتا لم تعرف عند غيره، حيث قال: «وأذْكُرُ غَيْرَهُ مِنْ أَبْيَاتِهِ الّتِي لَمْ تُدَوَّن عَنْهُ...»[5]، ومع ذلك لم نجده يذكر إلاّ بيتا واحدا زيادة عمّا رواه شرّاح ديوان "المتنبي" الآخرين، والبيْت هو:في الصّدقِ مَنْدوحَةٌ عَنِ الكَذِبِ***وَالجِدُّ أَوْلَى بِنَا مِنَ اللّعِبِ[6].

---

(1) الفسر، 1/16-17، (المقدمة).

(2) نفسه، 1/127.

(3) الفسر، الدراسة، ص364.

(4) نفسه، 1/18، (المقدمة).

(5) نفسه، 1/18، (المقدمة).

(6) نفسه، 1/618.

6- شرح "ابن جني" الديوان وفق فهم خاص، وتوقّف عند الأبيات التي رأى ضرورة في توضيحها، ونصّ على ذلك صراحة، حين قال: «وأشرَحُ جَمِيعَ مَا يَلْتَبِسُ مِنْ شِعْرِهِ...»[1].

ولذلك نجده يتجاوز شرح الكثير من الأبيات في الدّيوان ربّما لظنّه أنّها ميسّرة لا تحتاج إلى شرح.

3)- الأهمية المعجمية لكتاب "الفسر":

نزع "ابن جني" في شرحه لديوان المتنبي نزوعا لغويا حيث غلب عليه النّهج المعجمي في شرح المفردات، فقد كان يفيض في القضايا اللغوية التي تهم المفردات في بنائها ودلالتها، ولذلك فقد حفل "الفسر" بالكثير من القضايا المعجمية، ولا تكاد تخلو صفحة واحدة من إشارة أو وقوف عند تبيان بناء مفردة ما بالتعرض إلى قضاياها اللّغوية من اشتقاقها والتدليل على التغيير الواقع في أصولها بسبب الإبدال أو الإدغام أو الحذف أو الإعلال، ونوعها من جمع تكسير أو تصغير أو جمع المؤنث فيها. ويشير بشكل عميق وملفت للانتباه إلى ما يتعلق بمعانيها ودلالتها، وقد كان بارعا في تبيان الدلالات الاشتقاقية للألفاظ، وكان يشير في ذلك إلى مسائل التغير الدلالي للألفاظ، والعلاقات الدلالية كالترادف والاشتراك اللفظي والتضاد والإشارة إلى الألفاظ الأعجمية، وإلى مفردات اللهجات العربية، بالإضافة إلى شرح المفردات بالمنهجية التي نراها في المعاجم العربية بإيراد الشواهد المختلفة كالقرآن وحديث النبي صلى الله عليه وسلم، والشعر العربي، والأمثال، وأقوال العرب الفصحاء مما جعل "الفسر" مدونة معجمية حقيقية، تصلح لكل دراسة معجمية جادَّة، وفيما يلي إشارة مقتضبة إلى بعض المسائل المعجمية الواردة في "الفسر":

1- فيما يتعلق ببناء الألفاظ في جموعها واشتقاقها وتكسيرها وتصغيرها وأبنيتها:

- «"الصِّلاَلُ": جَمْعُ صَلَّةٌ...»[2]؛

---

[1] الفسر، 18/1، (المقدمة).

[2] نفسه، 26/3.

– «"االغَوَارِبُ": وَاحِدُ غَارِبٌ...»[1]؛

– «"لَبَنٌ أُمْهُجٌ"، وَأُفْعُلٌ فِي الصِّفَاتِ قَلِيلٌ جِدًّا.»[2]؛

– «"الدُّنْيَا": اِسْمٌ مُؤَنَّثٌ، وَعَلاَمَةُ تَأْنِيثِهِ الأَلِفُ فِي آخِرِهَا.»[3]؛

– «"المَنْجَنِيقُ": يُذَكَّرُ وَيُؤَنَّثُ»[4].

وبذلك نجد "ابن جني" يذكر اللّفظة كمدخل أساسي ويقوم بسرد المعلومات المتعلّقة باللّفظ من خلال ذكره للمعلومات الصرفيّة المتعلّقة به، كذكره للوزن (أمهج على وزن أُفْعُلٌ)، أو جنس الشيء(الدّنيا مؤنّث)...، وغيرها ممّا تقتضيه الصناعة المعجمية من ضرورة ذكر المعلومات الصرفية.

2- ومن تصنيف الألفاظ:

– الألفاظ الأعجمية: «"الآجُرُ": اسْمٌ أَعْجَمِيٌّ مُعَرَّبٌ»[5]،

– «"المَلاَبُ ": ضَرْبٌ مِنَ الطِّيبِ، وَهُوَ فَارِسِيٌّ مُعَرَّبٌ»[6].

– الألفاظ المولدة: «"الصَّفْعُ": لَيْسَ مِنَ كَلامِ العَرَبِ، وَكُلُّهُ دَخِيلٌ مُوَلَّدٌ، لا يُعرَف لَهُ فِي العَرَبِيَةِ أَصْلا»[7].

---

(1) الفسر، 27/3.

(2) نفسه، 32/1.

(3) نفسه، 16/3.

(4) نفسه، 209/3.

(5) نفسه، 129/1.

(6) نفسه، 237/1.

(7) نفسه، 420/2.

– الاختلاف اللهجي:"الخَدَرْنَقُ": «الخَدَرْنَقُ: العَنْكَبُوتُ، وفيهِ لُغَاتٌ، خَدَرْنَقُ بِالدَّال، وَخَذَرْنَقٌ وَخَدَنَقٌ وَخَدَنَّقٌ، وَخَزْرَنَقٌ بالزَّاي.»[1].

كذلك في هذه الأمثلة يقوم "ابن جني" بذكر معلومات أساسية في صناعة المعجم، وهي معلومات الاستعمال، حيث يقوم بتصنيف الألفاظ إلى مولّد (الصّفع)، لهجي (خَذَرْنَقُ)، وأعجمي (آجر).

3- ومن حيث شرح الألفاظ كما نجده في الصناعة المعجمية، ما يلي:

– «"الصِّلاَلُ": وَهِيَ الأَرْضُ الَّتِي أَصَابَهَا مَطَرٌ بَيْنَ أَرْضَيْنِ لَمْ تُمْطِرَا...»[2].

– «"بَدَأْتُ الشَّيءَ وَأَبْدَأْتُهُ: إِذَا أَخْرَجْتُهُ مِنَ العَدَمِ إلى الوُجُودِ»[3].

– «"الدَّأْمَاءُ": البَحْرُ لأَنَّهُ غَطّى كُلَّ شَيْءٍ»[4].

هذه نماذج يسيرة مما تضمنه "الفسر" من قضايا معجمية، وسنأتي إلى تحليلها في فصول هذا البحث من هذه المذكرة بحول الله تعالى.

إن هذا المنهج المعجمي الذي انتهجه "ابن جني" في شرح ديوان "المتنبي" جعله محط انتقادات شراح هذا الديوان، وحتى بعض الباحثين. حيث لقي هذا الشرح استهجانا كبيرا من طرف كثير من النقّاد، ومن بينهم "أبو الفرج الأصفهاني"(356هـ) الذي رأى أنّ: «أَبَا الفَتْح أَخْفَقَ فِي اسْتِجْلاَءِ المَعْنى والاستِطْرادِ فيما لاَ علاَقَة له بالنَّص...وأنّه يُشْغِلُ القَارئ بالمَسَائِلِ النَّحْوِيَة

[1] الفسر، 485/2.

[2] نفسه، 26/3.

[3] نفسه، 115/1.

[4] نفسه، 119/1.

والشَّواهِدِ الشِّعْرِيَّة»[1]، وبذلك فإن الأصفهاني يرى أن شرح "ابن جني" محشوٌّ بما ليس له بدٌّ، وأنه لم يصل إلى أساس الشرح والذي هو في الأصل المعنى.

ولكن ما جعله الأصفهاني حشوا و استطرادا، يعدّ اليوم من أساسيات الصّناعة المعجمية ومن متطلّباتها وبقدر ما اجتهد صانع المعجم في إيراد تلك المعلومات بقدر ما كان معجمه ناجحا ومستوفيا لكل الجوانب اللّغوية الّتي تحيط باللّفظ المدخل.

كذلك نجد "الواحدي" الذي شرح ديوان "المتنبي" واعتمد كثيراً على رواية "ابن جني" ينتقد شرحه قائلا: «وَأَمَّا ابن جِنِّي فَإِنَّهُ كَانَ مِنَ الكِبَارِ فِي صَنْعَةِ الإِعْرَابِ وفِي التَّصْرِيفِ وَ المُحْسِنِينَ فِي كُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا بالتّصْنِيفِ غَيْرَ أَنَّهُ إِذَا تَكَلَّمَ فِي المَعَانِي تَبَلَّدَ حِمَارُهُ، وَلَجَّ بِهِ عِثَارُه، وَلَقَدْ اسْتَهْدَفَ فِي كِتابِ الفَسْرِ غَرَضًا للمَطَاعِنِ وَنَهْزَةً للغَامِزِ وَالطَّاعِنِ، إِذْ حَشَاهُ بالشَّوَاهِدِ الكثيرَةِ الّتي لا حَاجَة إِلَيْهَا فِي ذَلِكَ الكِتَابِ وَ المَسَائل الدّقيقة المستَغْنَى عَنْهَا فِي صَنْعَةِ الإِعْرَابِ، وَمِنْ حَقِّ المُصَنّف أنْ يَكونَ كَلاَمُهُ مَقْصُورًا عَلَى المَقْصُودِ بِكِتَابِهِ وَمَا يَتَعَلّقُ بِهِ مِنْ أسْبَابٍ غَيْرَ عَادِلٍ إلى مَالاَ يَحْتَاجُ إِلَيْهِ وَلاَ يُعَرِّجُ عَلَيْهِ، ثمّ إِذَا انْتَهى إِلَيْهِ الكَلاَمُ إلى بيانِ المَعَانِي عَادَ طَويلَ كَلاَمُهُ قَصِيرًا، وَأَتَى بِالمَجَالِ هُرَاءً وَقَصِيرًا»[2].

ونحن نقول إنّ "ابن جني" كان أوّل من شرح ديوان "المتنبي" وذلك باعترافه هو، حيث يقول: «لِيَكُونَ هَذَا الكِتاب قَائِماً بِنَفْسِهِ مُتَقَدِّمًا عَلى جِنْسِهِ...»[3]، وكذلك لم يكن هذا الشّرح مقتصرا على شرح معاني أبيات المتنبّي وإنّما كان كذلك شرحا لغويا لألفاظ الدّيوان.

وممن نجده ينتقد "ابن جني" كذلك "حاجي خليفة" قائلا: «إِنَّهُ اقْتَصَرَ فِي كِتَابِهِ عَلَى تَفْسِيرِ الأَلْفَاظِ، وَاشْتَغَلَ بِإِيرَادِ الشَّوَاهِدِ الكَثِيرَة، وَمَسَائِلِ النَّحْوِ الغَرِيبة حتّى اشْتَمَلَ كِتَابُهُ عَلَى مُعْظَمِ

---

[1] الواضح في مشكلات شعر المتنبي، أبو القاسم الأصفهاني، تحقيق، الشيخ محمد الطاهر بن عاشور، الدار التونسية، تونس، 1968، ص36-37.

[2] شرح ديوان المتنبي، الواحدي، المقدمة.

[3] الفسر، 18/1، (المقدمة).

نوادر أبي زَيْد وَأَبْيَات كتابِ سيبَوَيْه وَأَكْثَرِ مَسَائله، وَزُهَاء عِشْرِين أَلْفًا من الأبياتِ الغَرِيبَةِ، وَحَشَاهُ بِحِكَايَاتٍ بَارِدَة لاَ يُحْتَاجُ فِي تَفْسِيرِ هَذَا الدّيوَان إلى شيءٍ مِنْهَا»[1].

وبذلك فإنّ "حاجي خليفة" لم ير في كتاب "الفسر" إلاّ الألفاظ المفسّرة، والشواهد المحشوة، و لم يركّز عمّا ينتفع به في مجال تفسير اللّفظ الذي يؤدّي إلى جلاء المعنى ووضوحه.

وكذلك ممن نجده ينتقد كتاب "الفسر"، "فخر الدين قباوة" حيث يقول: «...وكذلك صنع في تفسير ديوان المتنبي مع اهتمام بالجانب اللّغوي حتّى عرّض به الواحدي»[2].

وكان "الخطيب التبريزي"(502هـ) قد انتقده أيضا حينما قال: «وقد حمّله من الأثقال مالا حاجة إليه، إذ يمعن في الإكثار من الاستشهادات وذكر اللّغة الغريبة وإيراد المعاني...»[3].

إنّ النّظر في الانتقادات الثلاثة الأخيرة يجعلنا نقول: "ربّ ضارّة نافعة" فـ"ابن جني" وإن أخفق كما زعم منتقدوه في طريقة شرحه للدّيوان، إلاّ أنّه شقّ لنفسه طريقًا تميّز به عن غيره من الشرّاح الّذين كانوا يترعون في شرحهم نزوعها أدبيا أو نقديا، وهو ما جعل "فخر الدين قباوة" يقول عنه إنّه اهتم بالجانب اللغوي، وهيمن عليه هذا المنهج في شرح ديوان "المتنبي".

إنّ "ابن جني" في شرحه لديوان "المتنبي" لم يعمد فيه إلى تعريف وشرح ما تتضمنه أبيات الشاعر من معاني، وإنما رأى في أشعار "المتنبي" منطلقا لإبراز خفايا لغوية، وهذا ما لم ينتبه إليه منتقدوه، فلو تمعّن معارضوه في منهجه الذي حدّده في مقدّمته للاحظوا أنه تجاوز حدود معاني أبيات المتنبي حيث قال مصرّحا بذلك: «...على أن أقوم بفسر معانيه وإيراد الأشباه فيه وإيضاح

---

[1] كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون، حاجي خليفة، ط3، 1967، 810/1.

[2] منهج الخطيب التبريزي في شروحه والقيمة التاريخية للمفضليات، فخر الدين قباوة، دار الفكر المعاصر، ط2، بيروت–لبنان، 1997، ص155.

[3] شروح سقط الزند، الخطيب التبريزي وآخرون، تحقيق مجموعة من الأساتذة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، دار الكتب، ط3، القاهرة–مصر، 1945، ص4.

عويص إعرابه وإقامة الشواهد على غريبه»[1]، وبذلك فإنه يمكننا القول إنه اتبع شرحا لغويا لألفاظ الديوان حين قرّر أن يستقصي كل القضايا اللّغوية التي تخص اللفظ.

فـــ"ابن جني" عالم لغوي لا يشق له غبار في مسائل اللغة والوقوف على أسرارها، وكان من رواد مدرسة القياس اللغوية التي تزعمها شيخه "أبو علي الفارسي"، ولقد اعترف كل من عرفه أو اطلع على آثاره بعلو مكانته العلمية، فقد قال فيه "الباخرزي"(467هـــ): «ليس لأحد في أئمة الأدب في فتح المقفلات وشرح المشكلات ماله، فقد وقع منها على ثمرة الغراب ولاسيما في علم الإعراب، ومن تأمّل مصنّفاته وقع على بعض صفاته، فوربّي إنّه كشف الغطاء على شعر المتنبي...»[2].

وقال عنه الثعالبي(429هـــ): «هو القطب في لسان العرب وإليه انتهت الرئاسة في الأدب، وصحب أبا الطيب دهرا طويلا، وشرح شعره ونبّه على معانيه وإعرابه...»[3]، وقال عنه "الخطيب البغدادي": «له كتب مصنّفة في علوم النّحو أبدع فيها وأحسن...وكان يقول الشعر ويجيد نظمه»[4].

وقال عنه محقق كتاب "سر صناعة الإعراب": «به وبشيخه ختم الأئمة المبتكرون»[5].

ولذلك نعتقد أن "ابن جنيّ" في شرحه للشعر منهجا لغويا يختلف عما انتهجه الأدباء والنقاد الذين تصدوا لشرح دواوين الشعراء، حيث كانوا يرمون إلى استكناه معاني الشاعر، ولا يلتفتون إلى المسائل اللغوية إلا قليلا. أما "ابن جني" فقد كان يريد تطبيق معارفه اللغوية الصرفية والاشتقاقية والدلالية والنحوية في هذه المدونة الشعرية.

---

(1) الفسر، 3/1.

(2) دمية القصر وعصرة أهل العصر، علي بن أبي الطيب الباخرزي، 1481/3.

(3) يتيمة الدهر في محاسن أهل العصر، الثعالبي، 137/1.

(4) تاريخ بغداد أو مدينة السلام، الخطيب البغدادي، 311/9.

(5) سر صناعة الإعراب، ابن جني، تحقيق حسن هنداوي، دط، دت، 06/1.

فابن جني إذن هو مبتكر لمنهج في شرح الشعر، يمكننا أن نطلق عليه المنهج اللّغوي القائم على التفاسير اللّغوية للدّواوين الشعرية، فيصطبغ بقلمه الأدب بلون اللغة.

ثانيّا: الصناعة المعجمية؛ مفهومها ومباحثها.

إنّ الحديث عن الصناعة المعجمية يقتضي منّا التعريف بهذه الصناعة وتقنياتها في ظل العصر الحديث الّذي عني كثيرا بالتّنظير لقضاياها ومتطلّباتها.

1)- التعريف بصناعة المعاجم:

يعرّف "محمد رشاد الحمزاوي" "صناعة المعجم" بأنها "مقاربة تسعى من خلال رؤى نظرية وتطبيقه إلى أن تتصور بنية، أو بنى المعجم والتطبيق لها"[1]، وهو يطلق عليها اسم "المَعْجَمِيَّة" (بفتح الميم)، حيث نجده يقول: «المَعْجَمِيَةُ نعني بها صناعة المعجم من حيث مادته وجمع محتواه ووضع مداخله وترتيبها وضبط نصوصه ومحتوياته وتوضيح وظيفته العلمية والتطبيقية، أداة ووسيلة يستعان بها في الميادين التّربوية والتّلقينية والحضارية والاقتصادية والاجتماعية»[2].

أما "حلمي خليل" فيطلق عليه "فن صناعة المعجم" أو "المعجم التطبيقي"، ويرى أنه يقوم بعدة عمليات تمهيدا لإخراج المعجم ونشره[3].

و يطلق "محند الركيك" مصطلحا آخر لمفهوم Lexicographé فيقول: «نعتقد أن المصطلح الأقرب إلى Lexicographé هو "قاموسية"؛ وهي أكثر دلالة ووضوحا من المصطلحات الأخرى، ويرى بأنه بخلاف علم المعاجم الّذي يهتم بالجانب النّظري المتعلّق بقضايا المعجم تنصرف القاموسية Lexicography إلى دراسة المجال التطبيقي للمعجم، فالقاموسية هي بمثابة تقنية

---

(1) المعجمية مقاربة نظرية ومطبقة، محمد رشاد الحمزاوي، مركز النشر الجامعي، تونس، 2004، ص71.

(2) نفسه، ص275.

(3) مقدمة لدراسة التراث المعجمي العربي، حلمي خليل، دار النهضة العربية، ط1، بيروت-لبنان، 1997، ص13.

وصناعة تسعى إلى إعداد القواميس»[1]، ويرى أنّ "القاموسية" هي ذات مستويين نظري وتطبيقي، فالنظري يراد به الأسس والقضايا النظرية المعجمية التي يقدمها عالم المعاجم للقاموسي، والتي ينطلق منها هذا الأخير كإطار نظري يستند إليه في مجال الإعداد القاموسي والتطبيقي، المقصود به الصناعة أو التقنية التي ينهجها القاموسي لإعداد القواميس[2].

من التعريفات السابقة لما يتعلق بصناعة المعجم، يتضح لنا أنّ الباحثين يكاد يتّفقون على مضمونه، وتحديد معالمه وحدوده وموضوعه؛ إذ يتّفقون على ما يتعلّق بتلك الأدوات، والإجراءات المؤدية إلى إنتاج المعجم، ولكنهم يختلفون في تحديد المصطلح الذي يسمى به هذا العلم، فقد وجدنا عدة مصطلحات لهذا العلم منها: صناعة المعجم، مَعجمية بفتح الميم، قاموسية، وهم يختلفون كذلك في عدها علما أو فنا أو مقاربة.

2)- موضوع صناعة المعاجم:

وبناءً على ما سبق فإنه يمكننا القول إنّ "صناعة المعجم" علم يقوم بعدة عمليات تمهيدا لإخراج المعجم ونشره، فهو ذو هدف أساسي؛ وهو إنشاء معجم عام للغة معينة، وعليه فإنّه يستعين بعدة إجراءات وتقنيات، و تتمثل هذه الإجراءات في:

1- جمع المفردات أو الكلمات أو الوحدات المعجمية من حيث المعلومات والحقائق المتصلة بها.

2- اختيار المداخل.

3- ترتيب المداخل وفق نظام معين.

4- كتابة الشروح أو التعريفات وترتيب المشتقات تحت كل مدخل.

---

[1] المعجمية التفسيرية، محند الركيك، مطبعة فاس، دط، فاس-المغرب، 2000، ص06.

[2] نفسه، ص06.

5- نشر الناتج في صورة معجم أو قاموس[1].

وقد جمع هذه الخطوات "علي القاسمي" حين قال: «أمّا الصناعة المعجمية فتشتمل على خطوات أساسية خمس، هي جمع المعلومات والحقائق واختيار المداخل وترتيبها طبقا لنظام معين، وكتابة المواد، ثم نشر الناتج النهائي، وهذا النتاج النهائي هو المعجم أو القاموس»[2].

وبذلك فإنه يمكن القول إنّ الصناعة المعجمية هي المجال التطبيقي للمعجمية عامة.

3)- علاقة صناعة المعاجم Lexicography بعلم المعاجم (Lexicology):

لمعرفة "صناعة المعجم" بشكل جلي، فإنه ينبغي أن نميّزها عن علم هو ألصق بها وهو "علم المعاجم[3] Lexicology" حتى ندرك الفرق الواضح بين العلمين، فصناعة المعاجم هي من أكثر العلوم التباسا بعلم المعاجم، فهناك من يخلط بينهما ويتصور أنهما موضوع واحد أو علم واحد. والواقع أن موضوع صناعة المعجم هو العلم الذي يعنى بتقنية تأليف الأصناف المختلفة من المعاجم موحدة اللغة أو متعددة اللّغات، ويهتم بما ينبغي لمؤلّف هذه المعاجم أن يراعيه في اختيار قائمة المداخل التي يتكوّن منها معجمه، والطريقة الواجب إتباعها في ترتيب مفردات هذه القائمة وشرحها، ونوعية المصادر التي يجمع منها مدونته؛ أي لائحة مداخل معجمه، والأمور الضرورية التي يجب توفراها في كل معجم، حتى يصبح ملبيا حاجة قارئه، ميسرا له سبل الاستفادة منه، بأقل جهد وأسرع وأدق ما يكون من المعلومات[4].

---

[1] المعجمية التفسيرية، محند الركيك، ص06.

[2] علم اللغة وصناعة المعجم، علي القاسمي، مكتبة لبنان ناشرون، ط3، بيروت–لبنان، 2004ص13، وينظر: المعجمية العربية بين النظرية والتطبيق، علي القاسمي، مكتبة لبنان ناشرون، ط1، بيروت–لبنان، 2003، ص20.

[3] ويعرَّف علم المعاجم بأنه: "علم المفردات الذي يهتم بدراسة الألفاظ من حيث اشتقاقها وأبنيتها، ودلالتها، وكذلك بالمترادفات والمشتركات اللفظية والتعابير الاصطلاحية والسياقية، فعلم المفردات يهيئ المعلومات الوافية عن المواد التي تدخل في المعجم (ينظر: المعجمية العربية بين النظرية والتطبيق، علي القاسمي، ص20).

[4] قضايا المعجم العربي في كتابات ابن الطيب الشرقي، عبد العلي الودغيري، منشورات عكاظ، الرباط–المغرب، 1989، ص04.

فموضوع صناعة المعاجم إذن هو البحث في الوحدات المعجمية من حيث هي مداخل معجمية تجمع من مصادر ومستويات لغوية ما. أما موضوع "علم المعاجم" فهو البحث في الوحدات المعجمية من حيث مكوناتها وأصولها وبناؤها ودلالتها وتطورها باختلاف العصور، وموت بعض معانيها، والعوامل المختلفة التي ترجع إليها هذه الظواهر، والنتائج اللغوية التي تترتب على كل منها، والقوانين التي تخضع لها في مسارها[1]، وبذلك فإن كل علم منهما له خصوصيته ومجال دراسته.

ولكن التمييز بين هذين العلمين المتجاورين لا يعني أنه ينفي العلاقة الوطيدة بين العلمين، فلا يمكن أن نتصور "صناعة المعاجم" بمعزل عن "علم المعاجم" بتكاملهما وتداخلهما أحيانا، فإذا كانت الأولى تمثل الممارسة التقنية والمنهج المتبع من قبل "صناعة المعجم" Lexicography أو لإعداد المعجم المراد، فإن الثانية تمثل الإطار النظري والمرجعية المعرفية التي يوفرها المعجمي. ومن هذا المنطلق يستحيل الحديث عن قيام "صناعة معجمية" منفصلة ومستقلة عن نظرية معجمية؛ كالترادف والتضاد والتشارك اللفظي. وقد لوحظ أن السبب المباشر في قصور وضعف أغلب المعاجم إنما يعود إلى عدم استناد مؤلفيها إلى إطار معجمي[2]، ويدعم "رِي" Rey هذا الموقف حيث يقول: «إنّ وجود لسانيات تطبيقية في حجم صناعة المعاجم رهين بوجود نظرية معجمية»[3].

إنّ الاستناد إلى إطار نظري ممثلا في علم المعاجم من شأنه أن يمنح صناعة المعجم لغة واصفة قادرة على وصف وتفسير قضايا معجمية ودلالية (الغامض الملتبس، المبهم، البوليسمي والأومونيمي، المجاز...)، ووحدهما عالم المعاجم وعالم الدلالة القادران على حل مثل هذه

---

[1] مقدمة لنظرية المعجم، إبراهيم بن مراد، مقال بمجلة المعجمية، العددان 9 و10، الجمعية العربية التونسية، سنتي 93 و94، تونس، ص29.

[2] المعجمية التفسيرية التأليفية، محند الركيك، ص20.

[3] نفسه، ص20.

المعضلات. أما صانع المعجم فدوره يقتصر على إعداد المعجم وأخذ المداخل المعجمية جاهزة، وصالحة من عالم المعاجم[1].

ولتفسير طبيعة العلاقة الموجودة بين صناعة المعاجم وعلم المعاجم فإننا نجد في تفسير "إيغور ميلتشوك"(Meltchok) ما يصف هذه العلاقة، حيث شبّه هذين العلمين بالفيزياء والهندسة[2]، فالفيزياء مثل علم المعاجم علم نظري يهتم بصياغة واستنباط القوانين العامة للحركة والطاقة والأجسام والجاذبية، بينما تهتم الهندسة التي شبهها بصناعة المعاجم، بتطبيقات ميدانية وعملية لبناء العناصر وصناعة الطائرات. فانطلاقا من هذه الموازنة، يمكن أن نعد علم المعاجم في تصور "ميلتشوك" بمثابة نظرية توفر الأرضية المفاهيمية والأدوات الإجرائية لصناعة المعاجم التي تقوم بالتطبيق والتنفيذ.

وكنتيجة نقول إنّ المعجم الذي أعد للقارئ العادي والباحث المتخصص هو في نهاية المطاف نتاج تقاطع موضوعي بين الجانب النظري الممثل في علم المعاجم، والجانب التطبيقي الممثل في صناعة المعاجم، فالصناعة المعجمية تعتمد على علم المعاجم، ولكنهما ليسا شيئا واحدا[3].

4)- موقف اللغويين من الصناعة المعجمية:

رغم تعدد النظريات وتنوع المدارس اللغوية التي ظهرت في العصر الحديث إلا أنه يلاحظ أنها لم تؤثر في الحركة المعجمية إلا في نطاق محدود، ويعود ذلك إلى عدة أسباب وعوامل منها:

1- اختلاف كل من المعجميين واللّغويين اتجاه مجال الآخر، فمن جهة المعجميين يلاحظ أنه على الرغم من إفادة المعجم من بعض إنجازات علم اللغة، إلا أن المعجمين لا يقتنعون بمكانة النظرية اللغوية في مجالهم، فيعُدُّون دراسة المعجم من أعوص الدراسات التي تواجهها اللسانيات التي

---

(1) المعجمية التفسيرية التأليفية، محند الركيك، ص20.

(2) نفسه، ص21.

(3) ينظر: علم اللغة وصناعة المعجم، علي القاسمي، ص03.

لم توفق تماما في وضع أسس نظرية ومنهجية توفر له أسباب الانتساب إليها، وإلى مقارباتها ونظرياتها[1].

2- ويزعم المعجميون أن الصناعة المعجميـــة ليست علما؛ بل هي فن لا يمكن أن يتقيد بالطرائق الموضوعية التي يتبعها علم اللغة الحديث[2]، فيعدون المعجم مجرد حرفة ومهارة لا تنتسب إلا قليلا إلى اللسانيات، على ما في مادة المعجم من جدل لغوي ومقاربات لسانية[3].

أما عن أسباب هذه الفجوة التي خلقها المعجميون تجاه النظريات اللغوية، فيمكن تلخيصها في النقاط التالية[4]:

1- لم يعن مؤلفو المعجمات قديما بالنظريات بقدر ما عنوا بالتطبيقات، أما في العصر الحديث فقد بقيت الحركة المعجمية يقودها الاقتناع والتقليد، وكانت في أغلب الأحيان مشروعات تجارية أكثر منها منجزات تربوية وأكاديمية، وتتوق أفضل المعاجم التجارية إلى تلبية رغبات القراء التقليدية، ولم يبذل المعجميون التجاريون جهودا مخلصة للإلمام بالنظريات اللغوية، وتطبيقها في معاجمهم؛ لأن ذلك يكلف ثمنا كبيرا، ويستغرق وقتا طويلا، إضافة إلى أنهم قد يجازفون بجهودهم نظرا للتناقض بين طرائق البحث اللغوي وطلبات القراء التقليدية.

2- يشعر المعجميون بوجود هوة عميقة تفصل بين النظريات اللغوية التي تتصل بدراسة المعنى، والتي ظهرت حديثا والتطبيقات المعجمية التي مازالت حتى الآن تعتمد تقاليد قديمة العهد، وذلك على الرغم من إدراكهم أهمية الإطلاع على هذه النظريات الحديثة في علم الدلالة لمعرفة طبيعة الدلالة اللغوية ووجهاتها المختلفة، إلا أنهم في الوقت نفسه يترددون كثيرا في الاعتماد على الأسس

---

(1) من قضايا المعجم العربي، محمد رشاد الحمزاوي، دار الغرب الإسلامي، ط1، بيروت-لبنان، 1986، ص169.

(2) علم اللغة وصناعة المعجم، علي القاسمي، ص05.

(3) من قضايا المعجمي العربي، محمد رشاد الحمزاوي، ص169.

(4) علم اللغة وصناعة المعجم، علي القاسمي، ص05.

غير المؤكدة للدراسات الحديثة التي تدور حول المعنى؛ لأن هذه الدراسات أوسع بكثير من الحدود التي يعمل فيها صناع المعاجم[1].

3- أما من جهة اللغويين وموقفهم من صناعة المعاجم، فقد أُهمل المعجم في دراسات بعضهم نتيجة موقف بعض النظريات اللغوية منها، فالمدرسة البنيوية التي بدأها "سوسير" Saussure كان اهتمامها الكبير بالصوتيات مما أدى إلى إغفال المعجم[2].

أما المدرسة البلومفيلدية[3] التي هيمنت على المسرح اللغوي في الولايات المتحدة الأمريكية في منتصف القرن العشرين، فكانت تنظر إلى المعجم على أنه ملحق بالنحو والصوتيات، وأنه قائمة من الاستثناءات الأساسية[4]، فاستهانت بقضايا المعجم لأنها وضعت على بساط البحث قضية المعنى التي هي قضية عويصة، فالمعنى بحسب رأي البنيوية من خصائص علم النفس والسلوك أو العلوم الوضعية، ولما كانت هذه المدرسة تدعو إلى الوصفية وحسب، فإنها كانت ترى أن مسألة المعاني والمقابلات الدلالية ليست من شموليا‌تها ولا من اهتمام اللسانيات[5].

---

[1] معاجم الموضوعات في ضوء علم اللغة الحديث، محمود سليمان ياقوت، دار المعرفة الجامعية، ط2، الإسكندرية-مصر، 1994، ص331.

[2] المعجم العربي في القرن العشرين، محمد رشاد الحمزاوي، مجلة مجمع اللغة العربية، ج53، ص262.

[3] لقد اعتبر بلومفيلد المعجم ذيلا للنّحو و لم يعط له أية أهمية حيث نجده يقول:«كلّ وحدة معجمية شذوذ، إذ لا يستطيع المتكلّم أن يستعملها إلاّ بعد أن يكون قد سمعها مستعملة، وإنّ الناظر في وصف لغة ما لا يستطيع أن يعلم بوجودها فيها إلا إذا سجلت له. والمعجم في الواقع ذيل للنحو وقائمة من الشّواذ الأساسية»، (ينظر: مقدّمة للنظرية المعجم، إبراهيم بن مراد، ط1، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1997، ص11).

[4] علم اللغة وصناعة المعجم، علي القاسمي، ص05، وينظر: صناعة المعجم الحديث، أحمد مختار عمر، عالم الكتب، ط2، القاهرة-مصر، 2009، ص30.

[5] المعجم العربي في القرن العشرين، محمد رشاد الحمزاوي، مقال مجلة مجمع اللغة العربية، ج53، ص262.

وهكذا مال البنيويون الأمريكيون المتأثرون بـــ"بلومفيلد" Bloomfield إلى تجاهل دراسة المعجم؛ لأنه في نظرهم يعالج مفردات توصف بأنها غير تركيبية، أو يبدو التسيب في تركيبتها على الأقل[1].

4- وكذلك الحال عند التوزيعيين الذين عدوا الوضع هو الذي يحدد المعنى ويعرفه، ومن هنا يبدو لنا أن علم الدلالة مرفوض من حيث كونه أداة توصيلية لمعرفة بنى اللغة أولا، وطريقة تحليلها ثانيا، فيتبين أن المعاني ليست المرفوضة هنا، أو المنكرة بل إمكانية بناء التعليل على أساس معنوي وحسب؛ لأن المعنى لا يتسرب في عملية التحليل ولا يتدخل إلا بوصفها تقنية نتعرف بها على البيانات المثالية[2]، إلا أن "فيرث" Firth البريطاني، وهو معاصر لـــ"بلومفيلد" Bloomfield دعا إلى المعنى بشكل قَلَب الدراسة اللغوية، وعدها نشاطا ذا معنى، وهكذا منذ أواخر الخمسينات ظهرت بعض الكتب الأمريكية التي تعطي حيزا بسيطا للدلالة، مثل محاولات "هيل" Hill و"غليسون" Gleason و"هال" Hall، وعلى الرغم من أن "فيرث" كان واحدا من هؤلاء اللغويين الذين ربطوا بين التحليل النحوي، والمعني، إلا أن هيمنة المدرسة الشكلية الأمريكية التي حالت دون ظهور عمق التحليل النحوي وواقعيته من حيث ارتباطه بالمعنى سواء عند "فيرث" أو عند غيره[3].

5- ثم جاءت المدرسة التوليدية التي تزعمها "تشومسكي" Chomsky ونظرية هذا اللساني في المعجم غير واضحة، فقد كانت منطلقاته اللسانية الأولى خلال السنوات الخمسين وبداية الستين منطلقات نحوية صرفة. فحاول بناء نظرية نحوية مستقلة عن الدلالة وسعى إلى دحض النظرة التي تجعل من الدلالة معيارا للنحو، فكان النحو الّذي ارتآه شكليا صرفا.

---

[1] علم الدلالة، أحمد مختار عمر، عالم الكتب، ط2، القاهرة-مصر، 1988، ص82.

[2] مدخل إلى الألسنية، يوسف غازي، منشورات العالم العربي الجامعية، ط1، دمشق-سوريا، 1985، ص217.

[3] العربية وعلم اللغة البنيوي، حلمي خليل، دار المعرفة الجامعية، دط، الإسكندرية،-مصر، 1996. ص212.

وقد تدرّج في الاهتمام بالمعجم بداية من سنة 1965م، سنة صدور كتابه "مظاهر النظرية التّركيبية"، وقد ردّد في هذا الكتاب نظرية بلومفيلد" فأقرّ خاصيتي "القائمية" و"الشّذوذ" في المعجم.

ثمّ تطوّرت نظرة "تشومسكي" إلى المعجم فأقرّ سنة 1972م في كتابه "دراسات في الدّلالة في النّحو التوليدي" في بحث عنوانه "حول بعض المناقشات الاختبارية" بأنّ للمعجم بنية داخلية خاصة به[1].

6- كما أن نظرية الحقول الدلالية هي أكثر نظرية اهتمت بالمعجم، فقد ردت العمل المعجمي إلى مجال علم اللغة؛ لأنها أعطت مفردات اللغة شكلا تركيبيا يستمد كل عنصر فيه قيمته من مركزه داخل النظام العام، ووضعت المفردات في شكل تجمعي تركيبي ينفي عنها التسيّب المزعوم[2].

7- وهناك أسباب أخرى أدت إلى حدوث هذه الفجوة بين النظريات اللغوية والصناعة المعجمية تتعلق بالحركة اللغوية نفسها؛ إذ يواجه المعجمي صعوبات إذا أراد التقيد بالمبادئ اللغوية، منها التغير السريع في المسرح اللغوي، حيث كانت تظهر في الحقبة نفسها مدارس لغوية عدة، كما أن بعض هذه المدارس كانت تتعرض للتعديل والتطور، وقد يستغرق المعجم سنوات عديدة، ثم ينتهي ليكتشف في النهاية أن هذه النظرية التي طبقها أصبحت قديمة ومهملة قبل أن ينشر معجمه، إلى جانب اختلاف اللغويين فيما بينهم في المدرسة الفكرية الواحدة على كيفية معالجة المشكلة الواحدة[3].

5)- الاهتمام المتزايد بالصناعة المعجمية والتنظير لها عند الغربيين:

بالرغم مما قيل في شأن الفجوة بين اللغويين والصناعة المعجمية؛ إلاّ أن التنظير للصناعة المعجمية شهد في الآونة الأخيرة تصاعدا في الاهتمام به والتنظير له، فلقد ازداد اهتمام الغربيين بالصناعة

---

(1) مقدّمة لنظرية المعجم، إبراهيم بن مراد، ص11.

(2) صناعة المعجم الحديث، أحمد مختار عمر، ص30.

(3) علم اللغة وصناعة المعجم، علي القاسمي، ص06 -07.

المعجمية في العقود الأخيرة بشكل كبير، ويمكن تلخيص الاهتمام بالصناعة المعجمية من خلال المحطات التالية[1]:

1- ففي عام 1960م، عقدت جماعة من اللغويين والمعجميين مؤتمرا لهم في جامعة "إنديانا" لمناقشة المشكلات المختلفة المتعلقة بالصناعة المعجمية، وقد جمعت أبحاثهم التي ألقوها في المؤتمر ونشرت في كتاب استقبله المعنيون باهتمام بالغ.

2- أثار ظهور قاموس "ويبستر" الدولي الثالث لسنة 1961م عاصفة من النقد والتعليق اشترك فيها عدد كبير من اللغويين والمعجميين والمربين والصحفيين، وانقسم هؤلاء بين مؤيد للاتجاه الوصفي الذي تبناه ذلك المعجم ومعارض له، ويشتمل الكتاب الذي ألفه "سلد" Sledd و"أبيت" Ebbitt بعنوان "المعجمات وذلك المعجم" على اثنين وستين مقالة نقدية ظهرت حول المعجم المذكور في الفترة الواقعة بين سنتي 1961م و1962م.

3- في عام 1963م نشر "كاتس" Katz و"فودور" Fodor نظريتهما في علم الدلالة وطالبا بأن تؤلف المعجمات على هدي مبادئ نظريتهما، وقد أثرت نظريتهما هذه في تفكير عدد من علماء اللغة البارزين بمن فيهم "تشومسكي" Chomsky رائد المدرسة التوليدية التحويلية وقد أثار الجدل الذي دار بين "كاتس" و"فودور" من جهة، ومناوئيهما من جهة أخرى ظهور نظريات جديدة في علم الدلالة مثل نظرية "فاين رايش" Ritch التي تضمنتها مقالة "استطلاعات في نظرية المعنى". وفي أثناء ذلك توالت الاقتراحات الخاصة بطرائق البحث المعجمية الحديثة التي أطلقها علماء اللغة من أمثال "شارلس فيلمور" Charles Fillmore و"جيمس مكولي" James McCawley.

4- لم تلق الصناعة المعجمية اهتماما من قبل الأوساط اللغوية فحسب؛ بل من المؤسسات التربوية أيضا، ففي سنة 1966م، قام أحد مدرسي اللغة الانجليزية بالإشراف على مشروع سماه "معجميون في أسبوع" تعلم فيه طلاب السنة الثانية الإعدادية المهارات المعقدة الخاصة بصناعة المعجمات،

[1] علم اللغة وصناعة المعجم، علي القاسمي، ص12- 14.

وذلك عن طريق تصنيفهم "معجم المفردات العامية"، وبعد ذلك بسنتين قرأنا عن مشروع آخر كان يهدف إلى تعليم طلاب السنة الثانية الإعدادية الغاية من القاموس، والتمييز بين العرض والوصف، وحدود القاموس باعتباره مسجلا مشرعا للتغيير اللغوي، إن هذين المشروعين هما مجرد مثالين على ما يجري في المدارس الحديثة من اهتمام بالصناعة المعجمية.

5- لم يكتف اللغويين بإلقاء الدروس عن الصناعة المعجمية وكتابة المقالات ونقد المعجمات للتعبير عن آرائهم والتبشير بالمبادئ اللغوية ذات الصلة؛ بل تحملوا أيضا مسؤولية تحرير المعجمات ليضربوا مثلا عمليا للمعجميين غير اللغويين، وخير مثال على ذلك ما قام به اللغوي "هوغن" Haugen حين ألّف معجما ثنائي اللغة نرويجي إنجليزي.

6- شعور اللغويين بالحاجة إلى مركز معجمي رئيسي حيث تختزن جميع المواد المعجمية في حاسوب مركزي، ففي سنة 1967م، اقترح "ليمان" Lehmann تأسيس بيت معجمي كبير يكون بمثابة خطوة أولى نحو إنتاج معجم حديث ضخم من طراز قاموس القرن، أو قاموس أكسفورد الإنجليزي، وفي سنة 1968م ، دعا "جيمس سلد" Sledd James إلى تشكيل اللجنة المعجمية في الجمعية اللغوية الحديثة، وتتطلع هذه اللجنة الآن بإمكانية تحقيق اقتراح "سلد" Sledd الداعي إلى تأسيس مركزين معجمين أحدهما في إنجلترا والآخر في الولايات المتحدة الأمريكية للقيام بإنتاج معجمات قائمة على أسس لغوية.

7- وبحلول عام 1969م أصبحت الصناعة المعجمية تحظى باهتمام اللغويين لدرجة أن رئيس الجمعية اللغوية الأمريكية آنذاك "أرشيبلود .أ. هل" Archibald; Hill، وقف خطاب الرئاسة على بحث بعض مشكلات الصناعة المعجمية محاولا الخروج بحلول منهجية ثابتة.

8- وفي سنة 1970م، عقدت اللجنة المعجمية التابعة للجمعية اللغوية الحديثة والجمعية اللغوية الأمريكية مؤتمرا حول الصناعة المعجمية في ولاية أوهايو نوقشت فيه مشكلات هذه الصناعة واقترحت لها حلولا مبنية على أسس البحث العلمي.

9- عقد في نيويورك سنة 1972م مؤتمرا دوليا حول صناعة المعجمات الإنجليزية تبنته أكاديمية العلوم النيويوركية، والجمعية اللغوية الحديثة، ومركز العلوم التطبيقية، وحضره أشهر علماء اللغة في البلدان الناطقة بالإنجليزية، مثل "بولنجر" Bolinger، و"كليسن" Gleason، و"هالدي" Halliday، و"هوكن" Haugen، و"هل"Hill، و"جوز" Joos، و"كوراث" Kurath، و"جورج ليكوف" Lakoff، و"ليمان" Lehmann، و"مالكيل" Malkiel، و"ماركورت" Marckwardt، و"مكولي" McCawley، و"مكديفيد" McDavid، و"ماكنتوش" McIntosh، و"بايك" Pike و"سلد" Sledd[1].

إن كل الاهتمام بالصناعة المعجمية، لدليل على أن هذا العلم أو الفن بدأ يزدهر، ويلقى القبول مرحلة بعد مرحلة.

6)- مباحث الصناعة المعجمية الحديثة:

إننا حين نتحدث عن قضايا ومباحث الصناعة المعجمية اليوم فإننا نتحدث عن قضايا النص المعجمي بكل مكوناته، ومن أهمّها ما يلي:

1- التّرتيب والتبويب: ونعني به الطريقة التي عالج بها المعجميون تنظيم مادتهم المعجميّة، ويجدر بنا أن نشير إلى أنّ الباحثين المعاصرين قسموا الترتيب إلى نوعين يجب أن يُرَاعَا في وضع المعجم هما:

أ- الترتيب الخارجي للمداخل؛ وهو ما يسمى بالتركيب الأكبر، وهذا النوع من الترتيب يعد شرطا لوجود المعجم، وبدونه يفقد العمل المعجمي قيمته المرجعية.

ب- الترتيب الداخلي للمداخل؛ وهو عادة ما يسمى بالتركيب الأصغر، ونعني به ترتيب المعلومات في المدخل[2].

---

[1] علم اللغة وصناعة المعجم، علي القاسمي، ص15/14.

[2] صناعة المعجم الحديث، أحمد مختار عمر، ص98.

2- الشرح والتعريف: والمقصود بالشرح أو التعريف، هو تمثيل المدخل بألفاظ وعبارات تكون أكثر وضوحا منه، «فإذا اعتبارنا أن المدخل سؤالا فإن كل ما يأتي بعده يكون عبارة عن أجوبة عنه، وإذا سلمنا بأن المدخل المعجمي يمثل في القاموس المبتدأ، فإن كل ما يتلوه يكون عبارة عن أخبار له، وهذه الأخبار ترد في ثنايا نص التعريف في صورة معاني متتالية منفصلة بعضها عن البعض بواسطة علامات أو رموز، ويكون تتالي هذه المعاني بحسب نوعية العلاقة الحاكمة لها، إما دلالية أو منطقية»[1].وبذلك فإنّ الشرح هو أساس المعجم فبه يتحكّم المعجمي في تفسير معاني المداخل.

3- الوظائف المتضمَنة في النص المعجمي: حصر المعجميون أهم الوظائف التي يتضمنها النص المعجمي فيما يأتي:

أ- بيان النطق (ويدخل فيه التقسيم المقطعي وموضع النبر)؛

ب- تحديد الرسم الإملائي أو الهجائي؛

ت- التأصيل الاشتقاقي؛

ث- ذكر المعلومات الصرفية والنحوية؛

ج- معلومات الاستعمال؛

ح- المعلومات الموسوعية.[2]

وكما تتفاوت في اختياراتها من بين هذه الوظائف، تختلف كذلك في ترتيبها من حيث الأولوية.

---

[1] طبيعة الحد المعجمي ودوره في تخصيص المعلومة القاموسية في المنظومة التراثية العربية، بوشعيب راغين، مقال ضمن مجلة المعاجم العربية الواقع والآفاق، العدد السادس، المغرب- الرباط يناير 2007، ص327.

[2] ينظر: صناعة المعجم الحديث، أحمد مختار عمر، ص115.

4- الشّواهد في النّص المعجمي: إن الشواهد في النص المعجمي ذات خاصية التوثيق؛ فمن أهداف الاستشهاد إثبات استعمال المفردة، وهو ما يعطي التعريف سمة ثقافية، أكثر من كونها دلالية، والقاموس يفترض لدى القارئ المقدرة على تطوير سلسلة من الشروح انطلاقا من ملفوظ (مثل، شعر، قرآن كريم، حديث نبوي شريف) فالنص يُثْرَى بكل الإضافات الممكنة[1].

هذه هي أهم القضايا والمباحث التي تضطلع بها الصناعة المعجمية الحديثة، وفي ضوئها سنصف الصناعة المعجمية لابن جني في كتابه "الفسر".

ولقد أسلفنا أن كتاب "الفسر" يتضمن المئآت من النصوص المعجمية والتي تحوي بدورها على العديد من القضايا التي تقوم عليها الصناعة المعجمية اليوم.

[1] ينظر: التعريف القاموسي، الحبيب النصراوي، مركز النشر الجامعي، دط، منوبة-تونس، 2009، ص119.

الفصل الأول: "النّص المعجميّ" في كتاب "الفسر" لـــ"ابن جني".

بداية يجب علينا قبل الولوج إلى مدونة "ابن جني" التّعرف على مفهوم النص المعجمي وركائزه لمعرفة مدى تطابق هذه الركائز على تلك المدوّنة من عدمها.

المبحث الأوّل: النّص المعجميّ مفهومه ومقوماته في ضوء الصناعة المعجمية الحديثة.

أوّلا: مفهوم النّص المعجمي.

يعرَّف المعجم بأنه ذلك الكتاب الذي يضم أكبر عدد من مفردات اللغة مقرونة بشرحها وتفسير معانيها على أن تكون المواد مرتبة ترتيبا خاصّا إما على حروف الهجاء أو بحسب الموضوع. والمعجم الكامل هو الذي يضم كل كلمة في اللغة مصحوبة بشرح معناها واشتقاقها وطريقة نطاقها وشواهد تبيّن مواضع استعمالها[1].

إنّ هذا التعريف للمعجم يقودنا إلى مسألة مهمة من مسائل النظرية المعجمية وتطبيقاتها، وهي ضرورة الكشف عن الإطار العام الذي يحمل المداخل وما تحويه من جهة، والمداخل وطريقة إيرادها من جهة أخرى، وهو ما يعرف «بالنّص المعجمي».

إنّ الحديث عن النّص المعجمي يعد لبّ المعجمية المعاصرة، وعلى الرغم من أهميته إلاّ أن التنظير له لا يزال قليلا، حيث أنّه لم يحظ باهتمام كثير من الباحثين اللّغويين، ويعد "محمد رشاد الحمزاوي" من المعجميين اللّذين حاولوا الخوض في غمار هذا المفهوم المعجمي، وذلك حين تحدث عمّا تقتضيه الصناعة المعجمية في العديد من بحوثه، حيث نجده يقول: «لا يمكن لنا أن نتحدث عن النّظريات المعجمية وممارساتها وعن مدى تطابق النظريات واستعمالاتها في متن المعجم، ما لم تكن

[1] ينظر: مقدمة الصحاح، أحمد عبد الغفور عطار، دار العلم للملايين، بيروت-لبنان، ط3، 1984، ص38.

لنا فكرة واضحة عن مفهوم النّص المعجمي الذي لم يدرسه سوانا إلى اليوم دراسة معجمية تعرض علينا أسسه ومفاتيحه حتى نعتمدها مقياسا نقيس به صلة النظريات المعجمية بتطبيقاتها»[1].

وبذلك فإنّ "محمد رشاد الحمزاوي" وحسب ما أقرّه يكون الرائد في دراسة موضوع مهم وجانب أساسي في مجال المعجمية عامة[2].

إن الحديث عن مفهوم النّص المعجمي لا يعني الحديث عن النّص العام أو الكبير الّذي يتكون منه المعجم، حيث إنّ النّص العام هو ذلك النّص الكبير الذي يتكوّن منه المعجم ككل بينما "النّص المعجمي" هو جزء منه، ومجموع النصوص المعجمية الصغيرة هو ما يولّد لنا معجما عاما قائما بذاته، وهذا ما يجعلنا ندرك أنّ: «للمعجم نصا قائم الذات يعتبر بنيته الدنيا التي لها ثوابتها وخصائصها وهي ما نسميه النص الصغير أو النص الأساس، فالمعجم مكون من الآلاف بل من ملايين النصوص الصغيرة، وهو يكوّن بالتّالي النّص الكبير الّذي يحوي جميع النّصوص الصّغيرة. أما إذا قارنا المعجم بأنواع النصوص الأخرى، مهما كان نوعها، فإننا نستطيع أن ندعو المعجم بأنه النص الأكبر من حيث الكمّ وكذلك من حيث الكيف لأنه يحتوي، زيادة على أغلب مفردات اللغة، على كل القضايا الصوتية والدلالية والنحوية والصرفية والبلاغية والأسلوبية والأدبية والتاريخية»[3]. وبذلك فإن هذا الكم وهذا الكيف الذي يحويه "النّص المعجمي" يجعله المحك الذي تقاس به قدرة المعجم على أداء وظائفه المعرفية والتعليمية والتربوية والثقافية والحضارية، وعلى التوفيق بين ما يزعم من نظريات وما لها من تطبيقات، ولقد دعا ذلك المعجميين إلى التحرك باستمرار بحثا عن البنية المعجمية العلمية التي تربط النظام المتصور بالنظام المطبق، ومن هنا ندرك أن

---

(1) المعجمية؛ مقاربة نظرية ومطبقة، مصطلحاتها ومفاهيمها، محمد رشاد الحمزاوي، ص376.

(2) وممن نجده يتحدث كذلك عن مقتضيات "النص المعجمي" وبعض من أسسه؛ "إبراهيم بن مراد" في عدد من مقالاته وكتبه، والتي سوف نعتمدها كأساس في هذا البحث.

(3) المعجمية؛ مقاربة نظرية ومطبقة، محمد رشاد الحمزاوي، ص376-377.

مفهوم "النّص المعجمي" مشروع مفتوح، ذلك أن تاريخ المعجم العربي هو تاريخ نصه وخصائصه وفنياته[1].

وخلاصة ذلك فإننا نقول إنّ "النص المعجمي" هو المقياس الذي تقاس به جودة المعجم من رداءته، وبضبطه وضبط حدوده يستطيع صانع المعجم أن يتحكم في عمله المعجمي، فتطور المعجم مرهون بتطور نصه، ذلك أن المعجم ما هو إلاّ تسمية أخرى لمجموعة النصوص المعجمية ككل.

ثانيا: مقوِّمات النّص المعجمي.

إنّ النظريات اللّسانية في العصر الحديث تدعو إلى ضرورة قيام النظرية المعجمية على مبدأين أساسيين يعدّان من مقوّمات "النّص المعجمي" وهما مبدآ (الجمع والوضع).

وتجدر الإشارة إلى أنّ هذين المصطلحين ليسا جديدين على الساحة المعجمية العربية؛ بل إنّنا وفي القرن الثامن هجري وجدنا "ابن منظور"(711هـ) في "لسان العرب" ينتقد منهجية سابقيه من المعجميين مصرّحا أنهم وقعوا في الاضطراب والخلط قائلا: «وإنّي لم أزل مشغوفا بمطالعات كتب اللّغات والاطّلاع على تصانيفها، وعلل تصاريفها، ورأيت علماءها بين رجلين: أمّا من أحسن جمعه فإنه لم يحسن وضعه، وأمّا من أجاد وضعه فإنه لم يجد جمعه فلم يفد حسن الجمع مع إساءة الوضع، ولا نفعت إجادة الوضع مع رداءة الجمع»[2].

وبهذا النص يتضح لنا مدى معرفة "ابن منظور" وغيره من المعجميين المعاصرين له، لهذين المصطلحين المعجميين المتخصصين حتى وإن لم يحاولوا التنظير لهما، حالهما حال علم المعاجم عامة في ذلك العصر.

---

[1] المعجمية؛ مقاربة نظرية ومطبقة، محمد رشاد الحمزاوي، ص377-378.

[2] لسان العرب، ابن منظور، ص11.

إن الجمع والوضع على مستوى النص المعجمي يكوّنان لنا «ثنائيا لسانيا معجميا دوليا مترابطا، فالأول (الجمع) يرادف مفهوم المحتوى Corpus، والثاني (الوضع) مفهوم التركيب Ordre، عند اللسانيين الغربيين»[1].

1)- الجمع.

إنّ الحديث عن مصطلح "الجمع" يقتضي منّا التعرض لمسألة المصادر المستخدمة في النصوص المعجمية، ذلك أنّ الجمع يفترض ضبط المصادر والمراجع المكتوبة والمقولة حسب كل المستويات المتفق عليها والمحددة زمانا ومكانا لا خروج عليها باعتبار المعجم الموضوع ووظيفته الأساسية[2].

ولذلك يُتَّفق على أن الجمع يقوم في أساسه على ضبط الرّصيد الجزئي الذي قد يصغر، وقد يكبر، من المفردات التي سيشتمل عليها المعجم المدوّن[3].

إن هذا الجمع للمفردات هو ما يكوّن ويفترض المادة التي يجب أن يستوعبها المعجم[4]، ذلك أنه يستحيل بناء معجم متكامل ما لم تكن مادته مجموعة جمعا وافيا متكاملا.

وهذه المادة هي الّتي اصطلحت اللّسانيات الوصفية على تسميتها بـــ"المدوّنة"؛ وتعني «مجموعة من النصوص المكتوبة أو المقولة أو مجموعة من المراجع المختارة تأخذ سندا لوضع أسس لغة ما أو معجم أو مؤلف في موضوع من المواضيع. وغايتها منهجية تضبط حدود الموضوع زمانا ومكانا وميدانا»[5]، وبذلك فإنه لكي تمثل المدوّنة نصوص اللغة يجب أن تحوي كما هائلا منها

---

(1) المعجم العربي المعاصر في نظر المعجمية الحديثة، محمد رشاد الحمزاوي، مقال ضمن مجلة مجمع اللغة العربية، دمشق، المجلد78، الجزء4، ص25.

(2) المقال نفسه، ص25.

(3) قضية المصادر والمراجع في جمع مادة المعجم، إبراهيم بن مراد، مقال بمجلة مجمع اللغة العربية، دمشق–سوريا، المجلد78، الجزء1، ص03.

(4) من قضايا المعجم العربي قديما وحديثا، محمد رشاد الحمزاوي، ص139–140.

(5) نفسه، ص140.

وبشكل يمثّل فترات زمنية متعدّدة لكي يحوي معلومات عن تطور اللغة ومفرداتها، ويجب أن تحوي كل فروع العلم من تخصصات علمية وإنسانية، كما يجب أن تحوي النصوص التراثية والنصوص الحديثة[1].

أما فيما يخص المدوّنة المعجمية فهي تفترض أن يعتمد الجمع على مستويات لغوية مبرّرة دون أحكام إقصائية أو تحقيرية؛ بل تقر خيارات لغوية لها أهدافها ومقاصدها، وهي تستوجب أن يرتبط الجمع بزمان ومكان أو أزمنة أو أمكنة معيّنة، مما يدعو إلى جمع اللغة في حالة استقرار ومزامنة أو في حالة استنفار أو تطور وتغيّر ممّا يدعو إلى وضع معاجم مختلفة لها نصوص مجموعة متنوعة[2].

وبهذا فإن تنوع المعاجم واختلافها مرهون بتباين المدوّنة التي يتم جمعها من مختلف المستويات اللغوية، وبذلك فإنّ نوع المدوّنة هو الّذي يحدّد لنا نوع المعجم المنجز.

وكخلاصة لما تقدم فإن الجمع يقوم على ركنين أساسيين هما:

1- المصادر التي تعتمد في جمع الرصيد المعجمي.

2- والمستويات اللغوية التي تنتمي إليها المفردات المجمعة.

وبذلك فإنه يستوجب من المعجمي اختيارات عديدة منها ضبط حجم المعجم، وبالتالي مداخله؛ أي مفرداته، والمراحل اللغوية التي يجب اعتمادها سواء القديم أو الحديث منها، ونصيب المصطلحات الفنية والتقنية منه، وحظ المستويات المختلفة (الفصيح، المولد، العامي، المعرب،

---

[1] خطة مرجعية لمشروع مرصد اللغة العربية، محمد زكي خضر، مقال ضمن مجلة اللسان العربي، مكتب تنسيق التعريب بالرباط، العدد66، الرباط-المغرب، 2009، ص148.

[2] مقترح لوضع نموذج للمعجم العربي الحديث، محمد رشاد الحمزاوي، مقال ضمن مجلة الدراسات المعجمية، الجمعية المغربية للدراسات المعجمية، العدد6، الرباط-المغرب، يناير 2007، ص71.

الدخيل...) الّتي يجب إدراجها به، وخاصة نصوص الاستشهاد التي يستند إليها التعريف بمختلف معاني الكلمة الواحدة في سياقات متعددة[1].

وقد قسم "محمد رشاد الحمزاوي" الجمع إلى قسمين هما: المداخل والنص المحض.

1- المدخل أو العنوان: أي الكلمة المعروضة للشّرح والتفسير ويطلق عليها أهل الاختصاص مُعَيْجِمَة Lexie نسبة إلى المعجم[2]، وهي تتكون من ثلاثة أنواع:

أ- مُعَيْجِمَة بسيطة Lexie simple: وتكون الوحدة المعجمية فيها ذات خاصية الإفراد؛ أي أن تكون مفردة[3]، ومثاله: إنسان، فرس، جبل.

ب- مُعَيْجِمَة مركّبة Lexie composée: والتركيب يصحب في المعجم ما يسمّى بظاهرة التضام، وهو في الوحدة المعجمية أن يتجمع عنصران معجميان ،أي مفردتان، أو أكثر من عنصرين تجمعا عاديا ليحصل من ذلك التجمع أمران: أولهما هو الإحالة إلى تجربة الجماعة اللغوية في الكون، وثانيهما هما حمل العنصرين المتضامين أو العناصر المتضامة وحدة دلالية قابلة للتحديد ومثالها: آذان الأرانب، وآذان الفأر، وهما اسمان لنباتين[4].

ج- مُعَيْجِمَة معقّدة Lexie complexe: هي كثيرا ما تكون من جملة كاملة تفيد معنى واحد مثل "ذهبوا شذر مذر": تفرقوا، و"اختلط الحابل بالنابل": تداخلوا، وهذا النوع كثير اليوم في المصطلحات العلمية والتكنولوجية الغربية المنقولة إلى العربية[5].

---

(1) من قضايا المعجم العربي قديما وحديثا، محمد رشاد الحمزاوي، ص141.

(2) المعجمية؛ مقاربة نظرية ومطبقة، محمد رشاد الحمزاوي، ص379.

(3) المعجم العربي بين التنظير والتطبيق، إبراهيم بن مراد، مقال ضمن سلسلة المحاضرات التي يرعاها كرسي مارغريت وايرهاوزر، جامعة منوبا-تونس، 2009، ص05.

(4) نفسه، ص05 .

(5) المعجمية؛ مقاربة نظرية ومطبقة، محمد رشاد الحمزاوي، ص379.

2- النص المحض أو التعريف: ونقصد بالنص المحض ما يلي المدخل مباشرة، وهو من أهم عناصر المعجم؛ لأنه متصل بالبحث عن دلالة المدخل ومعناه، ويتكون من تعريفات تعتبر أساس النص المعجمي المكتمل[1].

ويعتبر التعريف أو الشرح عموما المطلب الرئيسي لمستعمل المعجم فهو أكثر ما يهم الباحث، وإذا كان التعريف ناقصا أو غير مكتمل فإن مستعمل المعجم حتما سينفر منه؛ لأنّ الركيزة الأساسية التي تحدّد نجاح أو فشل المعجم تكمن في جلاء الشرح ووضوح المعنى، فالمعجم مصنوع أساسا لشرح معاني المفردات.

وقد حدد "محمد رشاد الحمزاوي" أنواعا للتعريف، أو الأصح، للشرح، وهي كالآتي[2]:

1- التعريف الصّوتي: والمقصود منه كتابة المدخل كتابة صوتية تختلف عن كتابته الخطية أو الإملائية، وهذا غير وارد في العربية، ولابد من للمعجم العربي أن يعتمد نظاما صوتيا لنقل المداخل نقلا فونولوجيا موحّدا متفقا عليه كما هو الشأن في اللغات الرائدة ومعاجمها لأنّ الصوت يلعب دورا أساسيا في المستوى الدلالي.

2- التعريف الصّرفي: وغايته ذكر صيغة المداخل وتصريفاتها، وما تعبر عنه من دلالات، فالفرق واضح بين "كَتَبَ" و"كَاتِب" و"اسْتَكْتَبَ" فضلا عن توزيعاتها وتوليداتها في النصوص المختلفة.

3- التعريف النّحوي: ومنه الإشارة إلى المذكر والمؤنث والمفرد والجمع والتركيب وما لها من دور دلالي، وكذلك ما قد يلحق بهذا التقديم والتأخير والحذف واللزوم والتعدية، وغيره.

4- التعريف الدّلالي: ويعرّف غالبا بالشرح أو التفسير، ويوفر معنى الكلمة المدخل، وبه يتعلّق مستعمل المعجم والمستفيد منه ولذلك يعتبر أهم أنواع التعريف ويتفرّع إلى:

---

[1] المعجمية؛ مقاربة نظرية ومطبقة، محمد رشاد الحمزاوي، ص380.

[2] نفسه، ص380- 382.

أ- تعريف اسمي: ويكون إما بالترادف أو بالمخالفة، بالصعب، بالإحالة.

ب- تعريف منطقي: وهو يعرف المدخل بالطبيعة والوظيفة.

ج- تعريف بنيوي: ويعرف المدخل بالمقابلة أو بالمعاوضة[1].

4- التعريف المجازي وهو الّذي يقر تطور الكلمة من معناها الأول الأصلي إلى معنى جديد يفرضه السياق[2].

5- التعريف بالشاهد: إن الشواهد اللّغوية لها قيمة في إثراء النص المعجمي، وقد تنبه إليه اللغويون عامة قدامى ومحدثين، ولذلك نجد "الجرجاني" في تعريفاته يقول: «إنّ الشّاهد هو الذي يلزم من العلم به العلم بشيء آخر»[3].

فالشاهد يقوم على أساس التّدليل على استعمال لغوي معين في الصوتيات أو الصرف أو النحو، قديم أو معاصر، مكتوب أو مسموع يستعين به اللغوي على تحليل ظاهرة معينة من حيث سلامتها، ومدى انتشارها وزمن استعمالها[4].

و لم يقتصر الشاهد على عناية اللغويين فحسب؛ بل اهتم به المعجميون كذلك وهو عندهم كل عبارة أو جملة أو بيت شعري أو مثل سائر يقصد منه لتوضيح استعمال اللفظة التي نعرفها أو نترجمها في المعجم[5].

---

[1] وتجدر الإشارة هنا أننا سنتناول هذه التعاريف بالتفصيل لأهميتها الكبرى في بناء النص المعجمي في الفصل الثاني.

[2] ويعد أساس البلاغة للزمخشري أول وأشهر معجم اتبع تقنية التعريف المجازي في المعاجم العربية. (للتوسع ينظر: تطور المعجم العربي، من مطلع القرن التاسع عشر حتى عام 1950، حكمت كشلي، دار المنهل اللبناني، ط1، بيروت-لبنان، 2002، ص35، وينظر كذلك الطريقة التي اتبعها الزمخشري في شرحه لمواد معجم أساس البلاغة، الزّمخشري(538هـ)، مراجعة إبراهيم قيلاني، دار الهدى، دط، ميلة-الجزائر، دت).

[3] التعريفات الشريف الجرجاني، تح محمد صديق المنشاوي، دار الكتب العلمية، بيروت لبنان، دط، دت، ص55.

[4] تقنيات التعريف في المعاجم العربية المعاصرة، حلاّم الجيلالي، ص205.

[5] علم اللغة وصناعة المعجم، علي القاسمي، ص139.

وبذلك فإن الشّاهد يتضمّن «كلّ نص له مرجعية ثابتة مقيدة بقائل أو غير مقيدة (قرآن، حديث، شعر، حكمة، مثل، قول مأثور، وكل عبارة مقتبسة من نص أدبي أو علمي)»[1].

ونجد الشاهد في النص المعجمي يتنازعه رأيان متناقضان، اتجاه معياري يركز على مرحلة معينة ونوع معين من النصوص في الاستشهاد؛ وهو متشدد في الأخذ بالشاهد من أي مصدر، وفي مستويات اللغة المختلفة[2]، أما الاتجاه الآخر فهو الذي يدعو إلى ضرورة اقتباس معظم الشواهد من الكتّاب المعاصرين بصرف النظر عن خلود نتاجهم الأدبي أو جودته فبرأيهم أن المعجمي هو مشرّع وليس مؤرخا[3].

وقد وضّح "حلاّم الجيلالي" وظائف الشواهد في المعاجم اللّغوية؛ وهي عنده كالآتي[4]:

1- تأكيد وجود الكلمة المدخل أو دلالتها في اللسان المُمَعجم، وتظهر هذه الوظيفة في المعاجم القديمة، وسبب ذلك تسجيل مفردات اللغة برمّتها، وكذا البرهنة على وجود المفردات النادرة التي يوردونها في المعجم.

2- ضبط دلالة المدخل والإسهام في تعريفه، لتحديد الدلالة الخاصة والمجال الاستعمالي لها.

3- تسهيل قضية تتبّع نشأة الكلمة وتطوّرها الدّلالي عبر العصور.

4- الوقوف على الخصائص الأسلوبية للمدخل ومستواه الاستعمالي من حيث درجة فصاحته، للتمييز بين الفصيح والعامي، اللهجي...وغيرها من مستويات اللسان.

5- إبراز المرجعية الحضارية للفظ باعتبار الشاهد مثالا حيا ونموذجا صادقا يعبّر عن القيم الفنية والعلمية.

---

[1] تقنيات التعريف في المعاجم العربية المعاصرة، حلام الجيلالي، ص205.

[2] ينظر: حركة التأليف عند العرب، أمجد الطرابلسي، دمشق-سوريا، 1954، ص49.

[3] ينظر: علم اللغة وصناعة المعجم، علي القاسمي، ص143.

[4] نفسه، ص206-208.

وبذلك فإنه، زيادة ما للشّواهد المقيّدة من أهمية في تعريف المداخل وإدماجها في النظام اللساني وإبراز مجالاتها الاستعمالية، فإنها تعتبر عناصر أساسية في بناء النص المعجمي، وإذا كانت المعجمية المعاصرة تعتبر المعجم خطابا أو نصا متكاملا، فإن الشواهد والأسيقة تصبح نصوصا ضرورية لإثراء هذا الخطاب المتكامل علميا وتربويا وثقافيا[1].

وهذا ما دفع الباحثين إلى التّأكيد على أنّ المعجمية السّليمة في جوانبها المختلفة لابدّ أن تقوم على الشّواهد[2].

وبذلك فإن هذه التعاريف الستة هي التي يقوم عليها النص المعجمي في مستوى الجمع، وينبغي الإشارة هنا إلى أنه ليس بالضرورة أن يحمل "النّص المعجميّ" كل أنواع التعريف في المدخل الواحد، بل أحيانا لا يتجاوز الشرح كلمة واحدة، وأحيانا أخرى نجد مدخلا واحدا يحمل العديد من أنواع التعاريف والشواهد.

2)- الوضع.

إذا كان الجمع كما رأينا سابقا يفرض تحديد المادّة التي يجب أن يستوعبها المعجم، فإنّ "الوضع" يتعلّق بترتيب تلك المادّة حسب طريقة معيّنة تيسّر على مستعمل المعجم الفوز بالمعلومات التي يبحث عنها[3].

وبذلك فإن مصطلح الوضع يطلق على منهج معالجة المفردات المجمعة قاموسيا[4].

---

[1] علم اللغة وصناعة المعجم، علي القاسمي، ص223.

[2] ينظر: المعجم التاريخي العربي، مفهومه وظيفته و محتواه، علي توفيق الحمد، مقال ضمن مجلة المعجمية، الجمعية المعجمية التونسية، العدد 5و6، تونس 1989، 1990.

[3] المعجم العربي المعاصر، محمد رشاد الحمزاوي، ص140.

[4] قضية المصادر والمراجع في جمع مادة المعجم، إبراهيم بن مراد، ص03.

والوضع على مستوى النص المعجمي ينقسم إلى قسمين: ترتيب خارجي و ترتيب داخلي[1].

1- الترتيب الخارجي: ونعني به الترتيب الخارجي للمداخل المعجمية، حيث إنّ المداخل تتكون غالبا من[2]:

- مُعَيْجِمة عامّة أو خاصة مثل "بحر" "ذرةّ"؛

- مُعَيْجِمة عربية قديمة أو حديثة مثل "هِبْلَع"، "مذياع".

- مُعَيْجِمة معرّبة أو دخيلة، وعلى هذا الأساس يمكن أن نتبيّن صلة المعجم بالفصاحة والمعيجمة بالتراث والحداثة.

إن هذه المداخل المتنوعة ترد بأشكال وطرق مختلفة في المعجم، وهذه الطّرق هي ما يعرف بالترتيب الخارجي، وقد سمّى بعضهم هذا النوع من الترتيب بـــ"التركيب العام للمعجم" ذلك أنه؛ التّرتيب الذي يتمّ من خلاله تركيب المداخل في معجم واحد بعد أن تمّ جمع مفردات كل مدخل في مدخلها الخاص بها[3].

---

[1] يدرج "إبراهيم بن مراد" التعريف كركن من أركان الوضع لا الجمع فهو يرى أن الوضع يقوم على ركنين أساسيين، أوّلهما الترتيب أي تبويب المفردات داخل المعجم المدوّن وتفصيل تتابعهما، وثانيهما التعريف وهو الإخبار عن الخصائص الذاتية والخصائص العلاقية التي تكون للمفردات (ينظر: مقال قضية المصادر والمراجع في جمع مادة المعجم، ص03، وكذلك ينظر: أسس المعجم المختص اللسانية لإبراهيم بن مراد، مجلة اللسان العربي، ص03)، ونرى أن "محمد رشاد الحمزاوي" كان صائبا في تقسيمه، لأن الوضع هو منهج معالجة وبالتالي طريقة للترتيب إما داخليا أو خارجيا ولا مجال للمعلومات المستقاة من الخارج في ذلك.

[2] المعجمية؛ مقاربة نظرية ومطبقة، محمد رشاد الحمزاوي، ص383.

[3] النظريات اللغوية في التراث العربي، محمد عبد العزيز عبد الدّايم، دار السلام، ط1، مصر-القاهرة، 2006، ص256.

ولقد عرفت الساحة المعجمية العربية نظما كثيرة من الترتيب الخارجي وقد جمعها "أحمد عبد الغفور عطار" في كتابه "مقدمة الصحاح"، وقسمها إلى أربع مدارس[1]، وهي كالآتي[2]:

1- مدرسة الخليل: وتنسب إلى صاحبها "الخليل بن أحمد الفراهيدي"(175هـ) من خلال معجمه "العين"، وتعد هذه المدرسة أول مدرسة عرفتها المعجمية العربية كما يعد صاحبها إمام المعجميين.

وقوام هذه المدرسة ترتيب المواد على الحروف بحسب مخارجها الصوتية، وتقسيم المعجم إلى كتب، وتفريع الكتب إلى أبواب بحسب الأبنية وقلب الكلمة إلى مختلف الصيغ التي تأتي منها.

2- مدرسة أبي عبيد: وهي التي تنسب إلى أحد أئمة اللغة والأدب "أبي عبيد القاسم بن سلام"(ت224هـ) من خلال كتابه "الغريب المصنف"، وقواعدها بناء المعجم على المعاني والموضوعات، وذلك بعقد أبواب وفصول للمسميات التي تتشابه في المعنى وتتقارب، وفضل "أبي عبيد" أنه جمع أشتات الرسائل اللغوية التي أُلّفت في مرحلة مبكرة في كتاب يضم أكثر من ثلاثين موضوعا.

3- مدرسة الجوهري(395هـ): وتنسب إلى الجوهري من خلال تأليفه معجم "تاج اللغة وصحاح العربية"، ونظام هذه المدرسة ترتيب المواد على حروف المعجم باعتبار آخر الكلمة، ثم النظر إلى ترتيب حروف الهجاء عند ترتيب الفصول، والأول سماه بابا، والثاني فصلا.

4- مدرسة البرمكي: وتنسب إلى "البرمكي"(433هـ) من خلال معجمه "المنتهى"، وتقوم هذه المدرسة بترتيب المعجم على الحروف الهجائية، مبتدئة بالهمزة منتهية بالياء مع مراعاة الحرف الثاني فالثالث فالرابع.

---

[1] تجدر الإشارة إلى أن هذا التقسيم غير مضطرد عند كل الباحثين فهناك من يجعلهم أربعة مدارس، ومن الباحثين من يجعلهم خمسة مدارس وهكذا (ينظر مثلا: المدارس المعجمية دراسة في البنية التركيبية، عبد القادر عبد الجليل، دار الصفاء للنشر والتوزيع، ط1، عمان-الأردن، 1999).

[2] ينظر: مقدمة الصحاح أحمد عبد الغفور عطار، ص95، 99، 101، 104.

وتجدر الإشارة إلى أن أوّل من اتّبع النّظام الألف بائي باعتبار أوائل الأصول هو "أبو عمر الشيباني" (213هـ) في معجمه "الجيم" إلاّ أنه يؤخذ عليه الخلل والاضطراب في التصنيف وعدم مراعاة الحرف الثاني والثالث في الترتيب[1].

وبذلك فإن الترتيب الخارجي للمداخل المعجمية العربية يكون على الشكل الآتي[2]:

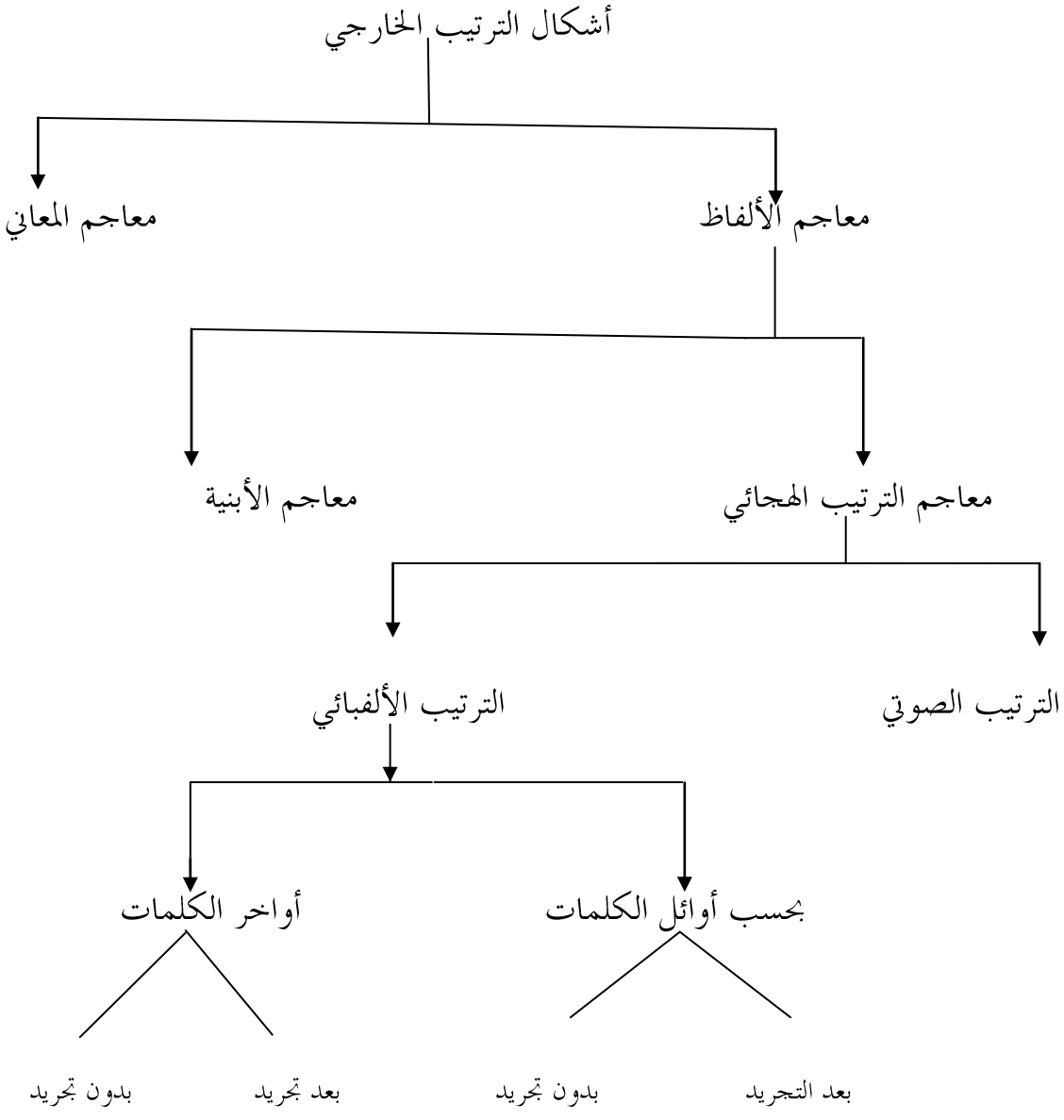

[1] مقدّمة الصحاح، أحمد عبد الغفور عطّار، ص104.

[2] صناعة المعجم الحديث، أحمد مختار عمر، ص36.

وقد وُجِدَت كل هذه الأنواع في المعاجم العربية، ومن أمثلتها ما يلي[1]:

نوع المعجم	نماذج له
1)- معاجم المعاني.	1- الغريب المصنف لأبي عبيد القاسم بن سلام(224هـ) 2- متخير الألفاظ لابن فارس (395هـ). 3- المخصص لابن سيده (458هـ).
2)-معاجم الألفاظ.	نماذج له
1- معاجم الترتيب الصوتي.	1- العين للخليل بن أحمد الفراهيدي (175هـ). 2- تهذيب اللغة للأزهري (370هـ). 3- المحكم لابن سيده (458هـ).
2- معاجم الأبنية	1- ديوان الأدب للفارابي (350هـ). 2- شمس العلوم لنشوان بن سعيد الحميري (538هـ). 3- مقدمة الأدب للزمخشري (538هـ).
3- معاجم الترتيب الألفبائي حسب أوائل الكلمات (بعد التجريد).	1- أساس البلاغة للزمخشري (538هـ) 2- المصباح المنير للفيومي (770هـ). 3- المعجم الوسيط مجمع اللغة العربية بالقاهرة. 4- المعجم العربي الأساسي للمنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم.
4- معاجم الترتيب الألفبائي حسب أواخر الكلمات (بعد التجريد).	1- الصحاح للجوهري (395هـ). 2-لسان العرب لابن منظور (711هـ). 3-القاموس المحيط للفيروزأبادي (817هـ). 4- تاج العروس للزّبيدي (1205هـ).

[1] صناعة المعجم الحديث، أحمد مختار عمر، ص37.

2- الترتيب الدّاخلي: ونقصد به طريقة ترتيب المداخل المعجمية داخليا وهو وارد في المعاجم على وجهين حسب النظرية المعجمية الحديثة:

أ- الترتيب بالاشتراك: ومفاده أن يدرج تحت المدخل الواحد كل معانيه لازمة ومتعدّية، سواء كانت معيجمة بسيطة أو مركّبة أو معقّدة[1].

وقد استبدّ هذا النوع من الترتيب بمعاجمنا القديمة وحتى الحديثة إلاّ ما ندر منها، وعيب هذا النوع من الترتيب أنه يدرج في المدخل الواحد مفاهيم ومعان كثيرة ومتداخلة فيوهم أنّ كلّ المعاني ترجع إلى أصل واحد أساسي[2].

ومثاله في المعاجم القديمة ما يلي:

- «العَيْنُ: النَّاظِرَةُ لِكُلِّ ذِي بَصَر...وَمِن البَاب العَيْن: الّذِي تَبْعَثُهُ يَتَجَسَّسُ الخَبَرَ،...وَمنَ البَاب العَيْنُ: الجَارِيَةُ النَّابِعَةُ مِنْ عُيُونِ المَاءِ،... وَمِن البَاب العَيْن: السَّحَابُ مَا جَاءَ مِنْ نَاحِيَةِ القِبْلَةِ،...وَمِنَ البَابِ مَاءٌ عَائِنٌ، أَيْ سَائِلٌ...»[3].

- «العَقْل الحِجْرُ والنُّهَى...والعَقْل التَّثَبُّتُ في الأُمُورِ...والعَقْل القَلْبُ...والعَقْلُ التَّمْيِيز الَّذي يَتَمَيَّز به الإِنْسَان عَنْ سَائِرِ الحَيَوَانِ...»[4].

ومثاله في المعاجم الحديثة ما يلي:

---

[1] المعجمية؛ مقاربة نظرية ومطبقة، محمد رشاد الحمزاوي، ص348.

[2] ينظر: المعجم العربي المعاصر في نظر المعجمية الحديثة، محمد رشاد الحمزاوي، مجلة مجمع اللغة العربية، دمشق، المجلد78، الجزء4، ص1047.

[3] ينظر: مقاييس اللغة، ابن فارس، تحقيق عبد السلام هارون، دار الفكر، دط، 1979، مادة "عين"، ص199،200،201.

[4] ينظر: لسان العرب، ابن منظور، مادّة "عقل"، ص3046.

- «الكُرَيْكُ: الخَشَبَةُ الَّتِي يَدْفَعُ بِهَا الخَبَّازُ الأَرْغِفَةَ وَيَجْذِبُهَا (تُرْكِيَةٌ)، أَدَاةٌ ذَاتَ يَدٍ خَشَبِيَّة طَوِيلَةٌ تَنْتَهِي بِسِلاَحٍ مِنْ حَدِيدٍ مُنْبَسِطٍ عَرِيضٍ يُحْفَرُ بِهَا حَفْرًا خَفِيفًا وَيُنْقَلُ بِهَا التُّرَاب ونَحْوِهِ (مع)، آلَةٌ حَدِيدِيَّةٌ تُرْفَعُ بِهَا عَجَلَةُ السَّيَارَةُ (مُحْدَثَةٌ)»[1].

وفي هذه الأمثلة نلاحظ أنه على الرغم من أن المدخل واحد ولكن المعاني متعددة، ورغم ذلك فإن المعجميين اعتبروا أن المدخل الواحد يجمع كل المعاني مهما تفرقت وتباينت.

ب- الترتيب بالتجنيس: إذا كان الترتيب بالاشتراك يقوم على حشد المعاني المختلفة تحت المدخل الواحد، فإن الترتيب بالتجنيس يقوم على إدراج كل معنى في مدخل يستقل به[2]؛أي أن المداخل تتعدد بعدد المعاني الواردة للمادة الواحدة.

ويهدف الترتيب بالتجنيس إلى غايات تربوية تاريخية حضارية متصلة بمفهوم الجمع زمانا ومكانا وموضوعا فضلا على أنه يميّز بين المداخل البسيطة والمركبة والمعقّد، أي أنه يتدرّج في مراتب الاستعمال مهما كانت أنواع المداخل سواء أكانت أسماء أم أفعال، فهو يخصص مدخلا مستقلا لكل معنى من البسيط إلى المعقّد[3].

ويعتمد التجنيس على نظرية حلقات البركة المائية التي تقول بأن الفروع تبتعد عن الأصول، مثلما تبتعد حلقات الماء عن بعضها إثر سقوط حصاة فيه، ويعتبر "المنجد" المعجم العربي المعاصر الذي طبق لنظام التجنيس، وهو يتميز بمنهجه التربوي الذي يساعد المستفيد منه، ولاسيما الطلاّب على فهم نظام اللغة وعلى استيعاب خصائصها[4].

وبذلك يمكن أن نرتب مثلا المثال السابق مدخل العين عن طريق التجنيس ويكون كالآتي:

---

(1) المعجم الوسيط، مجمع اللغة العربية بالقاهرة، دار الشروق، ط4، القاهرة-مصر، 2004، مادة "كريك"، ص784.

(2) المعجمية؛ مقاربة نظرية ومطبقة، محمد رشاد الحمزاوي، ص384.

(3) المعجم العربي المعاصر، محمد رشاد الحمزاوي، ص147.

(4) المعجمية؛ مقاربة نظرية ومطبقة، رشاد الحمزاوي، ص214.

- العين: الجارحة.

- العين: منبع الماء.

- عين القوم: سيّدهم.

- عين الذهب: خالصه.

- عين على الناس: جاسوس.

ومثاله في المعجم الحديث "المنجد"، ما يلي:

مدخل "القَبُّ":

«1- قَبَّ قَبًّا النَّبَاتُ: يَبِسَ....

2- قَبَّ قَبًّا الشَّيءَ: جَمَعَ أَطْرَافَهُ...

3- قَبَّ قَبًّا يَدَ فُلاَنٍ قَطَعَهَا...

4- قَبَّ قُبُوبًا القَوْمُ: رَفَعُوا أَصْوَاتَهُمْ فِي الخُصومَةِ...

5- قَبَّ قَبًّا وَقَبِيبًا طَيَّ الثَّوْبِ: أَدْمَجَهُ...

6- القَبُّ: رَئِيسُ القَوْمِ وَسَيِّدُهُمْ...»[1].

وبذلك فإننا نجد في هذا المعجم تحديدا للمعنى من خلال ترقيم المدخل كلّما يستجد المعنى، فـــ"القبّ" لفظ واحد ولكن له ستة معاني، ولذلك نجد صاحب المعجم كلما يتجدد المعنى يتجدد عنده المدخل ويتعدد وكأنه يقول أن الأساس في بناء المعجم هو محتوى اللفظ وليس الحروف التي يتكون منها.

[1] المنجد في اللغة والأدب والعلوم، لويس معلوف، المطبعة الكاثوليكية، ط19، بيروت-لبنان، دت، مادّة "قب"، ص604.

مخططات النص المعجمي على مستويي الجمع والوضع[1]:

1- النص المعجمي في مستوى الجمع:

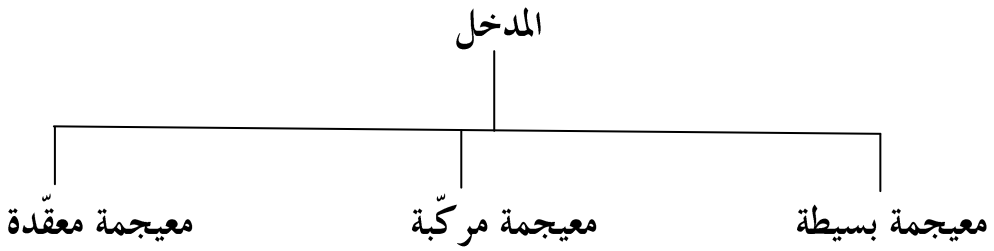

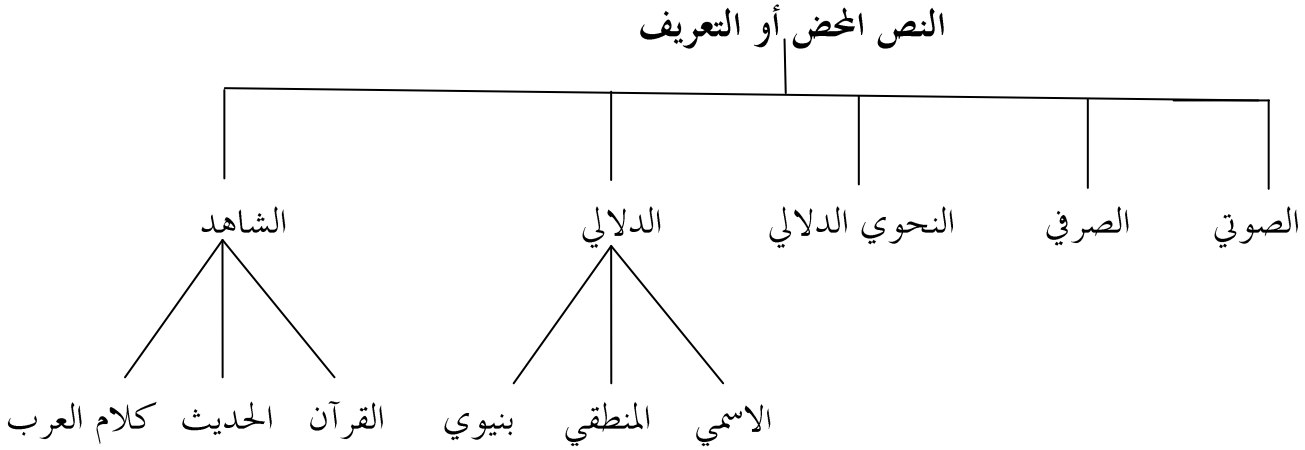

2- النص المعجمي في مستوى الوضع:

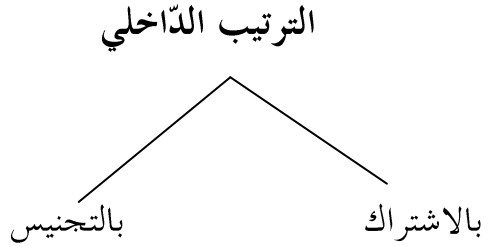

[1] المعجمية؛ مقاربة نظرية ومطبقة، محمد رشاد الحمزاوي، ص215.

المبحث الثاني: النّص المعجمي في كتاب "الفسر" لــ"ابن جنيّ".

لقد رأينا فيما سبق أنّ النّص المعجمي يقوم على ركيزتين أساسيتين وهما الجمع والوضع، وفيما يلي نحاول تحليل النص المعجمي عند "ابن جني" في كتابه "الفسر" في ضوء مقاربتي الجمع والوضع.

أوّلا: مقوّمات الجمع في كتاب "الفسر".

أصبح من المعروف لدينا أنّ الجمع هو ذلك الرصيد الذي يتكون من:

– المفردات التي حدّدها المعجمي لكي تكون مداخل أساسية يقوم على أساسها شرحه.

– والمصادر والمراجع التي يعتمد عليها المعجمي في جمع المعلومات حول المفردات أو المداخل إضافة إلى أنواع الشروح والشواهد التي استقاها من هذا الجمع.

1)- أنواع المداخل.

فــ"ابن جني" من حيث جمع مداخل فسره، فإنّه بداية يجب علينا أن لا نتجاهل أن كتاب "الفسر" على الرغم ممّا فيه من قضايا معجمية إلاّ أنّه يبقى شرحا لديوان وليس معجما، ومع ذلك قمنا بإحصاء عدد المفردات التي تناولها "ابن جني" بالشرح فوجدناها حوالي ألفين ومائتين وخمسين (2250) مدخلا، وهذا يعني احتواءه على ألفين ومائتين وخمسين (2250) نصا معجميا كذلك، ناهيك عن الحروف والوظائف والتعليقات النحوية والصرفية والتي تعدّ اليوم من صميم الصناعة المعجمية الحديثة، والتي من قوامها جمع المستويات اللغوية عامة في شرح المفردات.

إنّ هذا الرقم المحدد لعدد المداخل المشروحة في كتاب "الفسر"، يجعل منه مدوّنة حقيقية لدراسته دراسة معجمية.

وهنا سوف نتعرض إلى:

أ- مسألة بساطة وتعقيد المداخل في كتاب "الفسر":

لقد شرح "ابن جني" مفردات الديوان كما هي، فلم يتصرف فيها و لم يحاول إرجاع الألفاظ إلى أصولها، ولذلك نجد مداخله نوعان:

1- مداخل بسيطة: وهو ما يغلب على الألفاظ الموجودة في الديوان، وتمثل المداخل البسيطة المشروحة النسبة الأكبر، وفي الحقيقة هذا ليس اجتهاد من "ابن جني" ولكن ديوان الشاعر الذي كان بين يديه هو الّذي فرض عليه نوعيّة المداخل.

ومن أمثلة المداخل البسيطة نجد ما يلي:

- «العَذْلُ: أَحَرُّ العِتَابِ وأَمَضُّهُ...»[1].

- «المَلامُ: اللَّوْمُ...يُقال لُمْتُهُ أَلُومُه لَوْمًا فَهُوَ مَلِيمٌ، إذا أَتَى مَا يَسْتَحِقُّ عَلَيْهِ اللَّوْمَ...»[2].

- «الوُشَاةُ: جَمْعُ وَاشٍ وَهُوَ الَّذِي يُزَخْرِفُ الكَلاَمَ وَيُنَمِّقُهُ»[3].

- «هَبْ: أَيْ اِجْعَلْ...»[4].

- «الغَوارِبُ: واحِدُهَا غَارِبٌ، وَهُوَ المَوْجُ...»[5].

فـــ"العَذْلُ"، و"المَلامُ"، و"الوُشَاةُ"، و"هَبْ"، و"الغَوارِبُ" هي مداخل بسيطة لأنها عبارة عن ألفاظ مكونة من دال واحد بالإضافة إلى "الـــ" التعريف في بعض الأحيان، وهذا أقل ما يمكن أن يتكون منه لفظ من الألفاظ.

---

(1) الفسر، 24/1.

(2) نفسه، 28/1.

(3) نفسه، 42/1.

(4) نفسه، 49/1.

(5) نفسه، 27/3.

وبهذا نلاحظ أن "ابن جني" شرح ألفاظا أو مداخل من النوع البسيط كما وردت جمعا (الوشاة، الغوارب) أو مفردا فعلا (هب) أو مصدرا (العذل)، فكلّ همه هو إيصال معنى اللفظ لا غير.

2- مداخل مركّبة: ونجد هذا النوع من المداخل بطبيعة الحال عندما يرد اللفظ مركبا في البيت الشعري المراد شرحه، ومن أمثلة هذا النوع ما يلي:

- «سَوداءُ قَلْبِهِ: الحَبَّةُ السَّوْدَاءُ فِيهِ، يُقَال هُوَ فِي سَوْداءِ قَلْبِه وفِي سُوَيْدَاءِ قَلْبِهِ وَسَوَادِ قَلْبِهِ وأَسْوَدِ قَلْبِهِ، وَجُلْجُلاَن قَلْبِهِ بِمَعْنَى»[1].

- «غَارَتِ العَيْنُ: تَغُورُ غَوْرًا، إذَا انْخَسَفَت، وَوَجَبَ القَلْبُ وَجْبًا: إذَا خَفَقَ...»[2].

إنّ هذين المثالين يوضحان مدى ضرورة وجود المداخل التركيبية في المعجم ذلك أنّ هناك ألفاظا يستحيل معرفة معناها إلاّ من خلال مصاحباتها اللفظية، والمثالان السابقان هما خير دليل، فلو ذهبنا إلى شرح كل لفظ على حدة لكان المعنى مغايرا تماما، فالكلمة الأولى لا يصلح معناها إلاّ بمصاحبتها اللفظية لكي يتمّ معناها.

- «لُعَابُ الشَّمْسِ: مَا تَدَلَّى مِنْهَا مِثْلُ الخُيُوطِ تَرَاهُ عِنْدَ شِدَّةِ الحَرِّ...»[3].

- «إِيَّاةُ الشَّمْسِ: ضَوْءُهَا...»[4].

وهنا خير دليل على مدى نجاعة "المصاحبات اللفظية" في تغيير المعنى، فـــ"الشمس" واحدة ولكن المعنى يتغير كل حين بتغير ما يصاحبها في السياق.

---

[1] الفسر، 26/1.

[2] نفسه، 344/1.

[3] نفسه، 594/1.

[4] نفسه، 1116/1.

وتجدر الإشارة إلى أنّ نوعية المداخل في كتاب "الفسر" تتدرّج من واحدة لأخرى، حيث نجد كمًّا هائلا من المداخل البسيطة، بينما تقل نسبة المداخل المركّبة في حين تنعدم المداخل المعقّدة.

وانعدام المداخل المعقّدة راجع إلى أنّ هذا النّوع يطغى في المصطلحات الغربية المنقولة إلى العربية، ونحن هنا إزاء شرح لألفاظ ديوان من دواوين الشعراء وليس ترجمة أو معجما للمصطلحات.

ب- مسألة قدم وحداثة وفصاحة المداخل[1]: إن "ابن جني" في شرحه لم يلغ أي لفظة أو مفردة لأي اعتبار؛ بل إننا نجده يشرح الديوان بكامله[2]، وجدير بالذكر أن نقول إنّه لم يضع حدّا وزمانا للمفردات التي يجب عليه تناولها باعتبار فصاحتها أو أنها مولدة أو دخيلة؛ بل اعتبر كل الألفاظ مادامت دخلت الاستعمال العربي واجبة الشرح، وهنا نجده أوّل من دعا ضمنا إلى ترك التعسف في اختيار الألفاظ التي تدخل في صناعة المعجم.

وفيما يلي سنقف عند بعض النماذج لأنواع المداخل في كتاب "الفسر":

1- مداخل عربية غريبة؛ ومثاله:

- «اليَلَبُ: اُخْتُلِفَ فِي اليَلَبِ. فَقَالَ بَعْضُهُم تَرِسَةٌ تُعْمَلُ مِنْ جُلُودِ الإِبِلِ غَيْرَ مَدْبُوغَةٍ، وَقَالَ بَعْضُهُم: جُلُودٌ تُظْفَرُ، وَتُنْسَجُ فَيَلْبَسُونَهَا إِذَا لم يَكُنْ لَهَا دُرُوع، فَيُقَالُ تُلْبَسُ مِثْلَ الجَوْشَنِ، ويُقَال:

---

(1) إن هذا الموضوع جعله "محمد رشاد الحمزاوي" ضمن منهجية الوضع، ولكن نحن نرى أن تحديد المداخل من حيث قدمها وحداثتها هو موضوع يختص به الجمع، فالمعجمي حين يجمع مداخله يجمعها كما هي قديمة وحديثة فصيحة أو لهجية، وليس له أي دخل في وضعها، فالوضع هو طريقة في الترتيب وليس انتقاء للألفاظ، فحين نتكلم عن القديم والحديث ومدى تضمين المعجمي لهذه المواد في معجمه التي تكون سلفا موجودة في الاستعمال، فإننا نتحدث أوّلا وقبل كل شيء عن طريقة في الجمع وليس الوضع.

(2) ليس هذا وفقط فأحيانا نجده يشرح كلمات ليست موجودة في الديوان، بل هي موجودة في الاستشهادات التي جاء بها وهنا تظهر مدى معجمية "ابن جني" ومدى ولوعه بشرح الألفاظ، من ذلك حين أراد شرح معنى بيت "المتنبي":

وَلاَ عِفَّةٌ فِي سَيْفِهِ وَسِنَانِهِ***وَلَكِنَّهَا فِي الكَفِّ وَالفَرْجِ وَ الفَمِ.

قَال: هَذَا نَحْوَ قَوْلِهِ صَلّى الله عليه وسلّم: "مَنْ كُفِيَ مُؤْنَةَ لَقْلَقِهِ وَقَبْقَبِهِ وَذَبْذَبِهِ دَخَلَ الجَنَّةَ"، اللَّقْلَقُ: اللِّسَانُ، وَالقَبْقَبُ: البَطْنُ، والذَّبْذَبُ: الفَرْجُ، وهذه الألفاظ الثلاثة التي شرحها ليست موجودة في الديوان وإنما هي متضمنة في الشاهد الحديثي وفقط. (ينظر: الفسر، 584/03).

جُلُودٌ تُجْعَلُ تَحْتَ البَيْضِ أو كالبَيْضِ، وقَالَ أَبُو عُبَيْدَة: اليَلَبُ مَا كَانَ مِن جُنَنِ الجُلُودِ وَلَم يَكُنْ مِنَ الحَدِيدِ، وأَنْشَدَ عَلَيْنَا البَيْضُ وَاليَلَبُ اليَمَانِي، وَقَالَ الأَصْمَعِي: هِيَ سُيُورٌ تُظْفَر وَيُضَمُّ بَعْضُهَا إِلَى بَعْض وتُلْبَسُ عَلَى الرَّأْسِ خَاصَّةً»[1].

إنّ هذا المثال يوضح أنّ "ابن جنّي" لم يكن واثقا من معنى هذه اللفظة ولذلك استعان بأقوال من سبقه وبيّن أنّهم اختلفوا في تحديد معناها و لم يبد رأيه نهائيا للفصل في المسألة، وعدم الفصل في تحديد معنى هذا اللّفظ ورثه المعجميون الّذين جاؤوا بعد "ابن جني"، ومثال ذلك ما جاء في "لسان العرب" تحت هذه المادّة، يقول:

-« اليَلَبُ: الدُّرُوعُ، ابن سِيدَه: اليَلَبُ التَّرِسَةُ، وقِيلَ الدَّرَقُ، وقِيلَ هِيَ البَيْضُ، تُصْنَعُ مِنْ جُلُودِ الإِبِلِ، وَهِيَ نُسُوعٌ كَانَتْ تُتَّخَذُ وَتُنْسَجُ، وَتُجْعَلُ عَلَى الرُّؤُوسِ مَكَانَ البَيْضِ، وَقِيلَ جُلُودٌ يُخْرَزُ بَعْضُهَا إِلَى بَعْضٍ، تُلْبَسُ عَلَى الرُّؤُوسِ خَاصَّةً، ولَيْسَتْ عَلَى الأَجْسَادِ، وقِيلَ هِيَ جُلُودٌ تُلْبَسُ مِثْلُ الدُّرُوعِ، وَقِيلَ: جُلُودٌ تُعْمَلُ مِنْهَا دُرُوعٌ...واليَلَبُ: الفُولاذُ مِنَ الحَدِيدِ...وأمّا ابن دريد فَحَمَلَهُ عَلَى الغَلَطِ، لأنَّ اليَلَبَ لَيْسَ عِنْدَهُ الحَدِيدَ...التّهذيب: اليَلَبُ خَالِصُ الحَدِيدِ...الجَوهري: اليَلَبُ: كُلُّ مَاكَان مِنْ جُنَنِ الجُلُودِ ولَم يَكُن مِنَ الحَدِيدِ...»[2]. وبذلك يتضح التضارب بين الآراء نحو كونه من حديد أو لا وإن كان يلبس على الرّأس أو على الأجساد، مما يؤكد غرابة هذا اللفظ.

-«القَرَبُ: اللَّيْلَةُ الَّتِي يُصَبَّحُ فِيهَا المَاءُ...قَالَ الأَصْمَعِي سَأَلْتُ أَعْرَابِيًّا: مَا القَرَبُ؟ فَقَالَ: سَيْرُ اللَّيْلِ لِوِرْدِ الغَدِ، فَقُلْتُ: وَمَا الطَّلْقُ؟ قَالَ: سَيْرُ اليَوْمِ لِوِرْدِ الغِبِّ»[3]، وبذلك فإنّ استشهاد "ابن جني" بقول "الأصمعي"، الذي عاد فيه إلى قول الأعرابي دليل على أنّ لفظة "القَرَبُ" لم تكن متداولة إلا بين الأعراب، فيمكننا أن نحكم بذلك بغرابتها.

---

[1] الفسر، 1/308-309.

[2] لسان العرب، ابن منظور، مادّة "يلب"، ص4965.

[3] الفسر، 1/318.

2- مداخل معرّبة أو دخيلة؛ وأمثلتها:

- «المَلاَبُ: ضَرْبٌ مِنَ الطِّيبِ، وَأَصْلُهُ فَارِسِيٌّ مُعَرَّبٌ...»[1].

- «الصَّفْعُ: لَيْسَ مِنْ كَلاَمِ العَرَب وقَدْ أَوْلَعَت بِهِ الأُمَّةُ وَصَرَّفُوهُ فَقَالُوا: صَفَعْتُه أَصْفَعُهُ صَفْعًا وكُلُّهُ دَخِيلٌ مُوَلَّد لاَ أَعْرِفُ لَهُ فِي اللُّغَةِ العَرَبِيَّةِ أَصْلاً»[2].

- «الإِسْفَنْطُ: عِنْدَ جَمَاعَتهم اِسْمٌ رُومِيٌّ...»[3].

- «القِسْطَاسُ: عِنْدَهُمْ رُومِيّ...»[4].

وبذلك فإنّ "ابن جني" أصّل للألفاظ الّتي قام بشرحها من خلال بيان ما إذا كانت أصيلة أو مقترضة، إلا أن الملاحظ أنه أحيانا يكتفي بقوله إنها ليست من كلام العرب (الصفع)، وأحيانا أخرى يحدد مصدرها الأصلي كما حدث مع لفظة (الملاب) حين ذكر أنها لفظة فارسية، ولفظ (الإسفنط) و(القسطاس) بأنهما لفظتان روميتان.

3- مداخل لهجية؛ ومن أمثلتها:

- «القَسْطَلُ: الغبار...ويُقَالُ أيْضا: قَسْطَالٌ، وَكَسْطَلٌ، وكَسْطَانٌ، بالنون...»[5]. فبإشارته إلى اختلاف نطق هذه اللفظة، بسبب الإبدال بين الأصوات (القاف والطاء)، و(اللام والنون)، وغير ذلك، فذلك يوحي بالاختلاف اللهجي في هذه اللفظة، وإن لم يرجع "ابن جني" بكل لفظة إلى قبيلتها.

- «التَّتْفُلُ: ولَدُ الثَّعْلَبِ، وَهُوَ ثَلاثُ لُغات: تَتْفُلٌ، وتُتْفُلٌ، وَتَتْفَلٌ، قال أمرؤ القيس...»[6].

---

(1) الفسر، 273/1.

(2) نفسه، 420/2.

(3) نفسه، 380/1.

(4) نفسه، 380/1.

(5) نفسه، 425/1.

(6) نفسه، 129/3.

فقوله ثلاث لغات، يعني ثلاث لهجات، وإن لم يحدد لنا ما هي هذه اللهجات، وتلك عادة "ابن جني في كثير من الألفاظ[1].

4- مداخل فصيحة؛ إذ حكم على فصاحتها داخل النص المعجمي المشروح، ومن أمثلتها:

- «التَعَمُّقُ: كَلِمَةٌ فَصِيحَةٌ ذَكَرَهَا سِيبَوَيْه فِي الكِتَابِ»[2].

- «غَمَدْتُ السَّيْفَ وَأَغْمَدْتُهُ، لُغَتَانِ فَصِيحَتَان ذكَرَهُمَا أَبُو عُبَيْدَةَ»[3].

- «التَّجَافِيفُ: فَصِيحٌ مِنْ كَلاَمِ العَرَبِ»[4].

- «يَقْذِفُ: كَلِمَةٌ فَصِيحَةٌ غَيْرُ مُسْتَنْكَرَة، لأَنَّ القُرْآنَ قَدْ نَطَقَ بها، قال تعالى: ﴿بَلْ نَقْذِفُ بِالحَقِّ عَلى البَاطِلِ فَيَدْمَغُهُ﴾[5]»[6].

وبذلك فإنّ "ابن جني" حدّد الألفاظ الّتي يمكن أن يقع شك في فصاحتها وبرهن على مدى صدق دعواه من كونها فصيحة بمصادر موثوقة ككتاب "سيبويه" ومصنفات "أبي عبيدة".

2)- مدوّنة "ابن جني" في كتابه "الفسر":

كان "ابن جني" أول شارح لديوان "المتنبيّ"، وقد ذكرنا فيما سبق أنه شرح الديوان استجابة لطلب "بهاء الدولة البويهي" وحبّا لشاعرية "المتنبي"، وقد اعتمد في شرحه هذا على مصادر عدّة لتعزيز وجهة نظره في شعر "المتنبيّ"، وكانت هذه المصادر عادة ما تأتي بعد وجهة نظر "ابن جني" كحجة على صحّة ما قاله وإغناءً للشّرح وإفادة للقارئ، وتتلخص مصادر "ابن جنّي" المعجمية في مصدرين اثنين؛ أوّلهما: مشايخه؛ رواة اللغة والأدب، وثانيهما: عن طريق النقل المباشر من الكتب.

---

[1] هذه عادة "ابن جني" في حديث عن التعدد اللهجي في بعض الالفاظ، حيث إنه لا يرجع بالألفاظ إلى لهجاتها التي جاءت بها، وذلك مثل: لفظ "أسطيع" (الفسر، 444/1-445)، ولفظ "الجُهْدِ" (الفسر، 450/1).

[2] الفسر، 151/3.

[3] نفسه، 797/1.

[4] نفسه، 362/3.

[5] سورة الأنبياء، جزء من الآية رقم18.

[6] الفسر، 438/1.

أ– من رواة اللغة والأدب: لقد أخذ "ابن جنّي" عن كثير من رواة اللغة والأدب، وكان حريصا على أن يأخذ العلم من أفواه الرواة الأقحاح ذلك أنّه أسلم طريق لإتقان علوم العربية، حيث نجده يصرح بذلك في بداية مقدمة كتابه "الفسر" فيقول: «لأَفْوَاهِ الرِّجَالِ مَعْنَى لاَ يُوصَلُ إِلَيْهِ مِنْ أَكْثَرِ الكُتُبِ فِي أَكْثَرِ الأَحْوَالِ»[1].

وحفل كتاب "الفسر" بكثير من آراء رواة اللغة والأدب الّذين حظي بهم اهتمام "ابن جني"، وأكثر من أخذ عنهم في هذا الكتاب ثلاثة رواة ثقاة هم: «أبو علي الفارسي(377هـ)، وأبو بكر محمد بن الحسن المعروف بابن مقسم(354 هـ)، وأبو الفرج علي بن الحسين الكاتب(356هـ) كما يسميه»[2].

* أبو علي الفارسي(377هـ): يأتي "أبو علي الفارسي" في صدارة الرواة الذين أخذ عنهم "ابن جني" سواء في كتاب "الفسر" أو في غيره من الكتب، وترجع هذه القوة في الأخذ عنه أنه لازمه أربعين سنة، فكانت هذه السنين جديرة بأن ترضعه من علم الشيخ وآرائه[3].

---

[1] الفسر، 18/1.

[2] الفسر (الدراسة)، ص424.

[3] يقول"أبو البركات الأنباري" عن علاقة "ابن جني" "بأبي علي الفارسي": «أخذ عن أبي علي الفارسي، وصحبه أربعين سنة، وكان سبب صحبته إياه، أن أبا علي الفارسي كان قد سافر إلى الموصل، فدخل إلى الجامع فوجد أبا الفتح عثمان بن جني يُقرئ النحو وهو شاب، وكان بين يديه متعلم وهو يكلمه في قلب الواو ألفا، قام وقال، فاعترض عليه أبو علي فوجده مقصّرا، فقال له أبو علي: زببت قبل أن تحصرم، ثم قام أبو علي و لم يعرفه ابن جني، وسأل عنه فقيل له: هو أبو علي الفارسي النحوي، فأخذ في طلبه، فوجده ينزل إلى السميرية يقصد بغداد، فنزل معه في الحال، ولزمه وصاحَبه من حينئذ إلى أن مات أبو علي وخلفه ابن جني، ودرَّس النحو ببغداد وأخذ عنه، وكان تبحر ابن جني في علم التصريف، لأن السبب في صحبته أبا علي وتغرّبه عن وطنه، ومفارقة أهله مسألة تصريفية وحمله ذلك على التبحر والتدقيق فيه» ينظر: نزهة الألباب في طبقات الأدباء، أبو البركات الأنباري، ص244، وبذلك فإن "ابن جني" قد نبغ بسبب صحبة "أبي علي" وبلغ من أمره ما بلغ، وكأن خطأه أمام أستاذه في مسألة قلب الواو ألفا سببا في عنايته بها وإكثاره من القول فيها، للمزيد من التوسع في موضوع العلاقة بين "ابن جني" وشيخه "أبي علي الفارسي"، وللتعرف على حجم المادة اللغوية التي استمدها "ابن جني" من شيخه، ينظر: رسالة الدكتوراه للطالب مهدي صالح سلطان الشمري، الموسومة: "أبو علي الفارسي في مصنفات ابن جني"، كلية الآداب، جامعة بغداد، سنة 2005، ويبلغ عدد المرات التي أخذ منها "ابن جني" من شيخه نحو 263 مرة بحسب ما ورد في هذه الرسالة، وهي موزعة حول مواضيع؛ الأصوات، والصرف، والنحو، ومواضيع لغوية أخرى.

ويرى محقق "الفسر" "رضا رجب" أنه «حيثما أجلت طرفك في "الفسر" تجد أبا علي ماثلا أمامك، ذلك أنه أكثر بالاستشهاد المقترن بأبي علي، وأنه أخذ عنه أكثر من مائتي مرّة»[1] .

وحقّا ما قاله المحقق فإنّ الكتاب فيه كثيرا ممّا يَدُلُّ أنّ "أبا علي" كان مصدرا أساسيا لـــ"ابن جني"، وقد تمثل الشّيخ في الكتاب، إمّا كمصدر لنقل رأي والتدليل على مسألة لغوية، أو كراوٍ لشعر من الأشعار.

ومثال المسألة الأولى قضية الاشتقاق من الأعجمي:

- «"أَرَّجَانُ": بِتَشْدِيدِ الرَّاءِ، وَلَكِنَّ العَرَبَ إِذَا نَطَقَت بِالكَلِمَةِ الأَعْجَمِيَّة اِجْتَرَأَتْ عَلَيْهَا، فَغَيَّرَت كَثِيرًا مِنْ أَلْفَاظِهَا وَبِنَائِهَا...قال "أبو علي الفارسي": العَرَبُ إِذَا اشْتَقَّت مِن الأَعْجَمِيّ خَلَّطَت فِيه مِنْ ذَلِكَ قَوْلُهُم فِي تَحْقِيرِ إِبْرَاهِيم بُرَيْه وَلَم تُحْذَف الهَمْزَة لأَنَّهَا زَائِدَةٌ بَلْ هِيَ عِنْدَنَا أَصْلٌ، وَلَكِنْ هَذَا مِنَ التَّخْلِيط الَّذِي ذَكَرْتُ...»[2].

وفي هذا المثال نجد "ابن جني" يعود لـــ"أبي علي" كمصدر من المصادر ويتبنّى رأيه كما هو للتدليل على مسألة لغوية تمثلت في الاقتراض من الأعجمي.

ومثال المسألة الثانية: أننا نجده ينشده أشعارا لبعـــض من الشعـــراء، على سبيل المثال لا الحصر؛ أشعارا للكميت(126هـــ)[3]، ولذي الرمة(117هـــ)[4]، وللفرزدق(116هـــ)[5] ولكثيِّر(141هـــ)[6]، ولرؤبة(145هـــ)[7] ...وغيرهم كثير، وهنا يتمثل "أبو علي" كراوية للشعر لا كمصدر من المصادر.

---

[1] الفسر (الدراسة)، ص416-417.

[2] الفسر، 1/1151-1152.

[3] نفسه، 1/05، 12 .

[4] نفسه، 1/184.

[5] نفسه، 2/05.

[6] نفسه، 1/79.

[7] نفسه، 1/218.

ليس هذا وفقط، بل إننا في كثير من الأحيان نجده يروي عن "أبي علي" بالإسناد حتى يصل إلى المصدر الأساسي، فقد يصل بالرواية إلى "يعقوب بن السكيت" (224هـ) فيقول: «أَخْبَرَنِي أَبُو عَلِيّ عَنْ أَبِي بَكْر عَنْ بَعْضِ أَصْحَابِ يَعْقُوب عَنْ يَعْقُوب أَنَّه قَالَ: يُقَالُ ثَوْبٌ شَبَارِقٌ وَشَمَارِقٌ وَشُبَارِقٌ وَشُمَارِقٌ وَمُشَبْرَقٌ ومُشَمْرَقٌ...»[1].

* أبو بكر محمد بن الحسن المعروف بابن مقسم (354هـ): «وهو مشهور بالضبط والإتقان عالم بالعربية، حافظ للغة، حسن التصنيف في علوم القرآن...وكان من أحفظ أهل زمانه لنحو الكوفيين»[2]، وهو تلميذ "ثعلب"(291هـ) وقد قرأ عليه أشعارا لشعراء منهم "ابن ميّادة"[3].

* أبو الفرج الأصفهاني علي بن الحسن الكاتب(356هـ): ويبدو أنه قرأ عليه كتابه الأغاني، كما قرأ عليه أشعار شعراء صرّح بأسمائهم مثل الفرزدق وجران العود وآخرين[4].

وقد قرأ كذلك على أبي أحمد عبد الله بن بكر الطبراني الذي أوصله بابن الأعرابي(131هـ) وغيرهم كثير يصعب المقام لذكرهم[5].

ب- النّقل المباشر من الكتب: كان "ابن جني" حريصا على الرجوع لأمّهات الكتب والرّسائل لتّدليل لما يذهب إليه، وللأخذ من مصادر العلماء الأجلاء الذين سبقوه أو عاصروه ويشهد لهم بالرّيادة اللغوية، ومن المصادر التي نجدها حاضرة بقوة في كتاب "الفسر" مايلي:

---

(1) الفسر، 543/2.

(2) ينظر: غاية النهاية في طبقات القرّاء، شمس الدين بن الجزري، تح: برجستراسر، دار الكتب العلمية، ط1، بيروت- لبنان، 2006، 123/2.

(3) الفسر، 219/2، وينظر كذلك ممن روى عنهم عن طريقه، 630/1، 1171.

(4) الفسر، 411/1.

(5) ينظر: الفسر (الدراسة)، ص418-419.

1- كتاب سيبويه (180هـ): وقد رأى "رضا رجب" أنه قد «ذكره أكثر من سبعين مرّة ناهيك عن الشواهد الكثيرة التي يعد الكتاب مصدرها الأساس»[1].

وفي حقيقة الأمر أن "الكتاب" لم يخل أي مؤلَّف من مؤلَّفات "ابن جني" من الاستشهاد به، حيث نجده شديد الإعجاب بمضامينه وآراء مُؤلِّفه، كيف لا وهو قرآن النحو، فها هو "ابن جني" في "خصائصه" يشيد به قائلا: «ولَمَّا كَانَ النَّحْوِيُونَ بالعَرَبِ لاَحِقِين وَعَلَى سَمْتِهِمْ آخِذِين، وبِأَلْفَاظِهِم مُتَحَلِّين وَلِمَعَانِيهِم وَقُصُودِهِم آمِّين، جَازَ لِصَاحِبِ هَذَا العِلْمِ "أي سيبويه" الَّذِي جَمَعَ أَشْعَاعَه، وَشَرَّعَ أَوْضَاعَه، وَرَسَمَ أَشْكَالَه، وَوَسَمَ أَغْفَالَه، وَخَلَجَ أَشْطَانَه، وَبَعَّجَ أَحْضَانَه، وَجَمَّ شَوَارِدَه، وَأَفَاءَ فَوَارِدَه أَنْ يَرَى فِيهِ نَحْوًا مِمَّا رَأَوْا وَيَحْذُوهُ عَلَى أَمْثِلَتِهِم الَّتِي حَذَوْا...وَأَنَّ سِيبَوَيْه لاَحِقٌ بِهِم، وَغَيْر بَعِيدٍ فِيهِ عَنْهُم»[2].

وكمثال عن المسائل التي أخذها من الكتاب مايلي:

- قضية جمع التكسير: «وُلَيْدٌ: تَصْغِيرُ وَلَدٍ، والوَلَدُ هنا جَمَاعَةُ، والوُلَيْدُ تَصْغِيرُ وَلَدٍ مِثلَ وَثَنٍ وَوُثَيْنٍ وَأَسَدٍ وَأُسَيْدٍ...ويكُونُ الوَلَدُ أَيْضًا وَاحِدًا، فَيَجُوزُ عَلَى هَذَا أَنَّ الوَلَدَ جَمَاعَةُ وُلْدٍ، كُسِّرَ فَعَلٌ عَلى فُعْلٍ كما ذهب سيبويه إليهِ من أَنَّ الفَلَكَ كُسِّرَ عَلَيْهَا الفُلْكُ»[3]، وبذلك فإنّ "ابن جني" قاس جمع "ولد" على فلك استنادا إلى ما ورد على لسان "سيبويه".

- قضية الجمع في لفضة "الأرض": «أُرُوضٌ: جَمْعُ أَرْضٍ، أَقُولُ ذَلِكَ مِنْ بَابِ القِياسِ، مِثْلَ كَعْبٍ وَ كُعُوبٍ، فَأَمَّا مِنْ طَرِيقِ السَّمَاعِ فَلَمْ أَرْوِ فِيهَا. عَلَى أَنَّ سيبويه قَدْ صَرَّحَ بِأَنَّ العَرَبَ قَدْ امْتَنَعَتْ مِنْ تَكسِيرِ أَرْضٍ، وَاسْتَغْنُوا عَنْ تَكسيرِهَا بِجَمْعِ التَّاء، لَمَّا قَالوا أَرْضاتٌ وَقَدْ قِيلَ أَرْضَوْنَ بِفَتْحِ الرَّاءِ لِيَدْخُلْهَا ضَرْبٌ مِنَ التَّغْيِيرِ، كَمَا قَالوا سَنَةٌ وَسِنَوْنَ بِكَسْرِ السِّين، قَالَ سيبويه: وَلَمْ يَقُولُوا

---

[1] الفسر، ص421.

[2] الخصائص، 308/1.

[3] الفسر، 208/3

أَرِضٌ وَلاَ أَرُضٌ»[1]، وهنا يلجأ "ابن جنّي" إلى "سيبويه لتوضيح وجهة نظر هذا الأخير السّماعية على خلاف ما أقرّه هو عن طريق القياس.

2- كتاب "النّوادر في اللغة"[2] لـــ"أبي زيد الأنصاري"(215هـــ): وقد ذكره "ابن جني" كثيرا في "فسره"[3].

وتجدر الإشارة إلى أنّ "ابن جني" كان مولعا بكتاب "النوادر" كشيخه "أبي علي"حيث نجده في "سر الصناعة"، يقول: «كَانَ، وَيَقْصِدُ أَبَا عَلِّي، يَكَادُ يُصَلِّي بِنَوَادِرِ أَبِي زَيْد إِعْظَامًا لَهَا وقَالَ لِي وَقْتَ قِرَاءَتِي إِيَّاهَا عَلَيْه، لَيْسَ فِيهَا حَرْفٌ إِلاّ وَلأبي زَيْد تَحْتَهُ غَرَضٌ مَا، وَهِيَ كَذَلِك مَحْشُوَّةٌ بِالنَّكْتِ وَالأَسْرَارِ»[4].

وكمثال عن المسائل التي أخذها من كتاب النّوادر مايلي:

- «الإجْذَامُ: السُّرْعَةُ فِي السَّيْرِ، وَيُقَالُ أَيْضًا إجْدَامٌ بالدَّال غَيرَ مُعْجَمَةٍ، قَرَأْتُ عَلى أبي عَلِي فِي نَوَادِرِ أَبِي زَيْدٍ، قَالَ: أَجْدَمْتُ بِالفَرَسِ إجْدَامًا، إذَا زَجَرْتُهُ للسَّيْرِ، الدَّالُ غَيْرَ مُعْجَمَةٍ...»[5].

وبذلك نجده استعان بكتاب النوادر لتبيان التعددّات الهجائية للفظ، فيجوز القول إجدام كما يجوز القول إجذَام بالذّال معجمة.

- «يُقَالُ شَجَبَ يَشْجُبُ، فِي الهَلاكِ وَ اليَبَسِ جَمِيعًا: شَجَبَ وَشُجُوبًا، وَقَرَأْتُ عَلَى أَبِي عَلِي فِي نَوَادِرِ أَبِي زَيْدٍ، لِلْبَعِيثِ: وَأَيَّةُ أُمٍّ لاَ تُكِبِّ مِنْ ابْنِهَا***عَلَى شَجَبٍ أَوْ لاَ يُصَادِفُهَا ثُكْلُ»[6].

---

[1] الفسر، 735/3.

[2] يعد كتاب النّوادر في اللغة من الكتب الأصيلة التي أُلّفت في القرن الثاني للهجرة، ومؤلّفه عالم جليل ثقة من أهل الضبط والإتقان، والثقة إذا حكى شيئا لزم قبوله. (ينظر مقدمة محقق كتاب: النّوادر في اللغة، لأبي زيد الأنصاري، تحقيق محمد عبد القادر أحمد، ط1، دار الشروق، القاهرة، 1981، ص137).

[3] ينظر مثلا: الفسر، 514/2،562.

[4] سر صناعة الإعراب، 562/2.

[5] الفسر، 346/3.

[6] نفسه، 325/1.

وهنا استشهد بقول أبي زيد لا لبيان معنى اللّفظ وإنّما لتمثيل اللّفظ في أشعار الشعراء الفصحاء.

3- كتاب "الهمز" لـــ "أبي زيد الأنصاري" وقد نقل عنه كثيرا من آرائه اللغوية الواردة في هذا الكتاب، من ذلك:

- «الهُرَاءُ: السَّاقِطُ مِنَ الكَلاَمِ الكَثِير الّذِي لاَ خَيْرَ فِيهِ، قَالَ أبو زَيْد فِي كِتَاب الهَمْز: هَرَأَ الرَّجُلُ يَهْرُأُ إذَا قَالَ الخَنَا والقَبِيحُ»[1].

- «النُّؤُيُّ: جمعُ نُؤْيٍ، وَهُوَ الحَاجِزُ يُحْفَرُ حَوْلَ البَيْتِ، يَقِيهِ المَطَرَ أَنْ يَدْخُلَ إلَيْهِ، وَيُقَالُ فِي جَمْعِهِ نُؤِيٌّ وَنِئِيٌّ وَأَنَاءٌ...وَقَرَأتُ علَى أبِي عَلِي فِي كتابِ الهمْزِ عن أبي زيد، أنَّ العَرَبَ تَقُولُ يَا زَيْدُ: "نَ" نُؤْيَكَ، أَيْ أَصْلِحْهُ، وَإذَا وَقَفَتَ قُلْتَ لَهُ: "نَهْ"، مِثْلَ رَ زَيْدًا، فَإذَا وَقَفْتَ قُلْتَ: "رَهْ"»[2].

وبذلك فإنّ كتاب الهمز عدّ مصدرا أساسيا في شرح "ابن جني" للألفاظ، سواء من حيث تبيان معنى اللّفظ انطلاقا ممّا قاله أبو زيد كما في لفظة "هرأ"، أو من حيث تبيان الصور النطقية للكلمة كما في لفظة "النؤي".

إضافة إلى هذه الكتب نجد مصنفات أخرى كانت مصادر ذات أهمية في كتاب "الفسر" منها: كتاب القوافي للأخفش(215هـــ)[3]، وجمهرة اللغة لابن دريد(321هـــ)[4]، والوحوش للأصمعي(216هـــ)[5]، والتصريف للمازني(249هـــ)[6] والقلب والإبدال لابن السكيت(224هـــ)[7]، وغيرها.

---

[1] الفسر، 65/1.

[2] نفسه، 99/3.

[3] ينظر على سبيل المثال، الفسر، 117/1.

[4] ينظر على سبيل المثال، الفسر، 143/2.

[5] ينظر على سبيل المثال، الفسر، 561/2.

[6] ينظر على سبيل المثال، الفسر، 530/2.

[7] ينظر على سبيل المثال، الفسر، 99/1.

3)- الشواهد في كتاب "الفسر":

لقد تنوعت الشواهد في كتابه "الفسر" إمّا لتدليل على صحة اللفظة أو لتعليله على مدى فصاحة "المتنبيّ"، أو حتى لبرهنته ضمنا على أن عصر الاحتجاج الذي حدّده اللغويون بطل وانقضى ما دام هناك ألفاظ أتى بها القرآن الكريم وتحدث بها الرسول صلّى الله عليه وسلم، ووظّفها الشعراء المولّدون.

ولقد تمثلت شواهد "ابن جني" في: الاستشهاد بالقرآن الكريم، والحديث النبوي الشريف، وكلام العرب.

أ- **الشواهد القرآنية:** إن القرآن الكريم هو كلام الله المنزل على نبيه محمد صلى الله عليه وسلم، ولم يكن يوما ما مصدر اختلاف وجدال حول صحة الاستشهاد به، أو لتدليل على مصداقية أي قضية لغوية، وإنما دار كل الاختلاف حول قضية مهمة تتعلّق "بالقراءات" القرآنية[1]، ومدى صحة الاستشهاد بها أو لا[2].

وتتمثّل أغلب المواقف اللّغوية بالدعوة إلى ضرورة الاستشهاد بالقرآن ولكن بشكل نظري فقط، فإذا جئنا إلى التطبيقي واستعرضنا كمية تلك الاستشهادات القرآنية مقارنة بالاستشهاد بالشعر وبكلام العرب نجد الفرق بيّنا وشاسعا.

وممن نجدهم مع القراءات القرآنية :

- سيبويه(180هـ): ويرى أنّ «القراءة لا تُخالف لأنّ القراءة سنة»[3].

---

[1] القراءات القرآنية هي كما عرّفها "الزرقاني": «مذهب يذهب إليه إمام من أئمة القرّاء مخالف به غيره في النطق بالقرآن الكريم مع اتفاق الرّوايات والطرق عنه سواء أكانت هذه المخالفة في نطق الحروف أم في نطق هيئاتها»، (ينظر: القراءات القرآنية، نشأتها، أقسامها حجّيتها، خير الدين سيب، دار الخلدونية، الجزائر، دط، سنة 2005، ص20).

[2] ينظر في هذه المسألة كتاب: في أصول النّحو، سعيد الأفغاني، دار الفكر العربي، دط، دمشق 1963، ص32 وما بعدها.

[3] الكتاب، سيبويه، 184/1.

-الفرّاء(207هـ): ويرى أنّ «القرآن أعرب وأقوى في الحجّة من الشّعر»[1].

أمّا "ابن جني" فله كتب كثيرة تأكد مدى احترامه للقراءات القرآنية، فهو يرى أن: «لُغَةَ القُرْآنِ أَفْصَحُ اللُّغَاتِ»[2]، ليس هذا وفقط بل إننا نجده يجل القرّاء من ذلك أنه قرأ الشيخ الحسن «الإِنْجِيلَ»[3] "الأَنْجِيلَ" ، فدافع عنه "ابن جني" وقال: «وَلَكِنَّه الشَّيْخُ أَبُو سَعِيد أَنْضَرَ الله وَجْهَه، وَنَوَّرَ ضَرِيحَه، فَكَيْفَ الظَنُّ بِالإِمَامِ فِي فَصَاحَتِه وَتَحَرِّيهِ وَثِقَتِهِ»[4].

ولقد أخذ الشّاهد القرآني في كتاب "الفسر" بحظّ وافر؛ فلقد بلغت الشواهد القرآنية في الكتاب حوالي "ثلاث مئة واثنتي عشر" آية قرآنية إضافة إلى العديد من الآيات التي جاء بها استشهادا على القراءات.

ومن أمثلة الشواهد القرآنية مايلي:

ذكره أنّ «الزِّنَا: يُمَدُّ وَيُقْصَرُ، قَالَ عَزَّ وَجَلْ ﴿وَلاَ تَقْرَبُوا الزِّنَا﴾[5]»[6]. وهو هنا لا يشرح اللفظة وإنّما يبيّن رسمها في القرآن الكريم.

و«الجُذَاذُ: القِطَعُ المُتَكَسِّرَة مِنْهُ، قالَ اللهُ تَعَالى: ﴿فَجَعَلَهُم جُذَاذًا﴾[7]، ويُقَالُ وَاحِدُهُ جُذاذَةٌ»[8].

---

[1] معاني القرآن، الفرّاء، تحقيق يوسف نجاتي وعلي النجّار، الهيئة المصرية، ط1، 1980، ص14.

[2] سر صناعة الإعراب، ابن جني، 148/2.

[3] سورة آل عمران، جزء من الآية رقم03.

[4] المحتسب في تبيان وجوه شواذ القراءات، ابن جني، تحقيق علي النجدي ناصف، وعبد الفتاح إسماعيل شلبي، ط2، دت، 153/1.

[5] سورة الإسراء، جزء من الآية رقم32، هكذا وردت لفظة "الزنا" عند ابن جني ممدودة، وهي في المصحف مثبتة بالألف المقصورة.

[6] الفسر، 67/1.

[7] سورة الأنبياء، جزء من الآية رقم58.

[8] الفسر، 11/2.

- «اسْتَحْوَذَ: اِسْتَوْلَى، قال تعالى: ﴿اِسْتَحْوَذَ عَلَيْهِمُ الشَّيْطَانُ﴾[1]، أَيْ غَلَبَ وَاسْتَوْلَى»[2].

في النصين السابقين يبين "ابن جني" مدى صحّة شرحه للّفظ استنادا إلى المعنى الموجود في الآيتين.

- «بُهِتَت: تَحَيَّرَت، وقُرِئت الآية بِأَرْبَعَةِ أَوْجُهٍ ﴿فَبُهِتَ الَّذِي كَفَرَ﴾[3] وبَهِتَ وَبَهُتَ وَبَهَتَ»[4].

- «بَئِيسٌ: شَديدٌ، قال تعالى ﴿بِعَذَابٍ بِيسٍ﴾[5]، وَقَرَأَ الأَعْمَش ﴿بِعَذَابٍ بَيْئِس﴾ فِي وَزْن بَيْعِسٍ»[6].

وفي هذين المثالين يستشهد على اللّفظ انطلاقا من القراءات القرآنية، ويبين لنا الأوجه المختلفة لنطقه استنادا لما روي من القرّاء، فيجوز القول بَيْئِس كما يجوز القول بَئِيس، كذلك لفظة بَهِتَ، يجوز بَهِتَ وَبَهَتَ وَبَهُتَ وَبُهِتَ.

ب- **شواهد من الحديث النّبوي الشّريف:** إنّ الاستشهاد بالحديث النبوي الشريف عرف جدلا كبيرا بين اللّغويين القدامى فمنهم من جوّز الاستشهاد به[7]، ومنهم من وقف موقفا متعصّبا لعدم أحقيّة الاستشهاد به[8]، ذلك أنه في كثير من الأحيان كان يروى بمعناه.

---

[1] سورة المجادلة، جزء من الآية رقم19.

[2] الفسر، 13/2.

[3] سورة البقرة، جزء من الآية رقم258.

[4] الفسر، 96/1.

[5] سورة الأعراف، جزء من الآية رقم165.

[6] الفسر، 35/3.

[7] من هؤلاء ابن مالك الذي يعد التوسع والاستدلال والاحتجاج بالحديث النبوي الشريف من سمات مذهبه النحوي (للتوسع في هذه المسألة ينظر: خزانة الأدب، البغدادي، 10/1).

[8] ومن هؤلاء المتعصبين، أبو حيان التوحيدي (ينظر كذلك: خزانة الأدب، ص11).

ولكن إذا جئنا "لابن جني" فإنّنا نجده أكثر من الاستشهاد بالحديث النّبوي الشّريف واتخذه أساسا في صحة قضيته[1].

وإذا نحن رجعنا إلى كتاب "الفسر" فإننا نقول إنّ "ابن جني" استشهد بالحديث النّبوي، ولكن على الرغم من ذلك فإنّها تبقى ذات نسبة ضئيلة مقارنة مع ما حواه الكتاب من شواهد قرآنية وشعرية.

وفيما يلي بعض الأمثلة عن الاستشهاد بالحديث النبوي في كتاب "الفسر":

- «الحَسَبُ : مَا يَعُدُّهُ الإِنْسَانُ مِنْ مَفَاخِرِ آبَائِه، قَالَ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: "الحَسَبُ المَالُ وَالكَرَمُ التُّقَى"»[2].

وبذلك فإنّ الاستشهاد بالحديث النبوي الشريف هنا كان لغرض تبيان اللفظ في أقوال الرسول صلّى الله عليه وسلّم، والمال هو جزء من مفاخر الآباء.

- «...إنَّ الخِضْرَ عَلَيْه السَّلام لاَ يُذْكَرُ فِي مَوْضِعٍ إلاَّ حَضَرَ فِيهِ، قَالَ رَسُولُ اللَّه صَلَّى الله عَلَيْه وسَلِّم: "إِنَّمَا سُمِّيَ الخِضْرُ خِضْرًا لأَنَّهُ جَلَسَ عَلَى فَرْوَةٍ بَيْضَاءٍ، فَإِذَا هِيَ تَهْتَزُّ مِنْ تَحْتِهِ خَضْرَاء"، فأَصْلُهُ خَضِرٌ ثُمَّ نُقِلَت كَسْرَةُ الضَّادِ عَلَى الخَاءِ تَخْفِيفًا»[3].

وأحيانا لا نجده يأتي بالحديث من أجل التدليل على صحة شرحه للفظ، وإنما يأتي به كنوع من أنواع الاستئناس بوجود اللفظ في أفصح فصحاء العرب "نبينا محمد عليه أفضل الصلاة والسلام"، ومثال ذلك:

---

[1] هناك الكثير من اللغويين قبل "ابن جني" استشهدوا بالحديث النبوي، ابتداء من "الخليل"، و"سيبويه"، و"الفرّاء"، وحتى شيخ ابن جني " أبو علي الفارسي".

[2] الفسر، 310/1.

[3] نفسه، 129/2.

- «أَرْمَى العِشْرِينَ وَرَمَى عَلَيْهَا، جَاءَ فِي الحَدِيثِ:"أَخَافُ عَلَيْكُم الرِّمَاءَ"، أَيْ الرِّبَا»[1].

وأحيانًا نجده يستشهد بالحديث النّبوي لتّدليل على الوجوه الكتابية للّفظ، من ذلك:

- «أُكَافِيءُ: فِي الأَصْلِ مَهْمُوزٌ...ومنه قَوْلُهُ صَلَّى الله عَلَيْهِ وَسَلَّم: "الْمُسْلِمُونَ تَتَكَافَأُ دِمَاؤُهُمْ" وَهَذَا مَهْمُوز عِنْدَ مَنْ يَضْبِطُ بالرِّوَايَةِ»[2].

فهنا نلاحظ أنّ الحديث النبوي الشريف تمثّل كنوع من أنواع الاستشهاد اللّفظي لا الاستشهاد من أجل طلب المعنى.

ج- الشّاهد من كلام العرب الفصحاء: يعد الاستشهاد بكلام العرب الفصحاء من أهم ما اعتنى به اللغويين القدامى والمحدثين، ذلك أن كلام العرب المشهود لهم بالفصاحة فيه ما فيه من روح العربية واستعمالاتها الصحيحة، ويمكن أن نوضّح ذلك بالتّركيز على ما يلي:

ج1- الاستشهاد بأقوال الصحابة والتابعين: لم يكتف "ابن جني" في نصوصه المعجمية المتضمنة في كتاب "الفسر" بالاستشهاد بأقوال الرسول الكريم صلّى اللّه عليه وسلّم ؛ بل أعطى لصحابته والتابعين من الخلفاء الراشدين أهمية كبرى في التدليل على شروح ألفاظه، فنجده مثلا يستشهد، بأقوال أبي بكرالصدّيق(13هـ)، وعمر بن الخطاب(23هـ)[3]، وعلي بن أبي طالب(40هـ)[4]، وخالد بن الوليد(21هـ)[5] رضي الله عنهم جميعا.

ومن أمثلة ذلك:

---

[1] الفسر، 60/1.

[2] نفسه، 73/3.

[3] نفسه، 239/1.

[4] نفسه، 362/1.

[5] نفسه، 232/1.

- «الصِنَّبْرُ: السَّحَابُ البَارِدُ، أخْبَرَنَا مُحَمَّد بْنُ الحَسَنِ، عَنْ أَحْمَد بْنُ سُلَيْمَان، عَنْ ابْنِ أُخْتِ أَبِي الوَزِيرِ، عَنْ ابْنِ الأَعْرَابِي، قَالَ: قَالَ عُمَر بْنُ الخَطَّاب رَضِيَ اللَهُ عَنْهُ، لِمُتَمِّمْ بْنُ نُوَيْرَةَ: قَدْ أَكْثَرْتَ فِي أَخِيكَ مَالِك بْنُ نُوَيْرَة وَمَا أُصِبتَ بِهِ، فَصِفْ لِي بَعْضَ مَا رَأَيْتَ مِنْ جلَدْهِ، فَقَالَ: كَانَ يَخْرُجُ فِي اللَّيْلَةِ الصِنَّبْرَةِ، عَلَى الجَمَلِ الثِّفَالِ، يَقُودُ الفَرَسَ الحَرُودَ، وَعَلَيْهِ الشَّمْلَةُ الفَلُوتَ مُعْتَقَلاً بِالرُّمْحِ الخَطِلِ بَيْنَ المَزَادَتَيْنِ النَّضُوحَيْنِ، فَيُصْبِحُ الحَيَّ وَجْهَهُ يَضْحَكُ، فَقَالَ: وَأَبِيكَ، إِنَّ هَذَا لَجَلْدٌ»[1].

ومن أمثلة استشهاده بفصحاء العرب مايلي:

- «الهُجْرُ: الفُحْشُ منَ القَوْلِ...قال بَعْضُ فُصَحَاءِ العَرَبِ: قَوْلُ الجَهُولِ كَالغُثَاءِ فِي السَّيْلِ، وَنَاطِقُ الهُجْرِ كَحَاطِبِ اللَّيْلِ»[2].

وبذلك فإنّ "ابن جني" جمع في كتابه "الفسر" كل المصادر النثرية الفصيحة الّتي يمكن لأيّ شارح أو معجميّ أن يقوم بجمعها من أجل الاستشهاد وإثراء النّص المعجمي بكلّ ما يحيط باللّفظ، ولذلك نقرّ أنّه أصاب في كثير من الأحيان وأجاد في جمعه لجملة من الاستشهادات ممّا ينمّ عن ثقافة معجميّة لدى الشارح.

ج2- **الشّواهد الشعرية**: حظي الاستشهاد بالشعر في كتاب "الفسر" بمنزلة كبيرة، إذ يعدّ المصدر الأوّل في الاستشهاد عند ابن جني كمّا وكيفا؛ حيث تبلغ عدد الشواهد الشعرية الموجودة في الكتاب خمسة آلاف شاهد من الشعر. ويمكننا أن نقسم الشعر الذي استشهد به ابن جني إلى ثلاثة أنواع:

1- الاستشهاد بالشعر الجاهلي: وهو ما يمثل النسبة الأكبر من الشعر المستشهد به في "الفسر"، ومن الشعراء الذين استشهد بهم نجد؛ شعراء المعلّقات، امرؤ القيس(80 ق.هـ)، وزهير بن أبي سلمى(13ق.هـ)، وعنترة(22 ق.هـ)، والأعشى(07 ق.هـ)، والنابغة الذبياني(18 ق.هـ)، وغيرهم.

---

(1) الفسر، 239/1.

(2) نفسه، 59/1-60.

ومثال ما استشهد به من الشعر:

- «العَذْلُ: أَحَرُّ العِتَابِ وَأَمَضُّهُ...، قال زهير بن أبي سلمى[1]:

غَدَوْتُ عَلَيْهِ غَدْوَةً فَرَأَيْتُ *** قُعُودًا لَدَيْهِ بِالصَّرِيمِ عَوَاذِلُهُ»[2].

2- الاستشها بالشعر الاسلامي والأموي والعباسي: وممن استشهد بشعرهم، نجد: كعب بن زهير(26هـ)، حسان بن ثابت(54هـ)، قيس بن الملوح(68هـ)، الفرزدق(116هـ)، الأخطل(70هـ)، وجرير(110هـ)، وغيرهم.

ويكفي أن نورد مثالا عن استشهاده بشعراء العصر الإسلامي، ومثاله قوله:

- «المَتْبُولُ: المُهْتَم الّذِي كَأَنَّهُ أُصِيبَ بِتَبَلٍ وَهُوَ الغَمُّ، قال حسان بن ثابت[3]:

تَبَلَتْ فُؤَادَكَ فِي المَنَامِ خَرِيدَةً***تَشْفَى الضَّجِيعَ بِبَارِدٍ بَسَّامِ»[4].

3- الاستشهاد بشعراء ما بعد عصر الاحتجاج: لم يكن "ابن جني" من اللّذين يردّون شعر شاعر لمجرد أنّ قائله لم يولد في عصر الاحتجاج، أو أنّه لم يكن من الشعراء الجاهليين، بل نجده مع كل شعر بليغ. فهو يقول في مقدمة كتاب الفسر مدافعا عن المتنبي ومن ثمّ على كل شاعر متأخر «ومَا لِهَذَا الرَّجُلَ الفَاضِلَ مِنْ عَيْبٍ عِنْدَ هَؤُلاَءِ السَّقَطَةَ الجُهَّالِ وَذَوِي النَّذَالَةَ وَالسُّفَالِ إلاَّ أَنَّهُ مُتَأَخِّرٌ مُحْدَثٌ»[5]، وممّن استشهد بشعرهم: أبو نوّاس(198هـ)، أبوتمام(223هـ)، وديك الجن الحمصي(235هـ)، ابن الرومي(284هـ)، والبحتري(284هـ)، وغيرهم.

---

[1] ديوان زهير بن أبي سلمى، تحقيق أحمد زكي العدوي، دط دار الكتب المصرية، القاهرة-مصر، 1994، ص52.

[2] الفسر، 25/1.

[3] ديوان حسان بن ثابت، تحقيق عبد الرحمن البرقوقي، دار الكتاب العربي، بيروت-لبنان، 1983، 29/1.

[4] الفسر، 38/3.

[5] نفسه، 16/1.

ولكن هنا مسألة مهمة تذكر في قضية الاستشهاد بالشعراء المحدثين في الكتاب، وهو أننا لا نجد استشهادا واحدا لهؤلاء كتدليل على صحة لفظ أو شرح له، وإنما كل الاستشهادات التي كانت من هذا النوع جاءت للتّدليل على ما يوافق المعنى العام للبيت، ولهذا السبب وجدناه يقول في ثنايا "فسره": «والمُحْدَثُون يُسْتَشْهَدُ بِهِم فِي المَعَانِي كَمَا يُسْتَشْهَدْ بِالقُدَمَاءِ فِي الأَلْفَاظِ»[1]، وكأنه حدّد لنفسه منهجا تكون فيه الألفاظ مادّة يستشهد بها من شعر القدماء والمعاني يستشهد بها من شعر المحدثين، من أمثلة هذا النوع من الاستشهادات قوله:

- «وَنُعْمَى النَّاسِ أَقْوَالُ، كَقَوْلِ أبِي تمّام[2]،

مُلْقَى الرَّجَاءِ وَمُلْقَى الرَّحَلِ فِي نَفَر***الجُودُ عِنْدَهُمُ قَوْلٌ بِلاَ عَمَلِ»[3].

ج3- **الأمثال والحكم**: عرف "ابن جني " أن للمثل والحكمة وقع في الأذهان فحرص كثيرا على الاستشهاد بالمثل الجميل الذي يترك في النفس وقعا فتعرف به معنى الكلمة من خلال مغزى المثل، ومن الأمثلة التي جاءت في "الفسر":

- «العَذْلُ: أَحَرُّ العِتَابِ وَأَمَضُّهُ وَمِنْهُ قَوْلُهُمْ: سَبَقَ السَّيْفُ العَذْلَ»[4].

- «رَشَفَهُ يَرْشُفُهُ رَشْفًا وَتَرْشَافًا، وَتَرَشَّفَهُ تَرَشُّفًا، وارْتَشَفَهُ ارْتِشَافًا، وَهُوَ أنْ يَسْتَقْصِيَ شُرْبَهُ مِنَ الإِنَاءِ حتَّى لاَ يَدَعَ فِيهِ شَيْئًا. ومن أمثالِهِم: العَبُّ أَرْوَى وَالرَّشَفُ أَشْرَبُ»[5].

- «قَتَلْتَ الزَّمَانَ عِلْمًا: تَقُولُ العَرَبُ قَتَلَتْ أَرْضٌ جَاهِلَهَا وَقَتَلَ أَرْضًا عَالِمَهَا، أَيْ عَرَفَ حَقِيقَتَهَا»[6].

---

[1] ينظر: الفسر (الدراسة)، ص432.

[2] ديوان الحبيب بن أوس الطائي أبو تمام، طبعة دار المعارف، القاهرة، دت، 89/3.

[3] الفسر، 233/3.

[4] نفسه، 24/1 .

[5] نفسه، 455/1.

[6] نفسه، 07/3.

- «"بَسَمْنَ": ضَحَكْنَ، ومن كَلاَمِ العَرَبِ: تَبَسَّمَتْ عَنْ وَمِيضِ البَرْقِ»[1].

وبذلك فإنّ مصادر الاستشهاد كلّها كانت حاضرة في كتاب "الفسر" سواء النثرية أو الشعرية، وبذلك فإنّ من أهم عناصر الصناعة المعجمية والمتمثّل في الاستشهاد كان حاضرا وبقوّة في هذا الكتاب الّذي يعدّ على الرغم من ذلك شرحا للشعر وليس معجما.

يمكننا أن نقول إنّ النص المعجمي عند "ابن جني" من حيث **الجمع** كان على ثلاثة أقسام قسم خصّصناه لأنواع المداخل المعجمية ورأينا كيف طغى المدخل البسيط على مجوع المداخل، وقسم ثان خصّصناه للمصادر التي استقى منها مادّته من أجل وضع شرحه للألفاظ، ورأينا كيف تنوعت تلك المصادر وتعددة مما يعني غزارة الشرح وإيفائه، وقسم ثالث حوصلنا استشهاداته في الكتاب ورأينا كثرة تلك الاستشهادات وتنوعها ودلّلنا على أن للشعر العربي حصّة الأسد في مجموع الاستشهاد.

ثانيّا: مقوّمات الوضع عند "ابن جني".

رأينا سابقا أن مفهوم الوضع في النص المعجمي يقوم على أساس ترتيب المداخل إما داخليا أو خارجيا؛ وفيما يلي نتتبع مدى نجاعة "ابن جني" من عدمها في ترتيبه للمواد التي كانت بين يديه:

1)- الترتيب الخارجي للمداخل:

إذا تحدثنا عن الترتيب بصفة عامة في كتاب "الفسر" فإننا نقول إنّ "ابن جني" اعتمد ترتيبا واضحا وممنهجا في عرضه للأبيات الشعرية للدّيوان، وقد ذكرنا ذلك سابقا حين تحدّثنا عن منهج "ابن جني" في شرحه للديوان، ورأينا أنّه تتبع الترتيب الألف بائي، وأنّه كانت لديه نظرة في ترتيب بعض الحروف كالهمزة مثلا.

ولكن إذا جئنا إلى قضية مهمة تخص الصناعة المعجمية؛ بل تعتبر أهم مطلب ييسّر أو يعسّر استعمال المعجم ككل، وهي قضية ترتيب المداخل، فإنّنا نؤكّد أن "ابن جني" لم يول هذه المسألة

[1] الفسر ،412/1.

أيّة أهمية، وذلك أن المادّة التي كانت بين يديه هي التي حدّدت طريقة العمل والشرح، ومسألة مهمة تذكر أنّ "ابن جني" حين قام بشرح الألفاظ شرحها كما استعملها "المتنبي" في شعره، ولم يقم بأي تغيير فيها، وعذره في ذلك أنه لم يرم إلى وضع معجم لغوي له تقنياته ومبادؤه الأساسية، والّتي يعدّ التّرتيب الخارجي من أهمّها، بل كان يحاول شرح ما استعصى من الألفاظ وفقط.

ولهذا لا نأخذ عليه عدم ترتيبه للألفاظ وشرحه مداخل بدون تجريد أو بدون ردّ الحروف إلى أصولها، من ذلك؛

«هَوْجَاءُ: تَرْمِي بِنَفْسِهَا فِي السَّيْرِ لِلنَّشَاطِ وَلاَ يُوصَفُ بِهِ الذَّكَرُ»[1].

وما عهدناه في المعجمية أن ترد هذه الكلمة إلى أصولها وتنضوي تحت مدخل(هَـ وَ جَ)[2].

2)- الترتيب الداخلي للمداخل:

إن التّرتيب الدّاخلي للمداخل عند "ابن جني " في كتابه "الفسر" اقتصر على نوع واحد من أنواع الترتيب وهو الترتيب بالاشتراك، حاله حال الصناعة المعجمية في عصره، حيث إنّنا نجده يحشد تحت اللفظ الواحد المعاني المتعدّدة له دون التفريق بين تلك المعاني، ومثاله النصوص المعجمية التالية:

- «الوِرْدُ: المَاءُ بِعَيْنِهِ، والوِرْدُ أَيْضًا العَطَشُ، وَالوِرْدُ الإِبِلُ، وَالوِرْدُ أَيْضًا الحُمَّى، وَالوِرْدُ الجُزْءُ عَلَى الرَّجُلِ يَقْرَؤُهُ»[3].

فهنا يتبين أن الترتيب كان من نوع الترتيب بالاشتراك، حيث أن المعاني المتعددة للفظ "الورد" جاءت محشورة ضمن مدخل واحد، ومن المفروض، بحسب المعجمية المعاصرة والّتي تدعو إلى

---

(1) الفسر، 102/3.

(2) ينظر لسان العرب، ابن منظور، ص 4717، مادّة (هـ وج).

(3) نفسه، ص1155، مادة (ورد).

ضرورة ترتيب الألفاظ ترتيبا مجنّسا، أن نجد خمسة مداخل لهذه الكلمة باعتبار عدد معانيها ودلائلها.

- «المَهَا: بَقَرُ الوَحْشِ، وَالمَهَا النُّجُومُ، وَالمَهَا البِلَّوْرُ»[1].

- «الجِرْمُ: الجِرْمُ الجَسَدُ وَحَكَى أَبُوعَمْرُو الشَّيْبَانِي حِلَّةٌ جَرِيمٌ، أيْ عِظَامُ الأَجْرَامِ، وَهِيَ الأَجْسَادُ، وَالجِرْمُ أَيْضًا: الصَّوْتُ، وَالجِرْمُ أَيْضًا اللَّوْنُ»[2].

- « الجَدُّ: الحَظُّ، وَالجَدُّ: أَبُو الأُمِّ والأبِ، وَ الجَدُّ: العَظَمَةُ والجَدّ: مصْدَرْ جَدَدْتُهُ أَيْ قَطَعْتُهُ»[3].

هذه النصوص من باب إيراد المعاني المتعدّدة للفظ الواحد، بينما هناك نوع آخر من الترتيب بالاشتراك وهو إيراد اللازم والمتعدي بحروف الجر في نفس المدخل، ومثاله:

- «التَّائِهُ: الذَّاهِلُ السَّامِي...وَهُوَ أَتْوَهُ مِنْكَ وَأَتْيَهُ مِنْكَ، وَوَقَعُوا فِي التَّيْهِ وَالتَّوْهِ، وَقَدْ تَوَّهْتُ الرَّجُلَ وَتَيَّهْتُهُ»[4].

ويفترض أن تكون هذه الألفاظ في مداخل متعددة؛ لأن الفعل المتعدّي غير الفعل اللاّزم في المعنى.

وخلاصة ما تقدّم إنّ "ابن جني" برع براعة كبيرة في مجال تقديم المعلومات عن اللفظ المشروح، حيث أجاد في تقنيات التعريف والشّرح وأفاض في ذلك حتّى كدنا ننسى أنّنا أمام كتاب لشرح ديوان، وبدا الفسر فيه وكأنه معجما كاملا قائما على معظم مقومات الصناعة المعجمية، ونصوصه قد ألّمت بأهم خصائص النّص المعجمي، ولكن إذا ذهبنا إلى الشق الثاني من خصائص النص المعجمي وهو الوضع فإنّنا نقول إنّ كتاب "ابن جني"، وبالنظر إلى كونه شرح وتفسير لديوان شعري، فإنّ هذه المسألة لم نجد لها حضورا إلا بعض المسائل البسيطة.

---

[1] الفسر، 875/1.

[2] نفسه، 471/3.

[3] نفسه، 982/1.

[4] نفسه، 25/1.

الفصل الثاني: أنواع التّعاريف المعجمية في كتاب "الفسر" لــ "ابن جني".

يعد الشرح أو التّعريف من أهم متطلّبات الصناعة المعجمية بل أساس صناعة أي معجم، ولذلك كثر الاهتمام بكيفية شرح المعنى والتعريف باللّفظ المدخل ممّا أنتج نظريات وأنواعا متخصصّة لتحديد هذه النّماذج من التعاريف، ويعدّ التعريف والشّرح أهمّ وظيفة معجمية تحدّد نجاح أو فشل المعجم في تقديم المعلومات المطلوبة حول اللّفظ المراد شرحه.

المبحث الأوّل: التّعريف الاسمي.

تحدّثنا في ما سبق عن النّص المعجمي ورأينا أنّ من أساسيّاته الشّرح والتعريف، ويقصد بالتّعريف عموما، التحليل الدّلالي للكلمة المدخل ويتكوّن من عدّة شروح معنوية يختلف كلّ تفسير عن آخر ويشكّل معنى أو مصطلحا معجميّا متداولا[1].

وبما أنّ وظيفة المعجم الأساسية هي شرح الكلمات فقد عدّ التعريف بشتى أنواعه قوام المعجم، فاهتمّ به المتقدّمون والمتأخرون وأجادوا في تبيان معنى الكلمة انطلاقا من أنواع التعريف التي كانوا يعرفونها.

أوّلا: التعريف الاسمي في المعاجم العربية.

1)- مفهوم التعريف الاسمي.

يعد التّعريف الاسمي أوّل أنواع التّعاريف استخداما في المعاجم العربية وذلك لبساطة هذا النوع في الشرح، إذ يكتفي فيه الشّارح بتقديم معنى اسم الشيء ولا يتجاوزه، فالدّلالة على معنى الاسم

[1] المعاجم العربية قراءة في التأسيس النّظري، حلاّم الجيلالي، ديوان المطبوعات الجزائرية، ط1، وهران-الجزائر، 1997، ص26.

تعني أنّ المعرّف ليس في حاجة إلى ذكر حدّه وماهيته وخصائصه المميّزة، بل الوقوف على الطّريق الّتي تستعمل بها هذه الكلمة أو تلك في اللّسان المستعمل بين النّاس[1].

إنّ هذا التعريف ينطلق من فكرة أساسية تقوم على أنّ كلّ لفظ أو عبارة له مقابل، أي أنّه يفترض وجود دلالة كونيّة تعادل اللّفظ أو العبارة المعنيّة، وتظهر تلك الدّلالة زوجا من المترادفات[2].

وبذلك فإنّ التّعريف الاسمي يقوم أساسا على البساطة في الشّرح وتقديم المعلومات.

2)- صور التّعريف الاسمي.

يتجلّى التّعريف الاسمي في عدّة صور وأنواع أهمّها مايلي:

أ- **التعريف بالكلمة المفردة:** وفي هذا النوع من أنواع التعريف الاسمي تظهر الكلمة المفردة كمكافئ للمدخل، ويشتمل على الأنواع التالية:

أ$_1$- **التعريف بالمرادف** : والمقصود بالتعريف بالمرادف المكافئ الاسمي له؛ إذ يوجد دائما ، على الأقل، زوجا من المترادفات لكل مفهوم لغوي، وهذا المفهوم يمكن أن يكون كلمة فذّة أو عبارة، أي أن المرادف المقصود هو المعادل كنوع من أنواع المساواة بين الدّال والمدلول وليس المعادل الموضوعي[3].

---

[1] تقنيات التعريف في المعاجم العربية المعاصرة، حلاّم الجيلالي، ص105.

[2] من قضايا المعجم العربي قديما وحديثا، محمد رشاد الحمزاوي، ص165.

[3] تقنيات التعريف في المعاجم العربية المعاصرة، حلام الجيلالي، ص106.

فالترادف هنا؛ هو ما كان معناه واحد وأسماؤه كثيرة وهو ضد المشترك، أخذا من الترادف الذي هو ركوب أحد خلف الآخر، كأن المعنى مركوب واللفظان راكبان عليه كالليث والأسد[1].

إنّ استقراء هذا التعريف يقودنا إلى مصنّفات كثيرة اهتمّت بإيراد المسمّيات المتعدّدة للمعنى الواحد، فإذا نظرنا إلى الترادف من الناحية التاريخية يمكننا القول إنّه حظي باهتمام الكثير من اللغويين، إذ أنّنا نشهد في مصنّفاتهم العديد من الملاحظات اللغوية التي تشير بوضوح إلى قضية الترادف، فقد سجّلت هذه الآثار عدّة أسماء مختلفة للمعنى الواحد[2]، إضافة إلى شهادة الأقدمين منهم بإمكانية تعدّد الأسماء للمسمّى الواحد، وبوقوع الألفاظ المختلفة على المعنى الواحد[3].

أمّا في علم اللغة الحديث فيُعرَّف الترادف بأنه: «ألفاظ متّحدة المعنى وقابلة للتبادل فيما بينها في أي سياق»[4]، وقد أشار المحدثون إلى أنّ الترادف ظاهرة موجودة في كل اللغات الإنسانية، ولكن في ضوء الشروط التالية[5]:

1- الإتفاق بين الكلمتين اتفاقا تاما في المعنى، فإذا تبين لنا بدليل قوي أن العربي مثلا كان حقا يفهم من كلمة "جلس" شيئا لا يستفاد به من كلمة "قعد" قلنا حينئذ ليس بينهما ترادف.

---

(1) التعريفات، الجرجاني، ص256.

(2) ينظر في هذه القضية كتاب سيبويه، باب اللّفظ للمعنى حيث يقول: «اعلم أنّ من كلامهم اختلاف اللّفظين لاختلاف المعنيين، واختلاف اللّفظين والمعنى واحد»، (الكتاب، أبو بشر عمرو بن عثمان سيبويه، تحقيق عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، ط3، القاهرة–مصر، 1983، 24/1).

ولقد تناقل تقسيم "سيبويه" هذا الكثير من العلماء كالمبرد، والسيوطي، والأنباري، حيث يقول الأنباري: «وأكثر كلامهم يأتي على ضربين آخرين أحدهما أن يقع اللّفظان المختلفان على المعنيين المختلفين كقولك الرجل والمرأة والحبل، والآخر أن يقع اللّفظان المختلفان على المعنى الواحد كقولك، البئر والحنطة، والعير، والحار والذئب»، (ينظر: الأضداد لمحمد بن القاسم الأنباري(328هـ)، طبعة ليدن، دط، 1881، ص6-7).

(3) الترادف في اللغة، حاكم مالك لعيبي، دار الحرية للطباعة، د/ط، بغداد، 1980، ص32.

(4) دور الكلمة في اللغة، ستيفن أولمان، ترجمة كمال بشر، دار غريب للطباعة والنشر، ط12، القاهرة–مصر، دت، ص119.

(5) ينظر: اللهجات العربية، إبراهيم أنيس، دار الفكر العربي، دط، القاهرة–مصر، دت، ص142- 145.

2- الاتحاد في العصر، فالمحدثون حين ينظرون إلى الترادف ينظرون إليه في عهد خاص وزمن معين لا تلك النظرة التاريخية التي تتبع الكلمات المستعملة في عصور مختلفة.

3- أن لا يكون أحد اللفظين نتيجة تطور صوتي للآخر، فحين نقارن بين "الجثل" و"الجفل" بمعنى النمل، نلاحظ أن إحدى الكلمتين يمكن أن تعد أصلا والأخرى تطورا لها.

4- أن تنتمي الكلمتان إلى لهجة واحدة أو مجموعة منسجمة من اللهجات.

وقد خلص علماء الدّلالة إلا أنّ السّياق هو الفيصل في تحديد كون الكلمتين مترادفتين، فإذا أمكن انتزاع كلمة من جملة وإحلال كلمة أخرى محلها دون تغيير المعنى، فالكلمتان مترادفتان، وهذا ممكن في حالات بعينها، ولكن ينبغي التحفظ في ذلك في محاولة التحديد اللغوي للمعنى، وهنا تختلف أكثر المترادفات، ولذلك يعد الترادف عند أكثر اللغويين المعاصرين تقاربا دلاليا، وليس مطابقة دلالية كاملة[1].

وقد اجتهد علماء الدلالة في تفسير ظاهرة الترادف كالآتي:

1- أن للشيء المسمى وجوها وصفات كثيرة، ويمكن أن يسمى بأكثر من صفة من صفاته وأن يشتق له من الألفاظ كلمات متعددة، وتبعا لذلك الوجوه والصفات، ينشأ الترادف، فللخمر في العربية ما يزيد على مائة اسم وكلها صفات لها[2].

2- قد ينشأ الترادف نتيجة استعارة اللفظ الأجنبي في إطار التطور الدلالي، فاللفظ الأجنبي رغم وجود نظير له أصيل في اللغة الأم، فإذا لم يندثر اللفظ الأصلي و لم تتغير نظرة المجتمع إليه عاش مع

---

[1] مدخل إلى علم اللغة، محمود فهمي حجازي، دار قباء الحديثة، ط4، القاهرة–مصر، 2007، ص160.

[2] فقه اللغة، دراسة تحليلية مقارنة للكلمة العربية، محمد المبارك، مطبعة جامعة دمشق، دط، دمشق–سوريا، دت، ص173.

اللفظ الأجنبي، ويتكون منهما ما يسمى بالترادف في اللغات، كلفظ "الحرير" العربي الذي يرادف لفظ "السندس" ولفظ "الديباج" المعربتين[1].

3- وقد يكون مَرَدُّ هذه الظاهرة في بعض الألفاظ إلى اختلاف اللهجات، وذلك بأن تضع إحدى القبيلتين أحد الاسمين وتضع الأخرى الاسم الآخر، للمسمى ذاته من غير أن تشعر إحداهما بالأخرى، ثم يشتهر الوضعان، ويختفي الواضعان أو يلتبس وضع أحدهما بوضع الآخر[2].

4- قد يؤدي التطور الصوتي إلى وجود ذلك النوع من الكلمات التي ظنها بعض العلماء من المترادفات في حين أن اختلاف الصورة بينها ليس إلاّ ظاهريّا وأنها ذات أصل واحد وتطوّرت صورتها لعامل من عوامل تطور الأصوات، وإنما هي من باب الترادف الوهمي، مثل (جذوة، جثوة)، (السراط، الصراط)، (الثوم، الفوم)[3].

وفكرة التّرادف الدّلالي ذات أهمية خاصة في العمل المعجمي، ولقد استغلت المعاجم العربية[4] منذ بداياتها هذا النوع من التعريف وكثر في شرحهم للمفردات، ومن نماذج هذا النوع من التعريف بالمرادف مثلا:

- شرح الخليل بن أحمد الفراهيدي(175هـ) للفظة الشِّقَاق، يقول: «الشِّقَاقُ: الخِلاَفُ»[5].

---

(1) دلالة الألفاظ، إبراهيم أنيس، مكتبة الأنجلو المصرية، ط2، القاهرة-مصر، 1963، ص150.

(2) دراسات في الدلالة والمعجم، رجب عبد الجواد إبراهيم، دار الغرب الإسلامي، بيروت-لبنان، ط1، 1997، ص31.

(3) نفسه، ص32.

(4) لم تخل المعاجم الغربية من هذا النوع من التعريف من ذلك مثلا معجم لاروس الفرنسي الّذي استخدم في بعض الأحيان هذه التقنية في الشرح، ينظر في ذلك مثلا: Larousse; livre de bord grammaire, édition Larousse, 2001,p ;533,801,395 .

(5) العين، الخليل بن أحمد الفراهيدي، تحقيق مهدي المخزومي و إبراهيم السامرائي، دط، دت، 07/5.

- و نجد الجوهري(394هـ) كذلك في القرن الرابع يستخدم هذا النوع من البساطة في الشرح فيقول في شرحه للفظة التَّسْدِيد: «التَّسْدِيدُ: التَّوْفِيقُ»[1].

وغيره كثير في المعاجم العربية السابقة واللاحقة، والتي اتبعت نظام التقليد في تقنيات المعاجم.

ولكن على الرّغم من كثرة استخدام هذا النوع من التعريف إلاّ أنّه يحمل عيوبا جمّة، لذا لا يصلح الاعتماد عليه بمفرده؛ بل لابدّ أن يكون ضميمة لطريقة أخرى، ويعيب الاعتماد على الشرح بالمرادف وحده ما يأتي[2]:

- أنّه يخدم غرض الفهم وحده ولا يصلح لغرض الاستعمال.

-أنّه يعزل الكلمة عن سياقاتها ويقدّمها جثة هامدة لا روح فيها ولا حياة.

-أنّه يقوم على أساس فكرة وجود ظاهرة الترادف، وإمكانية إحلال كلمة محل أخرى دون فارق في المعنى وهو أمر مشكوك فيه.

ذلك أنّ كل لفظة تحمل شيئا من الخصوصية في المعنى، من ذلك تعريف كلمة (ولج) بـــ(دخل)، وهو ترادف غير حقيقي ذلك أنّ في (ولج) معنى لا يتحقق ولا يوجد في (دخل)، لأنّ الدّخول يستوجب وجود المنفذ كالباب أو الثقب، في حين أنّ الولوج يستوجب ضيق المنفذ أو عدم وجوده كولوج الإبرة في القماش أو الوتد في الأرض، ومثل هذا يقال بالنسبة للقلب والجنان، وهيّج وثار وقعد وجلس، والقبح والسوء، حيث كل مفردة تمثل معنى أوسع من الثانية أو أخص منها [3].

---

[1] تاج اللغة وصحاح العربية، الجوهري، تحقيق أحمد عبد الغفور عطّار، ط4، دار العلم للملايين، بيروت-لبنان، 1990، 233/1.

[2] صناعة المعجم الحديث، أحمد مختار عمر، ص141.

[3] تقنيات التعريف في المعاجم العربية المعاصرة، حلاّم الجيلالي، ص109.

إضافة إلى ذلك فإنه يقع كثيرا الدّور في التعريف بالمرادف، حيث إننا نجد المعجمي مثلا يعرّف كلمة ما بمرادفها وحين نعود للمدخل المرادف نجده يحيلنا على الكلمة الأولى، وهو أمر غير مقبول لأننا لا نستفيد من التعريف بشيء[1].

ولكن على الرغم من هذه العيوب فإننا لا ننكر التعريف بالمرادف كليّا لأنه يتضمّن بعض المزايا منها سرعة الحصول على الألفاظ المتقاربة والمتشابهة، أو تلك المنتمية إلى الحقل الواحد، وهي ميزة تربوية تعليمية تثري الرّصيد المفرداتي[2].

وقد حدّد "أحمد مختار عمر" بعض الأماكن التي يصلح فيها التعريف بالمرادف وهي[3]:

1- المعاجم الموجزة والمعاجم المدرسية التي تقوم على الاختصار والتركيز وتعتمد على الصورة والوسيلة الإيضاحية كثيرا.

2- معاجم المصطلحات مثل الترادف بين "كلوريد الصوديوم" و"الملح" المعروف.

3- عند شرح كلمة معرّبة بنظيرتها العربية كأن يقال: التليفون: الهاتف.

4- إذا كان المراد تزويد القارئ بكلمة أخرى مقاربة أو مشابهة، مع الحرص على ذكر الفرق أو الفروق الدّقيقة بين اللّفظين.

5- في المعاجم الثنائية التي تضع اللّفظ الشارح من لغة مقابل اللّفظ المشروح من لغة أخرى وتتحدد الدقّة في المعاجم العلمية عادة.

6- إذا لم يكن المعنى الدّقيق مطلوب إلى حدّ كبير.

---

[1] ينظر: مدخل إلى علم اللغة، محمود فهمي حجازي، ص160.

[2] مدخل إلى علم اللغة، محمود فهمي حجازي، ص112.

[3] صناعة المعجم الحديث، أحمد مختار عمر، ص141-142.

وخلاصة ذلك إنّ التعريف بالمرادف لا يصلح إلا كوسيلة أولية للشرح، ولذلك يجب أن يستعين المعجمي بتقنيات أخرى من أجل بلوغ الهدف والمتمثل في الوصول إلى المعنى المطلوب.

أ2- **التعريف بالضدّ**[1]: يشيع التعريف بالضد في المعاجم العربية قديمها وحديثها، وذلك ليسره من جهة ولاعتقاد المعجمي بوجود مرادفات و أضداد تامة تصلح لأن تكون وسيلة وعونا على حلّ مصاعب التعريف في القاموس من جهة أخرى[2].

إنّ هذا التعريف الذي يقوم على أساس قاعدة أنّ "الضد لا يتضح إلاّ بالضد" قد أشار إليه كثير من الباحثين في العصر الحديث، من ذلك "وين ريتش" WEIN RITCH في القرن العشرين (1960)، بينما انتبه إليه اللغويون العرب منذ ما يقارب ثلاثة عشر قرنا، حيث فسّروا به بعض ما يعتبره اللغويون المحدثون موضع إشكال في تفسيره، فقد أشار "بلومفيلد"BLOOMFIELD مثلا إلى صعوبة تفسير لفظ الحب، ولكننا نجد معجميونا القدامى يعرّفونه ببساطة قائلين بأنّ الحبّ: هو نقيض البغض[3].

ويكثر استعمال هذا النوع من التعريف في الكلمات الدالة على السلب كالألوان والهيئات، ولكن على الرغم من استثماره في التعريف المعجمي العربي إلاّ أنّه يعدّ محدود الفائدة لأنّه لا تخضع له في االمعجم سوى كلمات قليلة قابلة للسّلب[4].

ب- **التعريف بالكلمة المخصّصة**: إذا كان الشرح بالمرادف يعتمد على كلمة واحدة مفردة، فإنّ هذا النّوع من الشرح يقوم على أساس تحديدي، فهو لا يكتفي بالكلمة المفردة في تعريف المدخل، بل يخصّها بكلمة أخرى تنسبها أو تصفها، ويبدو أنّ هذه الطّريقة أحسن حظّا من التعريف

---

[1] لا نعني بالضد ما عناه القدماء في اللّفظ المستعمل لمعنيين متضادّين، وإنما نعني به وجود لفظين يختلفان نطقا ويتضادّان معنى.

[2] التعريف القاموسي، بنيته الشكلية وعلاقاته الدلالية، الحبيب النصراوي، ص166.

[3] المعاجم اللغوية في ضوء دراسات علم اللغة الحديث، محمد أبو الفرج، ص103.

[4] تقنيات التعريف في المعاجم العربية المعاصرة، حلام الجيلالي، ص115.

بالكلمة المفردة لأنّه عن طريق التخصيص يقف القارئ على سمة إضافية من سمات المعرّف ممّا يجعل المدخل يتميّز ولو نسبيا عن بقية الأشباه[1].

ومن أمثلة هذا النّوع من التعريف في المعاجم العربية:

- «النَّجْذُ: الكَلاَمُ الشَّدِيدُ»[2]، فلو اكتفى المعجمي بالمرادف الّذي هو الكلام لكان التّعريف ناقصا غير دقيق، أو يمكننا القول إنّه قد يميل إلى الخطأ، فالكلام الشّديد ليس هو تماما الكلام العادي، ذلك أنّه يوحي على استياء وغضب من المتكلّم.

- «الخِيمُ: فِرِنْدُ السَّيْفِ»[3].

- «الحِصَانُ: الذَّكَرُ مِنَ الخَيْلِ»[4].

- «شَاكُوسٌ: المِطْرَقَةُ الصَّغِيرَةُ»[5].

- «السَّمَمُ: النَّمْلُ الأَحْمَرُ الصَّغِيرُ»[6].

- «السِّنَانُ: نَصْلُ الرُّمْحِ»[7].

وبذلك فإنّنا نلاحظ في هذه الأمثلة أنّ هناك تخصيص للمعنى وتحديد له لكي لا يختلط الأمر، فلو اقتصر المعجمي على تعريف الحصان بأنّه الخيل واكتفى لدخل معه من بني جنسه من ذلك الفرس، ولذلك يعدّ هذل النّوع ضروري جدّا لجلاء المعنى وتوضيحه.

ج- **التعريف بالعبارة**: ويعدّ هذا النّوع من التّعريف الصورة الثالثة من التعريف الاسمي، ويتميّز بأنّه يتجاوز الكلمة المفردة، كالمرادف أو الضدّ، والكلمة المخصّصة ليظهر في شكل عبارة أو جملة إلاّ

---

(1) تقنيات التعريف في المعاجم العربية المعاصرة، حلام الجيلالي، ص120.

(2) المعجم الوسيط، مادّة "نجذ"، ص902.

(3) نفسه، مادة "خيم"، ص267.

(4) نفسه، مادّة "حصن"، ص180.

(5) المعجم العربي الأساسي، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، دار لاروس، تونس، 1989، مادّة "شكس"، ص698.

(6) نفسه، مادّة "سمم"، ص272.

(7) نفسه، مادّة "سنن"، ص272.

أنّه لا يصل إلى التعريف التّام منطقيّا كان أم بنيويا، بحيث يضلّ قاصرا على تغطية كل خصائص المعرّف أو اسمه كما هو مستعمل في اللغة بين الناس في كثير من المداخل التي تحتاج إلى تعاريف دقيقة[1].

ومن أمثلة هذا النّوع من الشرح في المعاجم العربية مايلي:

- «المَطْعُ: ضَرْبٌ مِنَ الأَكْلِ بأَدْنَى الفَمِ، وَالتَّنَاوُلُ فِي الأَكْلِ بالثَّنَايَا وَمَا يَلِيهَا مِنْ مُقَدِّمَةِ الأَسْنَانِ»[2].

- «اللَّوْنُ: مَا فَصَلَ بَيْنَ الشَّيْءِ وَغَيْرِهِ»[3].

- «رَافِعَة: آلَةٌ تُرْفَعُ بِهَا الأَشْيَاء»[4].

وبهذه الأمثلة يتّضح لنا الفرق بين أنواع التعاريف الاسمية الثلاث، حيث إنّ التعريف بالكلمة المفردة يقوم على شرح معنى المدخل بكلمة واحدة وفقط وكأنّه يقول أنّ معنى المدخل يكتفي بهذه المفردة، أمّا التعريف بالمخصصّة فإنّه يضيف بعضا من الوصف والتحديد للمدخل لكي يتبيّن أكثر معنى المدخل، أمّا التعريف الّذي نحن بصدده الآن وهو التعريف بالعبارة فهو يقوم على كافّة أنواع الوصف والتّحليل، في حدود التعريف الاسمي، ليصل إلى المعنى المطلوب.

ثانيا: صور التعريف الاسمي في كتاب الفسر.

1)- التعريف بالكلمة المفردة في كتاب الفسر.

أ- التعريف بالمرادف: لم يخل كتاب "الفسر" من تقنية الشرح بالمرادف مثله مثل من سبقه وعاصره من المعجميين والذين اتكؤوا على مثل هذا النوع في الشرح، وتجدر الإشارة بداية إلى أنّ

---

(1) تقنيات التعريف في المعاجم العربية، حلاّم الجيلالي، ص121.

(2) العين، الخليل بن أحمد الفراهيدي، 27/2.

(3) المنجد في اللغة والأعلام، لويس معلوف اليسوعي، ص741.

(4) المعجم العربي الأساسي، المنظمة العربية للثقافة والعلوم، ص537.

"ابن جني" لم يكن من أولئك العلماء الذين يغالون في رفضهم لهذا النّوع من التعريف سواء في المعاجم أو في غيرها وله آراء كثيرة في ذلك، بل على العكس من ذلك فإننا نجده يتحدّث عن هذا الموضوع بالثناء وإن لم يسمّه "بالترادف" وخصص له بابا بأكمله سماه "تلاقي المعاني على اختلاف الأصول والمباني"[1]، وقد بدأه بقوله: «هذا فصل من العربية حسن كثير المنفعة قويّ الدلالة على شرف هذه اللغة، وذلك أن تجد للمعنى الواحد أسماء كثيرة فتبحث عن أصل كل اسم منها فتجده مفضي المعنى إلى معنى صاحبه»[2]، ويقصد "ابن جني" بذلك الألفاظ المترادفة التي هي مختلفة في اللّفظ ولكنّها متّحدة المعنى.

ومما يلي بعض من أنواع التعريف بالمرادف في كتابه "الفسر":

- «يَصُدُّ: يُرْجِعُ، وَالبَرْحَاءُ الشِدَّةُ وَالمَشَقَّةُ»[3]، إنّ هذا التّعريف للفظة الصَدّ ليس بتعريف إيجابي ذلك أنّ الصدّ هو الإرجاع بخشونة وعنف وكان الأولى أن يعرّف هذه اللّفظة بذكر صفات هذا الإرجاع لأنّ الاقتصار على الرّجوع هو تقصير في المعنى.

- «الخُلَّة: الصَّدَاقَةُ»[4].

- «المِرْطُ: الثّوْبُ»[5].

- «الرَّخَفَةُ: الزُّبْدَةُ»[6].

- «الفَيَّاشُ: المُفَاخَرَةُ»[7].

---

(1) ينظر: الخصائص، ابن جني، 113/2-133.

(2) نفسه، 113/2.

(3) نفسه، 29/1.

(4) نفسه، 43/1.

(5) نفسه، 433/2.

(6) نفسه، 463/2.

(7) الفسر، 305/2.

إنّ هذه التعاريف توضّح لنا مدى نقص الشرح وعدم وضوحه حيث إنّنا مثلا في لفظة "الرّخفة" وجدنا "ابن جني" يشرحها بلفظة أغرب منها وهي "الزّبدة"، كذلك يعاب عليه عدم إيضاح الفروق الدقيقة بين الألفاظ وشرحها بشكل تعسفي فـــ"الصديق" ليس هو "الخليل" أبدا فهناك فرق بينهما لأن الصداقة درجات وأعلاها درجة هو الخليل.

ولكن ربما لمعرفة "ابن جني" لهذا القصور في هذا النوع من التعريف المعجمي وجدناه كثيرا ما يرفق شرحه التّرادفي بشواهد قرآنية وحديثية وشعرية وأحيانا كثيرة يزاوج بين هذه الأنواع من أجل إيصال المبتغى و المعنى الدّقيق للّفظ والمقصود من تلك الكلمة في ذلك التّوظيف والسّياق، ومثال ذلك:

-«اسْتَحْوَذَ: اِسْتَوْلَى، قال تعالى: ﴿اِسْتَحْوَذَ عَلَيْهِمُ الشَّيْطَانُ﴾[1]، أَيْ غَلَبَ وَاسْتَوْلَى»[2].

ومثاله كذلك:-«الغابِرُونَ: البَاقُونَ،...قَالَ تَعَالَى: ﴿إلاَّ عَجُوزًا فِي الغَابِرِينَ﴾[3] أيْ البَاقِينَ، واللّهُ أَعْلَم...قَالَ الهُذَلِي:

وَمُبَرَّإ مِنْ كُلِّ غُبَّرِ حَيْضَةٍ***وَفَسَادِ مُرْضِعَةٍ وَدَاءٍ مُغْيَلِ»[4].

وبذلك نرى "ابن جني" أتى بشاهدين في نفس السياق لتعريف المفردة ولتحديد المعنى الدّقيق لها.

ب- التعريف بالضدّ: أمّا عن التعريف بالضدّ عند "ابن جني" في كتابه "الفسر" فإنّنا نجد مجموعة من التعاريف القائمة على هذا الأساس، ولكن هذه التعاريف تعدّ قليلة جدّا مع ما حواه الكتاب من تعاريف اسمية أخرى، وفيما يلي بعض النماذج من التعاريف الضدّية:

---

[1] سورة المجادلة، جزء من الآية رقم19.

[2] الفسر، 13/2.

[3] سورة الشعراء، الآية رقم171.

[4] الفسر، 189/1.

- «الجِدُّ: ضِدُّ الهَزَلِ»[1].

- «البَارِحُ: ضِدُّ السَّانِحِ»[2].

- «الغَبَاوَةَ: ضِدُّ الفِطْنَةِ»[3].

إنّ هذه الأمثلة تبين لنا أنّ "ابن جني" اكتفى بالضدّ كمكافئ اسمي للمدخل المراد تعريفه، وكان الأولى أن يعرّف هذه الألفاظ بمرادفها الّذي هو أقرب إليها من الضد، ثمّ يذكر أضدادها زيادة في الإفادة.

- «قَاعٌ مُجَذَّبٌ: إذَا لَمْ يَكُنْ فِيهِ نَبْتٌ، وَهُوَ مِثْلُ المَرْتِ، وَضِدُّهُ الخَصِيبُ»[4]، في هذا المثال يتبيّن أنّ "ابن جني" لم يطمئن للتّعريف بالضد فقط فأضاف تعريف بالمثال وبالعبارة وذلك لما تتطلّبه الكلمة من توضيح.

- «قَرَّتْ عَيْنُهُ: أيْ بَرَدَتْ وَهُوَ ضِدُّ سَخَنَت وَذَلِكَ أنَّ دَمْعَ الفَرَحِ بَارِدٌ وَدَمْعَ الحُزْنِ حَارٌّ»[5].

في هذا المثال كذلك لا يكتفي "ابن جنّي" بالشرح بالضدّ وإنّما يذكر لنا سبب التّسمية، وهذا مفيد لأنّه لو اكتفى بالضدّ لبقي الأمر مبهما.

هذه الأمثلة تعدّ معظم ما توصّلنا إليه في الكتاب، وربّما هذه القلّة توضّح مدى عدم ثقة "ابن جني" لمثل هذه التقنية في الشرح ذلك أنّه تعريف قاصر غير وافٍ للمعنى.

---

(1) الفسر، 982/1.

(2) نفسه، 29/1.

(3) نفسه، 995/1.

(4) نفسه، 119/1.

(5) نفسه، 98/1.

2)- التعريف بالكلمة المخصّصة: ولقد تبنّى "ابن جني" هذا النوع من التعريف، ويمكن القول إنّه كما تميز فسره بكثرة الشروح المرادفة كذلك تميز بكثرة شروحه بالكلمات المخصّصة ومن أمثلة ذلك:

- «العَذْلُ: أَحَرُّ العِتَابِ وَأَمَضُّهُ»[1].

حيث إنّ العَذْلَ هو ليس العتاب وفقط وإنّما هو العتاب الشّديد.

- «المُهْجَةُ: خَالِصُ النَّفْسِ»[2].

- «الدَّنِفُ: الشَّدِيدُ المَرِضِ»[3].

- «الوَحْفُ: الكَثِيرُ المُلْتَفُّ»[4].

- «الوَسَنُ والسِّنَةُ: شِدَّةُ النُّعَاسِ»[5]، وهذه الأمثلة توضّح أنّ التعريف المخصّص هو نوع من الشرح يلجأ إليه المعجمي حين يريد أن يعطي للّفظ المعرّف خصوصيته ويميّزه عن باقي المترادفات، فالسِّنَة هي من مرادفات النّعاس ولكنّها ليست النّعاس وإنّما هي قوّته وشدّته.

وعلى الرّغم من أهمية هذا النّوع من التعريف إلاّ أنّه يظلّ محدودا لا يفي بالغرض ، فالفرس لا تعرّف الخيل، والذّكر من الخيل لا يعرّف الحصان، وأكثر ما يجعل هذا النّوع من التعريف قاصرا مع ألفاظ الذّوات التي تحتاج إلى ذكر أكثر من خاصيّة لتعريفها، أو إلى إثبات صورة لها أو رسم توضيحي أو سياق[6].

---

[1] الفسر، 24/1.

[2] نفسه، 32/1.

[3] نفسه، 53/1.

[4] نفسه، 436/2.

[5] نفسه، 649/3.

[6] ينظر: تقنيات التعريف في المعاجم العربية المعاصرة، حلاّم الجيلالي، ص12.

3)- التعريف بالعبارة: وقد ضمّن "ابن جنّي" كثيرا من هذا النّوع من الشّرح في كتابه "الفسر"، ومن أمثلة ذلك:

- «الكُمِيُّ: الشُّجَاعُ الّذي قَدْ اسْتَأْسَرَ مَوَاضِعَ خَلَلِهِ إمَّا بِسلاَحِهِ أو بشَجَاعَتِهِ لِثَقَافَتِهِ وَحِذْقِهِ»[1].

- «الصِّعْدَةُ: القَنَاةُ الّتي تَنْبُتُ مُسْتَوِيَةً فَلاَ تَحْتَاجُ إلى تَقْوِيمٍ»[2].

- «الدَّوَالُ: المُدَاوَلَةُ وَتَنَاوُل الشَيْءِ بَعْدَ الشَيْءِ»[3].

- «النَّدُسُ: البَحَّاثُ عَنِ الأُمُورِ العَارِفُ بِهَا»[4].

والأمثلة على هذا النّوع كثيرة، ولكن تجدر الإشارة إلى أنّ "ابن جني" كثيرا ما كان يمزج أنواع التعاريف الاسمية مع بعضها البعض، وكأنّه يقول أنّ جلاء الشرح والمعنى لا يمكن أن يكون إلاّ بتعداد وتنويع طرق الشرح ، فنجده مثلا يذكر المرادف ثمّ يتبعه بالضدّ، من ذلك:

- «القُرَّةُ: بَرْدُ العَيْنِ، وَقَرَّتْ عَيْنُهُ: أيْ بَرَدَتْ (وهو تعريف ترادفي)، ضِدُّ سَخَنَتْ (تعريف بالضدّ)»[5].

كذلك قد نجده يذكر شرحا مخصّصا للمدخل أو عبارة ثمّ يتبعها بدلالتها الاشتقاقية مبيّنا أصل تسميتها بذلك الاسم، من ذلك:

- «الكُمِيُّ: الشُّجَاعُ الّذي قد استأسر موَاضِعَ خَلَلِه،...وَسُمِيَّ الكُمِيُّ كُمِيًّا لاستَارِ خَلَلِهِ كَمَا قِيلَ بُهْمَةً لاسْتِبْهَامِ أمْرِهِ عَلَى قَرَنِهِ»[6].

---

(1) الفسر، 1/54-55.

(2) نفسه، 1/78.

(3) نفسه، 2/38.

(4) نفسه، 2/241.

(5) نفسه، 1/98.

(6) نفسه، 1/55.

وكحوصلة لما تقدّم ، فإنّنا نقول إنّ كتاب "الفسر" لـــ"ابن جني" قد ضمّ كلّ أنواع التعريف الاسمي (التعريف بالمرادف، بالضدّ بالمخصص، بالعبارة)، وقد دأب فيه الشّارح دأْبَ المعجميين المعاصرين له والّذين كانوا يتفنّنون بإيراد المعلومات حول اللّفظ سواء بذكر مرادفه أو ضدّه، أو حتّى السّمات الوصفية الخاصّة به.

وبذلك فإنّ النّوع الأوّل من أنواع التعاريف المعجمية نجده حاضرا بقوّة في الكتاب، وذلك راجع إلى بساطته وشهرة استعماله في العصور الأولى من بناء المعجم العربي.

المبحث الثاني: التّعريف البنيوي .

التحليل البنيوي منهج وصفي يسعى إلى دراسة اللغة كنظام من العلاقات القائمة بين عناصرها، ويقوم في الدّرس المعجمي على أساس تحليل المفردات إلى مجموعة من البنى أو الأنظمة تتألّف من عناصر تكتسب معانيها من خلال علاقاتها بعضها ببعض، فالمدخل المعجمي في إطار هذا المنهج يكتسب معناه من خلال مكوّناته البنيوية أو المفهومية التي ترتبط بغيره من المفردات[1].

وسمي هذا المنهج بالبنيوية لأنّ "سوسير" SAUSSUR استطاع أن يوضّح لأوّل مرّة الأهمية الكبرى للبنية أو التركيب داخل اللغة[2]، وأوضح أنّ اللّغة تتكوّن من وحدات صغيرة هي الأصوات تتجمّع في التركيب طبقا لنظام معين لتؤلّف المورفيمات التي توضع بدورها في تركيب معيّن لتكوّن الكلمات التي تنتظم في جمل مفهومة[3].

ونعثر في شرح المفردات في المعاجم العربية القديمة والحديثة على ملامح ثلاث نظريات دلالية:

1- النظرية التوزيعية.

2- نظرية الحقول الدلالية.

3- النظرية السياقية.

---

[1] تقنيات التعريف في المعاجم العربية، حلاّم الجيلالي، ص155.

[2] ينظر: علم اللغة العام، فرديناند دي سوسير، ترجمة يوئيل يوسف عزيز، دار آفاق عربية، دط، بغداد-العراق، دت.

[3] علم اللغة وصناعة المعجم، علي القاسمي، ص144.

أوّلا: التعريف التوزيعي.

1)- النظريّة التوزيعية والمعجم.

لقد تجسّدت النظرية التوزيعية في مجال المعجم خاصة في طرق التعريف، فتبنّى المعجميون عن معرفة أو عن غير معرفة طريقة التعريف التوزيعي، والّذي يقوم على اعتبار مجموعة السياقات التي يمكن لعنصر لغوي أن يستخدم فيها[1]، أي تفريق الكلمة المدخل على مجموعة من الأسيقة المختلفة مع المعاوضة للوقوف على دلالتها، وينبثق هذا التعريف من منهج التحليل التوزيعي الذي يعرف الوحدات المفرداتية من خلال الموقع الذي توزّع ضمنه الكلمة، وليس على أساس وظيفتها العامّة ويتم ذلك بواسطة الإحلال والإبدال والمعاوضة، مع ترصّد المواضع التي تظهر فيها الكلمات الأخرى التي تشترك معها في النّسق اللّساني، حيث تستبدل كلمة مع أخرى أو كلمة في جملة لتظهر الصفات التي تربطها بها أو تفصلها عنها[2]، ويتم ذلك عبر مراحل وهي[3]:

1- حصر المفردات المراد تعريفها، سواء أكانت ضمن حقل دلالي متجانس أم من المترادفات، أم المشترك اللّفظي، أم المتباينات.

2- رصد الأسيقة التي يمكن أن ترِد فيها أو لا ترِد.

3- توزيع المداخل المراد تعريفها على هذه الأسيقة أو الكلمات عن طريق المعاوضة والإحلال والإبدال.

4- تحديد الدّلالات الخاصة بكل مدخل حسب التوزيع الذي يميزها عن الدلالات الأخرى.

---

(1) معجم المصطلحات اللغوية، منير البعلبكي، دار العلم للملايين د/ط، بيروت لبنان، 1999، ص156.

(2) تقنيات التعريف في المعاجم العربية، حلاّم الجيلالي، ص175.

(3) الألسنية وعلم اللغة الحديث، ميشال زكريا، ص15.

وبذلك يمكن القول إنّ التعريف التوزيعي هو الموقع الذي تحتله الكلمة من حيث تآلفها أو تنافرها مع الأسيقة المقترحة لتظهر دلالاتها الحقيقية أو المجازية ومجالات استعمالها.

وتجدر الإشارة إلى أن التحليل التوزيعي يختلف كل الاختلاف عن النظرية السياقية، ويكمن هذا الاختلاف في[1]:

1- التحليل التوزيعي منهج قائم بذاته، بينما النظرية السياقية وسيلة مساعدة.

2- التعريف في المنهج التوزيعي يتم عن طريق توزيع الكلمة على أسيقة بعدية على أساس المعاوضة، أمّا في النظرية السياقية فيكتفي المعجمي بتجميع الأسيقة القبلية التي وردت فيها الكلمة لا تلك التي يمكن أن ترد فيها.

3- التحليل التوزيعي يتم خارج المعجم لضبط التعريف ولا يسجّل تدعيما للتعريف مثل الأسيقة والشواهد.

ولقد ظهرت بعض بوادر هذا المنهج في الدّرس المعجمي العربي، ومن أمثلته في المعاجم القديمة ما يلي:

- «قَعَدَ: القَافُ والعين والدَّال، أصْلٌ مطَّرِدٌ مُنْقَاسٌ لاَ يُخْلِفُ، وَهُوَ يُضَاهِي الجُلُوسَ وَإِنْ كَانَ يُتَكَلَّمُ فِي مَوَاضِعَ لاَ يَتَكَلَّمُ فِيهَا بالجُلُوس»[2].

أمّا في المعاجم الحديثة فيقرّ "حلاّم الجيلالي" بعد تحليله لمجموعة من الأمثلة أنّ التعريف التّوزيعي في المعاجم العربية القديمة والمعاصرة قاصر جدّا وكثيرا ما نجد المعجميين يكتفون بالتعريف

---

[1] تقنيات التعريف في المعاجم العربية، حلاّم الجيلالي، ص175.

[2] ينظر: مقاييس اللغة، أحمد ابن فارس، ص108، ويفصل في هذه القضية في كتابه "الصاحبي في فقه اللغة" حيث نجده يقول: «إنّ في "قعد" معنى ليس في "جلس"، ألا ترى أنا نقول: قام ثم قعد، وأخذه المقيم والمقعد وقعدت المرأة عن الحيض،(-) ونقول لناس من الخوارج قعد، ثم نقول: كان مضجعا فجلس، فيكون القعود من قيام، والجلوس من حالة هي دون الجلوس، لأنّ الجلس المرتفع، فالجلوس ارتفاع عما دونه»، ينظر: الصاحبي في فقه اللغة وسنن العربية في كلامها، ابن فارس، تح مصطفى الشويمي، دط، مؤسسة بدارات للطباعة والنشر، بيروت-لبنان، 1963، ص97.

السياقي ولا يهتمون بالتوزيعي، وبذلك فإنّ هذا التعريف لا تزال تطبيقاته المعجمية بطيئة وحذرة وذلك لأنّ مسألة توزيع المداخل على سياقات بعدية تقنية صعبة ومعقّدة، كما أنّها غير مضمونة النتائج لأنّها تتطلّب العشرات من النّماذج للمدخل الواحد، مع إخضاعه لمسألة المعاوضة، مما يتطلّب بنكا من الصيغ والتعابير المرصودة في الحواسيب والأجهزة المعلوماتية، أضف إلى ذلك أنّ المعنى في ظلّ هذا التوزيع يظلّ غالبا معطى حدسيا من معطيات التجربة ولا يمكن البثّ في دلالة ما إلاّ بعد توزيع المدخل على كلّ الأسيقة المحتملة[1].

2)- التعريف التوزيعي في كتاب "الفسر".

أمّا عن التعريف التوزيعي في كتاب"الفسر" لـــ"ابن جني" فإنّنا نجد بعضا من الأمثلة على ذلك وهي:

- «الجَوْنَةُ: قَالَ الأَصْمَعِي: إِنَّمَا تُسَمَّى الجَوَنَةَ وَقْتَ مَغِيبِها (أي الشّمس) لِمَا يَرَى فِيهَا مِنَ السَّوَادِ، فَيُقَالُ: غَابَتِ الجَوْنَةُ ولاَ يُقَال طَلَعَتِ الجَوْنَة، ويُقَال الغَزَالَةُ للشَّمْسِ وَقْتَ طُلُوعِهَا، وَيُقَالُ طَلَعَت الغَزَالَة ولاَ يُقَال غَابَتِ الغَزَالَةُ»[2].

إنّ هذا الشرح يوضّح مدى وجود قواعد التعريف التوزيعي في هذا المثال، حيث قام "ابن جني" بعملية المعاوضة والإحلال لكل من لفظة الطلوع والغزالة، فبيَّن السياق الذي يمكن استخدامه للفظة "الغزالة"، كما حدّد الموقف الذي تطلق فيه لفظة "الجونة" عن طريق الإحلال والمعاوضة، وهو أساس التعريف التوزيعي.

---

[1] تقنيات التعريف في المعاجم العربية المعاصرة، حلاّم الجيلالي، ص176.

[2] الفسر، 71/1.

- «الجُثَّةُ: جِسْمُ الرَّجُلِ فأَمَّا القَائِمُ فَيُقَالُ لَهُ رَأَيْتُ قِمَّتَهُ لاَ رَأَيْتُ جُثَّتَهُ، وَقَالَ أبو الخطاب الأَخْفَش: لاَ أَقُولُ جُثَّةَ الرَّجُلِ إلاَّ لِشَخْصِهِ عَلَى سَرْجٍ أَوْ رَحْلٍ...»[1].

هنا يحدد "ابن جني" بدقة معنى لفظ "الجثة" وبيَّن الفرق بينها وبين لفظة أخرى تعوضها هي لفظ "القمة".

- «رَجُلٌ شُجَاعٌ مِنْ قَوْمٍ شَجْعَا، ولاَ يُقَالُ شُجْعَانٌ»[2].

- «هَوْجَاءُ تَرْمِي بِنَفْسِهَا فِي السَّيْرِ، ولاَ يُوصَفُ بِهِ الذَّكَرَ فَيُقَالُ البَعِيرُ أَهْوَجُ»[3].

- «الصِّفْرُ: الخَالِيَةُ، قال أَبُو حَاتم: ولا يقال: يدي صِفْرَةٌ، أَيْ: لا تَدْخُلُ فِيهِ الهَاءُ لِلْمُؤَنَّثِ، قال: وكَذَلِكَ أَيْدٍ صِفْرٌ، ويقال: صَفَرَتْ تَصْفَرُ صَفَراً، وهي صِفْرٌ»[4].

إنّ هذه الأمثلة يمكن أن إدراجها ضمن التعريف التوزيعي الصرفي.

هذه هي كل الأمثلة التي تمّ حصرها من كتاب "الفسر"، وهذا ما يبين قلّة استخدام التعريف التوزيعي وعدم استغلاله استغلالا كاملا، وهذا لا ينطبق على كتاب "الفسر"لـــ "ابن جني" فقط، وإنّما على كل المعاجم، إذ أنّ التحليل التوزيعي ما زالت تطبيقاته المعجمية بطيئة وحذرة وإن كان يعتبر أداة متطوّرة في بناء التعاريف المعجمية، نظرا لعدّة اعتبارات من ضمنها أنّ مسألة توزيع المداخل على سياقات بعدية تقنية صعبة ومعقدة، كما أنّها غير مضمونة النّتائج دائما، لأنّها تتطلّب عشرات النّماذج للمدخل الواحد، مع إخضاعها لمسألة المعاوضة، ممّا يتطلّب بنكا من الصيغ والتعابير المرصودة في الحواسيب والأجهزة المعلوماتية[5].

---

(1) الفسر، 500/3.

(2) نفسه، 350/2.

(3) نفسه، 102/3

(4) نفسه، 155/2.

(5) تقنيات التعريف في المعاجم العربية المعاصرة، حلاّم الجيلالي، ص176.

ثانيا: التعريف بالسياق.

1)- النظرية السياقيّة والمعجم.

يقصد بالسياق المثال السياقي في علوم اللغة كل ما يسبق العنصر أو يليه في كلام أو نص، سواء كان صوتا أم كلمة أم جملة، ويهدف في المجال المعجمي إلى تحديد معنى الكلمة من خلال التركيب الذي تقع فيه، بتحليل العناصر اللغوية السابقة واللاّحقة[1].

وبذلك فإنّ السياق هو ذلك المحيط الذي يحيط أساسا بالكلمة أو المدخل المعجمي مستعملا في نص معيّن، فيدعى سياقا ضيّقا إذا سبق الكلمة المعيّنة أو لحق بها كلمة واحدة، وفي المقابل هناك سياق واسع وهو يتعلق بالكلمة أي المدخل المفرد أو المركّب أو المعقّد في نطاق ما يسبقها وما يلحقها، ممّا يمكن أن يكون جملة أو فقرة[2].

فالسياق يقوم بتحديد دلالات اللفظة على وجه الدقّة، وبواسطته تتجاوز كلمات اللغة حدودها الدّلالية المعجمية المألوفة لتفرز دلالات جديدة، قد تكون مجازية أو إضافية أو نفسية أو غيرها[3].

وللأمثلة السياقية وظائف متعدّدة تساعد في بناء التعريف وتوضيحه، نجمل أهمها فيما يلي:

1- تمييز الدّلالة المركزية للمداخل عن الدّلالات السياقية المختلفة في المجالات المتعدّدة، إذ لا يكفي العثور على الكلمة وتعريفها الدّلالي المحض؛ بل يجب أن تكون متصلة بغيرها لكي يستعين معناها من فحوى الجملة ومغزاها[4].

---

(1) تقنيات التعريف في المعاجم العربية المعاصرة، حلاّم الجيلالي، ص187.

(2) المعجمية؛ مقاربة نظرية ومطبّقة، رشاد الحمزاوي، ص244.

(3) علم الدلالة التطبيقي في التراث العربي، هادي نهر، تقديم علي الحمد، ط1، دار الأمل للنشر، الأردن، 2007، ص236.

(4) علم اللغة وصناعة المعجم، علي القاسمي، ص173.

2- ضبط الاستخدام الفعلي للكلمة ونوعيتها في النظام اللّساني كالتّبادلات الصوتية والصيغ الصرفية والتراكيب النحوية مثل اللّزوم والتعدّي.

3- إثراء منهج التعريف المستثمر كوسيلة مساعدة لضبط دلالات الكلمات الأكثر تجريدا كالألفاظ البنائية، والمتعدّدة دلاليا لتقريب الفهم ومنع التداخل.

4- إدماج المدخل في الخطاب، وذلك بنقل المدخل من سكون الإفراد إلى حركة التسييق، لجعل القارئ يقف على نصّ حي يوضح الخصائص الأسلوبية والدّلالية للمداخل ضمن الخطاب.

5- إبراز الاستخدام الآني والتطوّري التعاقبي للدّلالات.

6- تأكيد مرجعية المدخل في اللسان[1].

وحسبنا في الأخير أن نذكر قول "ليونز" LIYONZ الذي يؤكد فيه أنّ المعنى ككل يكمن بربط التعابير اللفظية بالملموسات المادّية؛ والّذي يتأتى عن طريق السياق، حيث يقول: «الدلالة هي العلاقة القائمة بين التعابير والكيانات المادية في العالم الخارجي»[2]، وبذلك فإنّ "ليونز" يرى أنّ المعنى لا يكتمل إلاّ عن طريق ربط المجرّد بالمادي أي ربط المقولات بالأسيقة الواردة فيه.

ولقد استثمرت المعاجم العربية هذا النوع من التعريف سواء قديما أو حديثا، ومما جاء في هذا النوع مثلا:

- «عَطِبَ الشَّيْءُ يَعْطَبُ عَطَبًا، أَيْ: هَلَكَ...وَيُقَال: أَجدْ رِيحَ عُطْبَةٍ، أَيْ رِيحَ خِرْقَةٍ، أَوْ قُطْنَةٍ مُحْتَرِقَةٍ»[3].

---

[1] تقنيات التعريف في المعاجم العربية، حلاّم الجيلالي، ص189.

[2] اللغة والمعنى والسياق، جون ليونز، ترجمة عباس صادق الوهاب، مراجعة يوئيل عزيز، ط1، دار الشؤون الثقافية العامة، العراق، 1987، ص63.

[3] العين، الخليل بن أحمد الفراهيدي، 20/2.

- «ثَوَى بالمَكَانِ، وَفِيهِ ثَوَاءً، وَثُوِيًّا: أَقَامَ وَأَطَالَ الإِقَامَةَ،...وَيُقَال: ثَوَى فُلاَنٌ فِي التُّرَابِ: قُبِرَ...»[1].

- «سَوَّدَ يَسْوَدُّ سُودًا: صَارَ لَوْنُهُ كَلَوْنِ الفَحْمِ، "وَضَعَ الفَحْمَ فِي الكَانُون فَسَوَّدَتْ يَدَاه"»[2].

وبذلك فإنّ المعاجم قامت بشرح الكلمات وتسييقها لتوضيح طريقة استخدامها.

2)- التعريف السّياقي في كتاب "الفسر".

أمّا عن التعريف السياقي في كتاب "الفسر" لـــ"ابن جني" فإننا نقر بداية أننا وجدنا كما كبيرا من التعاريف من هذا النوع، وهذا ما يؤكد أنّ "ابن جني" كان مع الشرح المقترن بالسياق كنوع من أنواع الدقّة في التعريف لجلاء المعنى ووضوحه، ومن أمثلة ذلك:

- «هَبْ: اجْعَلْ، يُقَال وَهَبَنِي اللَّه فِدَاك أَيْ جَعَلَنِي فِدَاكَ»[3].

- «الهُجْرُ: الفُحْشُ...، يُقَال: هَجَرَ المَرِيضَ فِي مَنْطِقِهِ، إِذَا هَذَى وَأَهْجَرَ الرَّجُلَ إِذَا جَاء بِالخَنَا فِي مَنْطِقِهِ، وَ يُقَال: تَكَلَّمَ فُلاَنٌ بِالمَهَاجِرِ وَهُوَ الكَلاَمُ القَبِيحُ»[4].

- «الهُبَاءُ: الغُبَارُ، يُقَال: تُرْبٌ هَابٍ أَيْ ذِي هَبْوَةٍ، وَأَهْبَى الفَرَسُ وَغَيَّرَ التُّرَابَ إِهْبَاءً إذا أَثَارَ الغُبْرَةَ»[5].

---

(1) المعجم الكبير، مجمع اللغة العربية، ط1، مطبعة روزاليوسف الجديدة، القاهرة-مصر، 1412/1992هـــ، 370/3.

(2) المحيط، معجم اللغة العربية، أديب اللجيمي، دار المحيط، باريس، 1993، 722/3.

(3) الفسر، 49/1.

(4) نفسه، 60/1.

(5) نفسه، 66/1.

- «البَابَةُ: الغَايَةُ، تَقُول هَذِهِ بَابَتُكَ أيْ غَايَةُ مَا تَحْتَاج إلَيْه»[1].

- «المَيْطُ: الدَّفْعُ، ومنهُ القَوْمُ فِي هِيَاطٍ ومِيَاطٍ، فَالهِيَاطُ: الصِيّاحُ، والمِيَاط: الدَّفْعُ»[2].

- «السَّحْنَاءُ: الهَيْئَة: يُقَال: إنَّهُ لَحَسَنُ السَّحْنَةِ وَالسَّحْنَاءُ، وَجَاءَتْ فَرَسُه مُسْحَنَةٌ، أَيْ حَسَنَةُ المَنْظَرِ»[3].

ومنه، فإنّه باستقراء هذه الأمثلة يتبين لنا مدى الاستفادة من التعريف السياقي في فهم دلالة اللّفظ المجرّد، ف"الميط" و"البابة" و"الهباء" لا يتعرّف إلى معناه الدقيق إلاّ إذا دخلت في السياق، كذلك يتبين لنا صحة ما ذكرناه من أنّ هناك تباينا بين التعريف التوزيعي الذي يذكر المحيطات اللفظية سواء كانت ممكنة أو غير ممكنة، والتعريف السياقي الذي يهتم بالمحيطات الدّالة الممكنة الموجودة قبلا في عقول المتكلمين.

ثالثا: التعريف بالحقل الدلالي.

1)- نظرية لحقول الدلالية والمعجم.

نقصد بالحقل الدّلالي أو المجال الدّلالي مجموعة من الكلمات المتقاربة في معانيها يجمعها صنف عام مشترك بينها[4].

ولذا يعرف "ستيفن أولمان" الحقل الدلالي على أنّه: «قطاع متكامل من المادة اللغوية يعبّر عن مجال معيّن من الخبرة»[5]، أما "جون ليونز" فيرى أنّ الحقل الدلالي هو مجموعة جزئية لمفردات اللغة[6].

---

(1) الفسر، 147/1.

(2) نفسه، 153/1.

(3) نفسه، 138/1.

(4) مقدمة في علمي الدّلالة والتخاطب، محمد محمد يونس، دار الكتب الجديدة، ط1، دت، ص71.

(5) علم الدلالة، أحمد مختار عمر، ص79.

(6) نفسه، ص79.

ويذهب جورج مونان إلى أنّه: «مجموعة من الوحدات المعجمية التي تشتمل على مفاهيم تندرج تحت مفهوم عام يحدده الحقل»[1].

إن هذه التعاريف تدل على أن الحقل هو قطاع عام ومفاهيم جزئية ترتبط دلاليا؛ وبذلك فإنّ الحقل الدّلالي يتكوّن من مجموعة من المعاني أو الكلمات المتقاربة التي تتميّز بوجود عناصر أو ملامح دلالية مشتركة؛ إذ تكتسب الكلمة معناها في علاقاتها بالكلمات الأخرى؛ لأنّ الكلمة لا معنى لها بمفردها بل إنّ معناها يتحدّد ببحثها مع أقرب الكلمات إليها في إطار مجموعة واحدة[3] . وهذا ما عبّر عنه "فندريس" قائلا: «إنّ الذهن يميل دائما إلى جمع الكلمات، وإلى اكتشاف عرى جديدة تجمع بينها، فالكلمات تتبّث دائما بعائلة لغوية»[2].

فنظرية الحقول الدّلالية تقوم على أساس مجموعة كلمات ترتبط دلالتها وتوضع تحت لفظ عام يجمعها، ويكون مبدؤها التقابل بين هذه الكلمات[3].

ولذلك فلكي نفهم معنى كلمة يجب أن نفهم كذلك مجموعة الكلمات المتصلة بها دلاليا، ولذلك عرّف "ليونز" معنى الكلمة بأنه: «محصلة علاقاتها بالكلمات الأخرى في داخل الحقل المعجمي»[4].

ويتفق أصحاب هذه النظرية على جملة من المبادئ منها[5]:

- إنّ وحدة المعجم المفردة لا تنتمي إلى أكثر من حقل.
- لابدّ لكل وحدة معجمية أن تسجل انتماء لحقل معيّن.
- لابدّ من اعتماد السّياق الذي يضم المفردة.
- لابدّ من الارتكاز على معيارية القواعد (النحو).

وقد وسّع بعضهم مفهوم الحقل الدّلالي ليشمل الأنواع الآتية[6]:

---

(1) أصول تراثية في نظرية الحقول الدّلالية، أحمد عزوز، دط، منشورات اتحاد الكتاب، دمشق–سوريا، 2002، ص11.

(2) اللغة، جوزيف فندريس، تحقيق عبد الحميد الدواخلي ومحمد القصاص، مكتبة الأنجلو مصرية، دط، القاهرة–مصر، دت، ص253.

(3) التطورات المعجمية والمعجمات اللغوية العامة العربية الحديثة، صافية زفنكي، منشورات الثقافة، دط، دمشق–سوريا، 2007، ص29.

(4) علم الدلالة، أحمد مختار عمر، ص80.

(5) المعجم الوصفي لمباحث علم الدلالة العام، عبد القادر عبد الجليل، دار الصفاء، ط1، 2000، ص183.

(6) علم الدّلالة، أحمد مختار عمر، ص80–81.

1- الكلمات المترادفة والكلمات المتضادة، وقد كان "جولز" أوّل من اعتبر ألفاظ المترادفات والتضاد من الحقول الدّلالية.

2- الأوزان الاشتقاقية، وأطلق عليها اسم الحقول الدّلالية الصرفية.

3- أجزاء الكلام وتصنيفاتها النّحوية.

4- الحقول السنتجماتية، وتشتمل مجموعات الكلمات التي تترابط عن طريق الاستعمال، ولكنّها لا تقع أبدا في نفس الموقع النّحوي.

وتتميز هذه النظرية بمميزات أهمها ما يلي[1]:

- الكشف عن العلاقات الدّلالية وأوجه الشّبه والخلاف بين الكلمات التي تنضوي تحت حقل معيّن، وبينها وبين المصطلح العام الذي يجمعها، وإذا كان أقصى ما يحققه معجم تقليدي هو أن يصنّف الكلمات في ترتيب هجائي، ويسرد كل معاني الكلمة؛ فإن معجم الحقول الدّلالية يعالج المجموعات المترابطة من الكلمات التي تنتمي إلى مجال معيّن مثل الأسلحة عند العرب، أو الأواني أو الأشربة...الخ.

- إنّ جمع الكلمات داخل الحقل الدّلالي وتوزيعها يكشف عن الفجوات المعجمية التي توجد داخل الحقل.

- إنّ هذا التحليل يزوّدنا بقائمة من الكلمات لكل موضوع على حدة، كما يمدنا بالفروق اللّغوية الدقيقة لكلّ لفظ، الأمر الذي يسهّل على المتكلّم أو الكاتب في موضوع معيّن اختيار ألفاظه بدقة وانتقاء الملائم منها لغرضه.

إنّ الرابط الذي نجده متكرّرا بين مصطلحات علم الدلالة يؤكد لنا أنّ هذا العلم متيّن في علاقاته الداخلية المبنية على بنية اللغة المتكاملة من صوت وصرف ونحو وبلاغة، والتشابه في أنواع الدلالات يؤكد أيضا الدور الذي تلعبه تلك المصطلحات التي بني عليها علم الدلالة، ولهذا نجد أنواع الحقول الدلالية هي نفسها في أنواع الدلالة وهي:

[1] دراسات في الدلالة والمعجم، رجب عبد الجواد إبراهيم، ص26.

أ- الحقول الدلالية الصرفية: وهي تضم الأوزان الصرفية تحت وزن واحد رئيس مثل:عَلِمَ هو فعل ماضي رأس الحقل الدلالي الذي يضم مشتقات تلك الكلمة أو الفعل مثل: يعلم، وأعلم، ومعلم، معلوم، علام، علم، علامة، وغيرها من الأوزان الاشتقاقية لهذه الكلمة لذلك لها تسمية أخرى وهي: الحقول الاشتقاقية والأوزان الاشتقاقية. نجد هذا النوع في التآليف العربية منها ما ألّفه "قطرب" و"الزجاجي" بعنوان "فعلت وأفعلت".

ب- الحقول الدلالية النحوية: وتشتمل أجزاء الكلام وتصنيفاته النحوية مثل: الكلام، اسم وفعل وحرف والاسم يضم المشتق وغير المشتق أو الجامد. والفعل: ماضي ومضارع، وأمر، والحرف عامل وغير عامل، وحرف رفع وحرف نصب وحرف جر وحرف جزم، وزائد وغير زائد...الخ.

ج- الحقول المترادفة والمتضادة: ويقصد بالحقول المترادفة هي: الألفاظ التي تنضوى تحت لفظ واحد، وتكون متشابهة الدلالة مختلفة اللفظ مثل أسماء مكة وهي[1]: (أم القرى، وأم رحم...)، وفي المقام نفسه توجد لغات خاصة بأسماء الرسول (صلى الله عليه وسلم) ومعانيها، أو أسماء المدينة المنوّرة.

وهذه الكلمات هي مرادفات لاسم مكة المكرمة، وأما الحقول الدلالية المتضادة، فهي تضم تحت كلمة واحدة كلمات أخرى وكلمة واحدة مضادة لرأس الحقل الدلالي مثل (حسن بسن)، (وشيطان، ليطان)، أو بما يسمى بالإتّباع اللّغوي...الخ.

د- حقول التوارد: ويقصد بالتوارد: أن يعرض الكلمات وما يرد مع بعضها الآخر وما لا يرد مع بعض ثالث. وسماها "تمام حسان " بـــ "التضام" وخصّه «بالطرق الممكنة في رصف جملة ما فتختلف طريقة منها عن الأخرى تقديما وتأخيرا وفصلا ووصلا ويمكن أن نطلق على هذا الفرع

[1] مصطلحات الدلالة العربية، جاسم محمد عبود، دار الكتب العلمية، ط1، بيروت-لبنان، 2007، ص223.

من التضام اصطلاح التوارد، وهو بهذا المعنى أقرب إلى اهتمام دراسة الأساليب التركيبية البلاغية الجمالية»[1].

ومثال حقول التوارد: جلالة هي للملك وكلمة صديق تتوارد مع الوفي، والحميم والمخلص، ونهر "دجلة" يذكر مع "الفرات" أي أشبه بالمصاحبات اللغوية مثال: حسن بسن، شيطان ليطان، أو بما يسمى بالإتباع اللغوي[2].

وهناك تقسيم آخر وهو تقسيم "أولمان" للحقول الدلالية حيث قسمها إلى ثلاثة أنواع وهي[3]:

1- الحقول المحسوسة المتصلة: ويمثلها نظام الألوان في اللغات، فمجموعة الألوان امتداد متصل يمكن تقسيمه بطرق مختلفة حيث تختلف هذه اللغات في هذا التقسيم.

2- الحقول المحسوسة ذات العناصر المنفصلة: ويمثلها نظام العلاقات الأسرية، فهو يحوي عناصر تنفصل واقعا في العالم غير اللغوي، وهذه الحقول كسابقتها يمكن أن تضاف بطرق متنوعة وبمعايير مختلفة.

3- الحقول التجريدية: ويمثلها ألفاظ الخصائص الفكرية، وهذا النوع من الحقول يعد أهم من الحقلين السابقين نظرا للأهمية الأساسية للغة في تشكيل التصورات التجريدية.

ويرى "تراير" أنّ الحقول اللغوية ليست منفصلة، ولكنّها منظمة معا لتشكل بدورها حقولا أكبر، وهكذا حتى تنحصر المفردات كلّها، ومن الممكن تبعا لهذا أن نخصص حقلا للحرف أو المهن، وحقلا للرياضة، وحقلا للتعلم...، ثم تجمع هذه الحقول، تحت حقل واحد يشملها جميعها هو النشاطات الإنسانية[4].

---

[1] ينظر: اللغة العربية معناها ومبناها، تمام حسان، دط، دار الثقافة، الرباط-المغرب، 1994، ص216-217.

[2] مصطلحات الدلالة العربية، جاسم محمد عبود، ص224.

[3] نفسه، ص224.

[4] علم الدلالة، أحمد مختار عمر، ص107.

أما عن استفادت المعاجم من نظرية الحقول الدلالية، فيرى "أحمد مختار عمر" أنّه ليس هناك معجم قام على أرضية مفادها نظرية الحقول؛ إذ يقول: «لا نعرف معجما في القديم أو الحديث في أي لغة من لغات العالم قد قام على أساس من نظرية المكوّنات الدّلالية، بما في ذلك معاجم الموضوعات أو المجالات الدّلالية، ولكن علماء الدّلالة هم الذين ناقشوا هذه النظرية، ووضعوا أمام صانعي المعاجم نماذج تحليلية كثيرة ينبغي الاستفادة منها في صياغة تعاريفهم للكلمات»[1]. وبذلك فإنّ معاجم المعاني، أو ما يعرف بمعاجم الموضوعات، لم تأت على أساس تطبيق النظرية، وإنما جاءت فطرة لما اقتضته حاجة العصر آن ذاك.

وترتبط نظرية الحقول الدلالية في اللّسان العربي بمعاجم المعاني ارتباطا وثيقا؛ لأنّ الفكرة الأساسية للحقل تتمثل في محاولة توزيع المداخل المعجمية إلى موضوعات ومعالجتها ضمن حقول مفهومية متواردة وظهرت بوادر استخدامها في الرسائل الدلالية مع بداية التدوين خلال القرن الثاني للهجرة عند العرب، فكانت النواة الأولى لمعاجم المعاني فيما بعد، وتجسدت في أكمل صورها عند "الثعالبي"(429هـ) في كتاب "فقه اللغة وأسرار العربية"، ولدى "ابن سيده" (458هـ) في كتابه "المخصص في اللغة"[2].

وهذا السبق للعرب في وضع معاجم الموضوعات، أقرّ به الغربيون أنفسهم، كما ذكره "هايوت" haywoot الذي يقول: «إنّ العرب في مجال المعجم يحتلون مكان المركز، سواء في الزمان أو المكان، بالنسبة للعالم القديم أو الحديث، وبالنسبة للشرق أو الغرب»[3].

---

[1] علم الدلالة، أحمد مختار عمر، ص126.

[2] نفسه، ص86، 88، 89.

[3] الدليل النظري في علم الدلالة، نواري سعودي أبو زيد، دار الهدى، دط، الجزائر، دت، ص141.

ولكن يجب الإقرار بأنّ هذه الموضوعات التي تناولها العرب في معجماتهم، كانت تتسم بالعمومية وتحتاج إلى تنظيم أدق وأكثر منهجا[1].

وبذلك يمكننا القول إنّ نظرية الحقول الدلالية قد أسهمت بشكل بارز في إيجاد حلول لمشكلات لغوية كانت تعتبر إلى زمن لغوي قريب مستعصية وتتسم بالتعقيد، ومن جملة تلك الحلول الكشف عن الفجوات المعجمية التي توجد داخل الحقل الدلالي، وتسمى هذه بالفجوة الوظيفية، أي عدم وجود الكلمات المناسبة لشرح فكرة معينة، أو التعبير عن شيء ما، كذلك إيجاد التقابلات وأوجه الشبه والاختلاف بين الأدلة اللغوية داخل الحقل الدلالي الواحد، وعلاقتها باللفظ الأعم الذي يجمعها ويمكن بناء على ذلك إيجاد تقارب بين عدة حقول معجمية، كما تتمثل أهمية الحقول الدلالية في تجميع المفردات اللغوية بحسب السمات التي تعيق المتكلم أو الكاتب في استعمال المفردات التي تبدوا مترادفة أو متقاربة في المعنى، وتوفر له معجما من الألفاظ الدقيقة الدلالة التي تقوم بالدور الأساسي في أداء الرسالة الإبلاغية أحسن الأداء[2].

2)- التعريف بالحقل الدلالي في كتاب "الفسر".

أمّا عن كتاب "الفسر" لـــ"ابن جني" ومدى استفادته من تقنيات هذه النظرية، فإنّنا بداية نقول إنّ هذا المؤلَّف قد حمل في ثناياه الكثير من الشروحات المعجمية القائمة على مبادئ نظرية الحقول الدلالية، ذلك أنّه عاش في زمن كان الولوع بتأليف معاجم الموضوعات والرسائل المعجمية في أوجّه، وهذا النوع من التعريف يؤكد لنا مرّة ثانية مدى معجمية "ابن جني" فهو على الرغم من أنه كان ملزما بصناعة فسر لديوان "المتنبي" ولا حاجة له بالألفاظ التي تنتمي إلى حقل واحد إلاّ أنّه ولع بإيراد مثل هذه الألفاظ التي تنتمي إلى مجال دلالي واحد، وممّا يجب أن يذكر أنّ هذا

---

[1] ينظر: العربية والبحث اللغوي المعاصر، رشيد عبد الرحمن العبيدي، منشورات المجمع العلمي، دط، بغداد-العراق، 2004، ص202.

[2] علم الدلالة أصوله ومباحثه في التراث العربي، منقور عبد الجليل، منشورات اتحاد الكتاب العرب، دمشق، 2002، ص77.

الكتاب كان مرجعا مهما لبعض معاجم المعاني، مثل معجم "المخصص"لـــ"ابن سيده"(458هـــ) وسوف نأتي ببعض الأمثلة التي تدلّل على صحة مذهبنا.

وفيما يلي بعض النماذج التي شرحها "ابن جني" على أساس الحقول الدّلالية:

- «الوَرِيدُ: عِرْقٌ فِي العُنُقِ، وَالنَّابِجُ: عِرْقٌ يَطِيفُ بِالبَدَنِ أَجْمَعَ، فَمَا كَانَ مِنَ النَّابِجِ فِي الوَجْهِ فَهُمَا النَّاظِرَانِ، وَهُمَا يَكْتَنِفَانِ الأَنْفَ مِنْ عَنْ يَمِينٍ وَشِمَالٍ، وَمَا كَانَ فِي أَسْفَلِ اللِّسَانِ، فَهُمَا الصُّرَدَانِ، وَمَا انْحَدَرَ إِلَى العُنُقِ فَهُمَا الوَرِيدَانِ، وَمَا اسْتَبْطَنَ العَضُدَيْنِ فَهُمَا الأَلِفَّانِ، وَمَا صَارَ إِلَى الذِّرَاعَيْنِ فَهُمَا الأَكْحَلاَنِ، وَمَا كَانَ مِنْهُ فِي المَتْنِ، فَهُمَا الأَبْهَرَانِ، وَمَا كَانَ مِنْهُ فِي الفَخْذَينَ فَهُمَا النَّسيَّانِ، وَمَا انْحَدَرَ فِي السَّاقِ، فَهُمَا الصَّافِنَانِ»[1].

وقد وجدنا هذا المثال بحذافيره في معجم "المخصص" لـــ"ابن سيده"، تحت حقل اللسان، وهذا ما يؤكّد إلى حدّ ما أنّ كتاب الفسر كان مرجعا هاما لهذا المعجم[2].

- «الفِتْرُ: مَا بَيْنَ الإِبْهَامِ والسَّبَّابَةِ، وَيُقَالُ لِمَا بَيْنَ السَّبَّابَةِ وَالوُسْطَى: العَتَبُ، وَلِمَا بَيْنَ الوُسْطَى وَالبِنْصَرِ: الرَّتْبُ، وَلِمَا بَيْنَ البِنْصَرِ وَ الخِنْصَرِ: البُصْنُمُ، أَخْبَرَنِي بِذَلِكَ بَعْضُ أَصْحَابِنَا، عَنْ أَحْمَدْ بن يَحْيَى، وَيُقَالُ أَيْضًا لِلفِتْرِ:الإِلْبُ وَالوَرْبُ والفَوْتُ»[3].

وقد استشهد "ابن سيده" بكلام "ابن جني" هذا تحت حقل أسماه "الأصابع وما فيها"[4].

- «المَحْتِدُ، وَالمَحْفِدُ، وَالمَحْكِدُ جَمِيعًا: الأَصْلُ، وَمِثْلُهَا السُّوسُ وَالتُّوسُ، وَالسِّنْخُ، وَالقِنْسُ، وَالمُرَكَّبُ، وَالعُنْصُرُ، وَالبِنْجُ، وَالعِيصُ، وَالإِصُّ، والأُسُّ، وَالبُؤْبُؤُ، وَالضِّئْضِيءُ، وَالضِيضِيُّ»[5].

---

(1) الفسر، 925/1.

(2) ينظر: المخصص، ابن سيده الأندلسي، دار الكتب العلمية، دط، بيروت-لبنان، دت، 577/2.

(3) الفسر، 577/2.

(4) ينظر: المخصص، ابن سيده، 09/2.

(5) الفسر، 390/3.

كما ذكر "ابن جني" مجموعة من أسماء الحيوانات على عادة اللغويين الأوائل في رسائلهم مما يدخل تحت حقل المترادفات ومما يذكر من هذا النوع ما يلي:

– أسماء الذّئب وذكرها غير مرّة وقد جاءت كالتالي:

– «السَيِّدُ: الذِّئْبُ، ويُقَالُ هُوَ الذِّئْبُ والسَيِّدُ والسِّرْحَانُ وَذُؤَالَةُ وَذَأْلاَنُ وَالنَّهْشَلُ وَالنَّهْسَرُ وَالشَّيْدُمَانُ وَالشَّيْمُذَانُ وَالأَطْلَسُ وَالعَسَّالُ وَالقِلَّوْبُ وَالقِلِّيبُ وَالهَمَلَّعُ وَالعَمَلَّسُ وَالعَسَلَّقُ وَالسَمَلَّعُ وَالخَيْتَعُورُ وَالهُذْلُولُ وَذُو الأَخْمَاعِ وَأَبو جَعْدَةُ وَأَبُو جُعَادَةُ وَأَبُو مُعْطَةَ، كُلُّه بِمَعْنًى»[1].

وذكرها مرّة ثانية في موضع آخر وأضاف أنّ من أسمائه "هُذْلُولاً"[2].

– أسماء الضّباع ومثالها:

– «الخَامِعَاتُ: الضِّبَاعُ، كَمَا قِيلَ لَهَا: الضَّبْعُ العَرْجَاءُ، وَمِنْ أَسْمَائِهَا الضَّبْعُ وَأُمُّ عَامِرٍ وَحَضَاجِرُ وَجَعَارِ وَجَيْأَلُ، وَقَالُوا جَيْأَلَةٌ...وَيُقَالُ أُمُّ العَنْبَرِ»[3].

– أسماء ذكر النّعام ومثالها:

– «النَّقَانِقُ: جَمْعُ نِقْنِقٍ، وَهُوَ ذَكَرُ النَّعَامِ، وَيُقَالُ لَهُ: الظَّلِيمُ، وَالهُبْقُ، وَالهِقْلُ، وَالنُّغْنُصُ وَالنِّقْنِقُ وَالهِزَفُّ وَالهِجَفُّ...وَقَدْ قَالُوا للأُنْثَى نِقْنِقَةٌ»[4].

* أسماء الغزال ومثالها:

---

[1] الفسر، 779/1.

[2] نفسه، 641/3.

[3] نفسه، 457/2.

[4] نفسه، 523/2.

- «الجَدَايَةُ بِفَتْحِ الجِيمِ، وَيَجُوزُ بِكَسْرِهَا، وَالضَّبْيُ وَالرَّشَأُ وَالرِّيمُ وَالشَّصَرُ كُلُّهُ: الغَزَالُ الصَّغِيرُ السِنِّ»[1].

– أسماء الضبِّ ومثاله:

- «التَّبْلُ وَالذَّحْلُ وَالتِّرَةُ وَالحَسِيفَةُ وَالحَسِيكَةُ وَالوِتْرُ وَالوَغْمُ وَالحِقْدُ وَالضَبُّ: كُلُّهُ شَيْءٌ وَاحِدٌ»[2].

و لم يقف "ابن جني" عند ذكر أسماء الحيوانات، بل تعدّى ذلك متبعا نفس وتيرة المعجميين في رسائلهم، حيث نجده لا يكتفي بإيراد أسماء الأسد بل يذكر حتّى أسماء بيته، من ذلك:

- «الخِيْسَ وَالغِيْلُ وَالأَجَمَةُ وَالزَّارَةُ وَالخِدْرُ وَالعِرِّيسُ وَالعِرِّيسَةُ وَالعَرِينُ كُلُّهُ شَيْءٌ وَاحِدٌ، وَهُوَ بَيْتُ الأَسَدِ، وَالرِّئْبَالُ الأَسَدُ»[3].

كذلك مما يدخل تحت نظرية الحقول الدلالية، ما وجدناه من وصف ضربات السيف، حيث يقول: «حَبَضَ السَّهْمُ يَحْبِضُ حَبْضًا وَحَبَضًا، وَهُوَ حَابِضٌ: إذا وَقَعَ بَيْنَ يَدَيْ الرَّامِي لِضَعْفِهِ، وَصَرَدَ السَّهْمُ إذا نَفَذَ مِنَ الرَّمْيَةِ...وَالحَابِي الّذي يَلْطَأُ مَعَ الأَرْضِ ثُمَّ يُصِيبُ، والنَّاقِرُ الّذي يَنْقُرُ رَأْسَ الهَدَفِ والطّالِعُ الّذي يَصِيرُ إلى رَأسِ الهَدَفِ ثمَّ يَسْقُطُ، وَالعَادِلُ الّذي يَعْدِلُ عَنِ الهَدَفِ، وَالمُعَظْعِظُ الّذي يأْخُذُ مَرَّةً كَذا وَمَرّةً كَذَا، وَالشَّاخِصُ الذي يَرْتَفِعُ وَيَطْلُعُ عَلَى رَأْسِ الهَدَفِ»[4].

هذا بعض ما جاء في كتاب "الفسر" من تعريف حقلي دلالي للأشياء وأسماء الحيوان وما يخصها، وهذا النّهج في الشرح يوضّح مدى براعة "ابن جني" في هذا النوع من التعريف على عادة اللّغويين العرب الذين أجادوا كلّ الإجادة في مجال الرّسائل اللغوية أوّلا ومعاجم الموضوعات ثانيا.

---

(1) الفسر، 390/2.

(2) نفسه، 706/2.

(3) نفسه، 748/2.

(4) نفسه،1194/1.

المبحث الثالث: التّعريف المنطقي في كتاب "الفسر".

أوّلا: التعريف المنطقي في المعاجم العربية.

يطلق مصطلح التعريف المنطقي على كلّ تعريف يسعى إلى شرح معنى الكلمة بذكر مكوّناتها الدّلالية، وهو تعريف يستمدّ بعض شروطه من المنطق الأرسطي المتمحور حول الكلّيات الخمس، والتي يقصد بها المعاني العامّة التي تصدق على كثير من الأشياء، وتسمّى المحمولات أيضا، وهي المعاني المجرّدة[1]. وقد سنّ هذا النّوع من التعريف "ديوسقريدس" في مقالاته الخمس، إلاّ أنّ أوّل من أدخلها إلى الكتب العربية هو إسحاق بن عمران(295هـ) [2].

ويختلف التعريف المنطقي عن كلّ من التعريف الاسمي الذي يهدف إلى تحديد اسم الكلمة كما هي مستعملة بين المتكلّمين، والتعريف البنيوي الذي يهدف إلى معرفة المعرفة العامّة مقوماتيا أو إجرائيا أو سياقيا، وهذا يعني أنّه تعريف خارج عن اللغة، يعتمد المنطق فهو يصنّف الكلمات بحسب المحسوس والمجرّد والحقيقة والمجاز، وكثيرا ما يفسر المداخل بجمل أو بنص أو يصنّف مضمونها دون أن يعرّفها لغويا أي أنّه لا يحلّل عناصر المداخل دلاليا في النّظام اللّساني، بقدر ما يعبّر عن حقيقة الشيء الجوهرية[3].

ومثال التعريف المنطقي في المعاجم العربية[4] ما يلي:

- «الكَلْبُ: حَيَوَانٌ أَهْلِيّ مِنَ الفَصِيلَةِ الكَلْبِيَّة، وَرُتْبَةُ اللَّوَاحِمِ، فِيه سُلاَلاَت كَثِيرة، تُرَبَّى لِلْحِرَاسَةِ أَوْ لِلصّيْدِ أوْ لِلجرِّ»[5].

---

(1) تقنيات التعريف في المعاجم العربية المعاصرة، حلاّم الجيلالي، ص129.

(2) دراسات في المعجم العربي، إبراهيم بن مراد، ص20.

(3) تقنيات التعريف في المعاجم العربية المعاصرة، حلام الجيلالي، ص129.

(4) تميزت المعاجم الغربية كثيرا بهذا النوع من التعريف وعلى سبيل المثال ينظر.Larousse ; p683,946,947

(5) المعجم الوسيط، مادّة "كلب"، ص794.

- «اليَرْبُوعُ: حَيَوَانٌ مِنَ الفَصِيلَة اليَرْبُوعِيَّة صَغِير، عَلَى هَيْئَة الجَرْذ الصَّغِيرِ، لَهُ ذَنَبٌ طَوِيلٌ يَنْتَهي بِخُصْلَةٍ مِنَ الشَّعْرِ، وَهُوَ قَصِيرُ اليَدَيْنِ طَوِيلُ الرِّجْلَيْنِ»[1].

وقد حلّل "حلاّم الجيلالي" هذا المثال إلى المكوّنات التالية[2]:

1- حيوان: ملمح يقابل الجنس.

2- من الثدييات: ملمح يقابل النّوع.

3- من الفصيلة اليربوعية: ملمح يقابل الفصل.

4- له ذنب طويل: ملمح يقابل الخاصية.

5- قصير اليدين: ملمح يقابل العرض العام.

وبذلك فإنّه يمكن القول إنّ التعريف المنطقي يبنى على هذه الكليات الخمس، والتي تنقسم إلى قسمين: المحتوى الّذي يعيّن المقولة العامّة أو الجنس الذي يرجع إليه الشيء المعرّف، والسّمات الخصوصية التي تميّز الأجناس فيما بينها[3].

ويتحقق هذا النّهج على النّحو التّالي[4]:

1- أن ينسب الشّيء المعرّف إلى جنسه الذي ينتمي إليه (حيوان، نبات، معدن).

2- أن يفصل عن بقية الأشياء الأخرى التي تنتمي إلى الجنس نفسه، وذلك بذكر نوعه أو فصله (ثديي، عشبي، صلب...).

---

[1] المعجم الوسيط، مادّة "يربوع"، ص325.

[2] تقنيات التعريف في المعاجم العربية المعاصرة، حلام الجيلالي، ص131.

[3] التعريف القاموسي، بنيته الشكلية وعلاقاته الدلالية، الحبيب النصراوي، ص110.

[4] تقنيات التعريف في المعاجم العربية المعاصرة، حلام الجيلالي، ص130.

3- أن يميّزه عمّا يشاركه في بعض الصفات والملامح الأخرى الخاصّة أو العامّة والأغراض المفارقة كاللّون والشكل والحجم والوزن والطول والوظيفة وهكذا كلّما أضفنا عنصرا من عناصر المعرّف ازداد تمييزا عن غيره من الأشباه والنّظائر.

ولا بدّ من الإشارة إلى أنّ هذه الأركان جميعا لا تعتمد مجتمعة مع كل مدخل معجمي؛ بل إنّها قلّما تجتمع كلّها في المادّة الواحدة، ثمّ إنّ المؤلّف قد لا يتبع في إيرادها الترتيب نفسه في كلّ الموادّ فقد يتقدّم ركن عن ركن[1].

ويعترض التعريف المنطقي عدّة مشاكل أهمها:

1- صعوبة تحديد الجنس في جميع الحالات (أسماء الأجناس والأدوات)، وبالفعل فإنّ التعريف المنطقي[2] لنفس المعرّف يظهر تنوّعا كبيرا في المحتوى، وهذا راجع إلى مصاعب اختيار المحتوى والمكوّنات المميّزة[3].

كذلك اعتبار ما تحت التصنيف الأعلى (أو الجنس) نوعا منه مثل الطّائر بالنسبة للعصفور، ومثل الزّهرة بالنسبه للورد...وهذا يعني أن أي تعريف للمستوى الأدنى يجب أن يبدأ كالتالي: الصّقر نوع من الطيور، و الورد نوع من الزهور...ولكن كثيرا ما تختفي هذه العلاقة النّوعية وتحل محلّها علاقة وظيفية كعلاقة البندقية بالسلاح وعلاقة السيارة بأدوات النّقل، فليست البندقية نوعا من السلاح، ولا السيارة نوعا من أدوات النقل. وقد تكون العلاقة غير الاشتمالية أو الوظيفية، كأن تكون علاقة الجزء بالكل، فالفم ليس نوعا من الوجه ولكن جزء منه، كما أنّ العلاقة قد

---

[1] دراسات في المعجم العربي، إبراهيم بن مراد، ص21.

[2] يطلق الباحث "الحبيب النصراوي" على هذا النّوع من التعريف اسم"التعريف بالمحتوى"، ذلك أنّه يرى أنّ التعريف المنطقي نوعان: 1- تعريف بالمحتوى وهو ما اصطلحنا على تسميته تعريف منطقي، و2- تعريف بالتفسير وهو يتكوّن عنده من تعريف بالترادف وبالضدّ، وهو ما أدرجناه نحن أساسا في التعريف الاسمي، (ينظر: التعريف القاموسي، بنيته الشكلية وعلاقاته الدلالية، الحبيب النصراوي، ص110).

[3] التعريف القاموسي، بنيته الشكلية وعلاقاته الدلالية، الحبيب النصراوي، ص111.

تكون التجاور في المكان مثل أدوات المائدة التي تضم الملعقة والشوكة والسكين، وهي أشياء متنوّعة ليس هناك ما يجمعها سوى الوظيفة واتّحاد المكان[1].

2- عدم ضبط حدود للسّمات الخصوصية، فهي تختلف من قاموس إلى آخر ومن تعريف إلى آخر، وهو ما يؤول بالتعريف إلى عدم الالتزام بشرط التعبير عن المعرّف ولا شيء غير المعرّف المجرّب بالسؤال المزدوج «هل جميع ما يطلق عليه "أ" هو "ب"؟ وهل كل "ب" يطلق عليه "أ"؟»[2].

ولذلك كثيرا ما نجد القاموسي يزاوج في التعريف بين ثلاث حالات مختلفة[3]:

أ- تعريف ضعيف الخصائص، إذا أجاب عن السؤال الأوّل فقط، ومثاله:

- «الدّخْنَانُ: ضَرْبٌ مِنَ العَصَافِيرِ»[4]. فالاقتصار على أنّ الدّخنان هو ضرب من العصافير يعد تعريفا ناقصا جدّا ذلك أنّه لم يستوف شروط التعريف.

ب- تعريف كاف إذا أجاب عن السؤال المزدوج، ومثاله:

- «الكُرَّاثُ: عُشْبٌ مُعَمَّرٌ مِنَ الفَصِيلَةِ الزِنْبَقِيَةُ، ذو بَصَلَةٍ أَرْضِيَّةٍ تَخْرُجُ مِنْهَا أَوْرَاقٌ لَيْسَتْ جَوْفَاء وَفِي وَسَطِهَا شمراخ يَحْمِلُ أَزْهَارًا كَثِيرَةً، وَلَهُ رَائِحَةٌ قَوِيَّةٌ، وَمِنْهُ الكُرَاثُ الشَّامِي، وَهُوَ أَبُو شُوشَةَ»[5].

ج- تعريف مبالغ في خصائصه، وذلك إذا ذكر عددا كبيرا من المكوّنات يفوق الوصف الضّروري، وهذا التعريف يطلق عليه عادة التعريف الموسوعي ويكثر في مجالات المعارف العامّة، ومثاله:

---

(1) صناعة المعجم الحديث، أحمد مختار عمر، ص121-122، (الهامش).

(2) التعريف القاموسي، بنيته الشكلية وعلاقاته الدلالية، الحبيب النصراوي، ص111.

(3) نفسه، ص112.

(4) المعجم الوسيط، مجمع اللغة العربية، مادّة "دخنان"، ص276.

(5) نفسه، مادّة "كراث"، ص782.

- «الرَّخَمُ: طَائِرٌ غَزِيرُ الرِّيشِ، أَبْيَضُ اللَّوْنِ مُبَقَّعٌ بِسَوَادٍ، لَهُ مِنْقَارٌ طَوِيلٌ، قَلِيلُ التَقَوُّسِ، رَمَادِيُّ اللَّوْنِ إِلَى الحُمْرَةِ، وَأَكْثَرُ مِنْ نِصْفِهِ مُغَطًّى بِجِلْدٍ رَقِيقٍ، وَفَتْحَةُ الأَنْفِ مُسْتَطِيلَةٌ عَارِيَةٌ مِنَ الرِّشِ، وَلَهُ جَنَاحٌ طَوِيلٌ مُذَبْذَبٌ يَبْلُغُ طُولُهُ نَحْوَ نِصْف مِتْرٍ، وَالذَنَبُ طَوِيلٌ بِهِ أَرْبَعَ عَشَرَ رِيشَة، وَالقَدَمُ ضَعِيفَة والمَخَالِبُ مُتُوَسِّطَةُ الطُّولِ سَوْدَاءُ اللَّوْنِ»[1].

إنّ هذا المثال يوضّح مدى المبالغة في ذكر خصائص الشيء المعرّف، فمعلومات مثل الأنف المستطيل والمخالب المتوسطة ليس لها أي قيمة في مثل هذا المعجم، والذي من المفروض أن يدع مثل هذه المعلومات للمعاجم الموسوعية.

ثانيّا: التعريف المنطقي في كتاب "الفسر".

في حقيقة الأمر أنّ التعريف المنطقي في كتاب"الفسر" يعدّ قطرة في بحر، إذ أنّ "ابن جنيّ" لم يتعرّض له إلاّ نادرا، وهذا راجع إمّا لطبيعة المّادة التي كانت بين يديه، والتي لم تحو من الكلمات ما يستدعي تعريفها تعريفا منطقيّا، أو لأنّه تجاهل تعريف الأشياء والذّوات والتي تستدعي تعريفا منطقيّا قائما على ذكر الجنس والنّوع وغيره، ونرجّح الرّأي الأخير ذلك أننا نجد بعض المداخل الّتي كانت لا بدّ لها من تعريف منطقي من ذلك تعريفه لـ"الضَّرَاغِمِ"[2] الّذي ذكره "ابن جني".

وممّا وجدناه من هذا النوع ما يلي:

- «العَارِضُ: أوَّلَ ما يَلِي النَّابُ من داخِلِ الفَمِ وَ قِيلَ هُوَ النَّابُ نَفْسُهُ»[3].

---

[1] المعجم الوسيط، مادّة(رخم)، ص336.

[2] الفسر، 335/3، (يقول "ابن جني": الضَّرَاغِمُ: الأُسْدُ الوَاحِدُ ضِرْغَام)، يقارن بينه وبين تعريف المعجم الوسيط حين يعرف هذه اللفظة ويذكر بعضا من خصائص التعريف المنطقي فيقول: «الضِّرْغَامُ: الأَسَدُ الضَّاري الشَّدِيدُ والشُّجَاعُ...»، (ينظر المعجم الوسيط، ص539).

[3] الفسر، 389/3.

- «الأعْصَمُ: الغُرَابُ الّذِي فِي أحَد جَنَاحَيْهِ رِيشَةٌ بَيْضَاءُ»[1].

- «القَشْعَمْ: النَّسْرُ الطَّوِيلُ العُمْرِ»[2].

وهذه تعاريف منطقية ناقصة، وممّا يمكن عدّه كذلك من التعاريف المنطقية بعض ما جاء في ذكر خصائص الأرض ومنها:

- «الفُدْفُدُ: الأَرْضُ الغَلِيظَةُ المُرْتَفِعَة ذات الحَصَا فَلاَ تَزَالُ الشَّمس تبْرُقُ فِيها»[3].

- «القُفُّ: الغِلَظُ مِنَ الأَرْضِ لاَ يَبْلُغُ أنْ يَكُونَ جَبَلاً»[4].

- «الشَقَائِقُ: أَرْضٌ فَرِجَةٌ بينَ الرِّمَالِ تُنْبِتُ العُشْبُ وَالشَّجَرَ فِيهَا رَمْلٌ وَحَصَا»[5].

- «الوَعَثُ: الأَرَضُ السَّهْلَةُ الكَثِيرَة الرَّمْل تَشُقُّ عَلَى المَاشِيَةِ فِيهَا»[6].

- «الخَبَارُ: الأَرْضُ السَّهْلَةُ الّتي فِيهَا حِجَارَةٌ وَجَفَاءٌ»[7].

- «الصِّلاَلُ: هِيَ الأَرْضُ الّتِي أَصَابَهَا مَطَرٌ بَيْنَ الأَرْضَيْنِ لَمْ تُمْطِرَا»[8].

- «الدِّحَالُ: هُوَّةٌ فِي الأَرْضِ يَجْتَمِعُ فِيهَا مَاءُ السَّمَاء وَتُنْبِتُ القَصَبَ»[9].

---

(1) الفسر، 546/3.

(2) نفسه، 393/3.

(3) نفسه، 857/1.

(4) نفسه، 440/2.

(5) نفسه، 565/2.

(6) نفسه، 65/2.

(7) نفسه، 65/2.

(8) نفسه، 25/3- 26.

(9) نفسه، 292/3.

إنّ هذه الأمثلة لو ذكرت مجتمعة في نص معجمي واحد لصح لنا إيرادها ضمن التعريف بالحقول الدلالية.

وخلاصة لما ذكر سابقا نقول إنّ أنواع التعاريف المعجمية كانت حاضرة في كتاب "الفسر" بقوّة، وبكل أنواعها، وهذا ما يدعونا للقول إنّ هذا الكتاب يحمل في ثناياه الكثير من معالم الصناعة المعجمية القديمة كما تجلّى في استخدامه للتّعاريف البسيطة والسطحية، وكذلك معالم الصناعة المعجمية الحديثة والتي اهتمّت بها اللسانيات المعاصرة، وذلك كما وضّحته أمثلة كثيرة كان قوامها التعريف البنيوي.

إنّ هذا النص المعجمي الكبير الذي حمله كتاب "الفسر" يمكن استخراج منه العديد من ملامح التأثر بالمعاجم السابقة سواء في المنهج أو في معاني الألفاظ المشروحة، من ذلك أخذه عن معجم "الجمهرة" لـــ"ابن دريد"، كما يمكننا استجلاء ملامح التأثير في المعاجم اللاّحقة، كمعجم المخصص لـــ"ابن سيده".

إنّ هذا التأثّر وهذا التأثير كاف لأن يجعل الكتاب ضمن قائمة الكتب المعجمية التي اهتمت بالتفسير المعجمي للألفاظ لا التفسير المعنوي.

الفصل الثالث: الوظائف المعجمية في كتاب "الفسر".

تقوم الصّناعة المعجمية الحديثة والقديمة في أساسها على مجموعة من الوظائف يستعين بها المعجمي للتّدليل والشرح من أجل الإحاطة بالجوانب المتعدّدة للفظ المدخل، وقد حصر المعجميون أهم الوظائف المعجمية التي تدخل في صناعة المعجم الحديث فيما يلي:

1- ذكر المعلومات الصرفية والنحوية.

2- بيان النطق.

3- بيان الهجاء.

4- التأصيل الاشتقاقي.

5- ذكر معلومات الاستعمال.

6- ذكر المعلومات الموسوعية[1].

وبالتأمل في هذه الوظائف، يمكننا أن نصنّفها إلى نوعين:

1- وظائف أساسية وضرورية: وتشتمل على؛ وظيفة المعلومات الصرفية، ووظيفة تحديد طريقة نطق اللّفظ، ووظيفة ذكر أصل الكلمة اشتقاقيّا، وقد عددت هذه الوظائف الثلاث أساسية ذلك أنّ أكثر المعاجم توليها أهميّة كبيرة، إضافة إلى أنّ الصرف والأصوات (طريقة نطق الألفاظ) والاشتقاق من أهمّ ما يتضمّنه أي معجم لغوي عام أو حتّى تلك المعاجم الطلابية[2].

2- وظائف مساعدة: وهي وظيفة تحديد الرّسم الإملائي والهجائي للفظ، ووظيفة تقديم المعلومات النحوية، وكذلك وظيفة ذكر بعض من المعلومات الموسوعية والاستعمالية التي تتعلق باللفظ.

---

[1] ينظر: صناعة المعجم الحديث، أحمد مختار عمر، ص115.

[2] للاطلاع على حقيقة العلاقة الحاكمة بين المعجم والصرف والأصوات والدّلالة، ينظر: مقدّمة لنظريّة المعجم، إبراهيم بن مراد، ص38، 40، 45.

المبحث الأوّل: الوظائف الأساسية.

أوّلا: وظيفة بيان النّطق.

من الوظائف الهامّة التي يجب أن لا يخلو منها أي معجم هي بيان صور نطق الكلمة، وقد نادى معظم الدارسون للمعجمات العربية بضرورة تمثيل النطق للألفاظ وضرورة تهجئتها (أي تمثيل كتابة النّطق) على غرار المعجمات الغربية التي تلحق ذكر المادّة مباشرة بتمثيل صوتي يرمز إلى كيفية نطق الكلمة[1].

حيث تتبع المعاجم الإنجليزية مثلا، والّتي كثيرا ما تختلف طريقة كتابتها عن طريقة نطقها، طريقة معيّنة في تحديد النّطق، وهي إعادة كتابة الكلمة الأولى في المدخل برموز صوتية أو بنظام ترميزي دقيق لبيان أدق التفصيلات النطقية، وقد شاع منذ النصف الأوّل من القرن التاسع عشر تأليف معاجم متخصّصة لبيان النّطق، ثمّ تطوّرت هذه المعاجم مع تطوّر علم الأصوات وانتشار أعمال "دانيال جونز" أستاذ الأصوات في جامعة لندن، وأصبحت تهتم بوصف الحالة التي تنطق بها الكلمة لا الحالة التي ينبغي أن تنطق بها[2].

وللإشارة فإنّ هذه الجهود لم تكن الأولى والوحيدة بل سبقت ذلك جهود أخرى، حيث كان أوّل من تنبّه إلى هذه النّاحية المعجمية الإنجليزي "بيلي" belly؛ الّذي يعدّ رائدا في الإشارة إلى النّطق، وفي توضيح المقاطع النّبرية في معجمه الإيتيمولوجي عام (1721م)، كما استعار هذا الأسلوب "صموئيل جونسون" samoil janson في معجمه عام (1755م)، وفي عام (1773م) قدّم "كنرك" kenrek قاموسه الإنجليزي مبيّنا فيه طريقة تلفّظ الكلمة والأصوات اللّينة مردفة بأرقام تشير إليها[3].

---

[1] التطوّرات المعجمية والمعجمات العربية، صافية زفنكي، ص235.

[2] صناعة المعجم الحديث، أحمد مختار عمر، ص150.

[3] التطوّرات المعجمية والمعجمات العربية، صافية زفنكي، ص235.

أمّا المعجميون العرب فقد اختلفوا قديما في الاهتمام بهذا الجانب، "فالعين" للخليل(175هـ) و"الجمهرة" لابن دريد(321هـ) و"تهذيب اللّغة" للأزهري(370هـ) لم يعن أصحابها بضبط الكلمة و لم يجعلوها سمة بارزة في معاجمهم، ربّما لاعتقادهم أنه لا حاجة لضبط نطق الكلمة في ذلك العصر، على حين اهتمّ به المتأخرون ورأوا ضرورته والحاجة إليه، وأوّل من نجده يهتمّ به من القدماء "أبو علي القالي"(356هـ) في معجمه "البارع في اللّغة"، ثمّ "الجوهري"(395هـ) في معجمه "الصّحاح"، ثمّ "الفيروز أبادي"(817هـ) في "القاموس المحيط".

ولقد عدّ عدم التركيز على ذلك عند الأوّلين لمثل هذه الوظيفة سببا في حدوث التصحيف في المعاجم العربية القديمة، وهو ما يعتبر عيبا من العيوب[1]، ذلك أنّ كثيرا من الألفاظ تحتاج إلى ضبط نطقي، ومثال ذلك ما جاء في معجم "العين" في مادّة "أ ط ر"، حيث يقول "الخليل":

- «أطر: الأطر عَوْجُكَ الشَّيْءِ تَقْبِضُهُ عَلَى أَحَد طَرَفَيْهِ ثُمَّ تَأْطِرُهُ فَيَتَأَطَّر»[2].

فهنا القارئ لا يعرف كيف ينطق الكلمة أهي الأَطْرُ" أم "الأُطْرُ" أم "الأُطَرُ" أو "الأَطْرُ"...، والصحيح هو "الأَطْرُ" بفتح الفاء وتسكين العين على وزن الفَعْلُ[3].

كذلك مادّة (أطم)، «الأطم، حِصْنٌ بَنَاهُ أَهْلُ المَدِينَةِ مِنْ حِجَارَةٍ»[4]، ولفظ "الأطم" في هذه المادّة تضبط بضم الفاء والعين، أي "الأُطُمُ"[5].

---

[1] للاطلاع على عيوب المعاجم العربية القديمة والحديثة ينظر: كتاب المعجم العربي، نشأته وتطوره، حسين نصار، مكتبة مصر، ط2، القاهرة–مصر، 1968، 747/2-759.

[2] العين، الخليل بن أحمد الفراهيدي، مادة "أطر"، 448/7.

[3] ينظر: لسان العرب، ابن منظور، مادّة "أطر"، 91/2.

[4] العين، الخليل بن أحمد الفراهيدي، مادة "أطم"، 463/7.

[5] ينظر: لسان العرب، ابن منظور، مادة "أطم"، 93/2.

أمّا المعاجم التي اعتنت بضبط نطق الكلمة فقد أفادت جدّا مستعملي المعجم، ومثال ذلك ما جاء في معجم "القاموس المحيط" للكثير من المواد، ومنها:

- «أُقُرُ: بضَمَّتَيْنِ، وَادٍ وَاسِعٌ...»[1]، فَلو لم ينص المعجم على طريقة ضبط الكلمة لظنّا أنها مثلا الأُقَرُ أو بفتحتين.

- «الأُكْرَةُ: بالضَمِّ لُغَيَّةٌ فِي الكُرَةِ...»[2].

وتتّبع طريقة بيان النّطق ثلاث وسائل لذلك، وهي:

1- ضبط الكلمة بالشكل، وعيب هذه الطّريقة كثرة وقوع الأخطاء المطبعية فيها، وإمكانية انزلاق الحركة من مكانها إلى مكان مجاور.

2- النّص على ضبط الكلمة بالكلمات كأن يقال بضمّ الأوّل أو بفتح الثاني، وهكذا، ومثاله:

- «الزُجُّ: بالضَمِّ طَرَفُ المِرْفَقِ، والحَدِيدَةُ فِي أَسْفَلِ الرُّمْحِ»[3].

- «جأز: الجَأْزُ، بالتّسْكِينِ الغَصَصُ فِي الصَّدْرِ، وَقِيلَ هُوَ الغَصَصُ بِالمَاءِ»[4].

فهنا يتضح أنّ صاحب المعجم قام بضبط نطق الكلمة انطلاقا من ذكره لحركات الأصوات، فقال بالضمّ وبالتسكين، وينبغي الإشارة أنّه متى قيل بالضمّ أو بالفتح أو غيره من دون ذكر الحرف المقصود فإنّ صانع المعجم يعني به الحرف الأوّل لا غير، على حين أنّه إذا قال بالتّسكين فهو يعني الحرف الثاني ذلك أنّ العربية لا تبتدئ بساكن.

---

[1] القاموس المحيط، الفيروزأبادي، الهيئة المصرية العامّة للكتاب، دط، القاهرة مصر، دت، مادة "أقر"، 362/1.

[2] نفسه، مادة "الأكرة"، 362/1.

[3] نفسه، مادّة "جزّ"، 190/1.

[4] لسان العرب، ابن منظور، مادة "جأز"، 529/5.

3- النص على ضبط الكلمة بذكر وزنها، ومثال ذلك:

- «الهُمْقَاقُ وَاحِدَتُهَا هُمْقَاقَةٌ بِوَزْنِ فُعْلاَلَةٌ...وَهِيَ حَبَّةٌ تُشْبِهُ حَبَّ القُطْنِ فِي جُمّاحَةٍ»[1].

- «الرَّشَأُ: عَلَى فَعَلٍ بالتَّحْرِيكِ، وَلَدُ الضَبْيَةِ الّذي قَد تَحَرّكَ وَمَشَى»[2].

4- النص على ضبط الكلمة بذكر مثالها، ومثال ذلك:

- «البُرْقُعُ: كَقُنْفُذٍ وَجُنْدَبٍ وَعُصْفُورٍ يَكُونُ للنِّسَاءِ والدَّوَابِ...»[3].

- «الإِمَّعُ: كَهِلَّعٌ وَهِلَّعَةٌ وَيُفْتَحَانِ، الرَّجُلُ يُتَابِعُ كُلَّ أَحَدٍ عَلَى رَأْيِهِ لا يَثْبُتُ عَلى شَيْءٍ»[4].

ويدخل في بيان النطق تحديد مكان النّبر في الكلمة بالنسبة للّغات النّبرية التي تستخدم النّبر كفونيم للتّمييز بين المعاني، و لم يهتم المعجميون العرب ببيان موضع النّبر لأنّه في اللّغة الفصحى غير فونيمي، أمّا بالنسبة لمعاجم اللّهجات فإنّه يعد ضروريا لأنّ موضعه يختلف من منطقة إلى منطقة[5].

أمّا عن طريقة بيان النّطق في كتاب "الفسر"، فإنّنا قلّما نصادف مع مثل هذه الوظيفة رغم أنّ الاهتمام بها ظهر في عصر "ابن جني" أي في القرن الرّابع هجري.

ولكن رغم ذلك حاولنا أن نتقصّى بعضا من هذه المواد التي احتوت على تصحيح نطقي، ومنها:

---

[1] تهذيب اللغة، أبو منصور الأزهري، تحقيق عبد السلام محمد هارون ومحمد علي النجار، الدار المصرية للتأليف والترجمة، دط، دت، مادة "همق"، 6/6.

[2] تاج اللغة وصحاح العربية، الجوهري،مادة "رشأ"، ص53.

[3] القاموس المحيط، الفيروز أبادي، مادة "برقع"، 04/3.

[4] نفسه، مادة "إمّع"، 02/3.

[5] صناعة المعجم الحديث، أحمد مختار عمر، ص150-151.

1- النص على ضبط الكلمة بالكلمات، وفي هذا النّوع من الضّبط يقوم "ابن جني" بذكر حركة الحرف الّذي يقع فيه التباس، وأمثلة ذلك ما يلي:

- «الصِّنْفُ: الضَّرْبُ وَالنَّوْعُ، بِكَسْرِ الصَّادِ، وَحَكَى أَبُو زَيْدٍ فِي مَعْنَاهُ صَنَفٌ بِفَتْحِ الصَّادِ، فَأَمَّا العُودُ الصَّنْفِي فَمَفْتُوحٌ لا غَيْر»[1].

هنا نجد "ابن جني" يقوم بضبط الكلمة بذكر الحركة الّتي تؤدّي إلى تغيير المعنى، فقال بكسر الصّاد لأنّ فتحها يحيلنا إلى معنى آخر وكلمة أخرى.

- «النِّضَارُ: بِكَسْرِ النّونِ، الذَّهَبُ، لأنّهُ جَمْعُ نَضْرٍ وَهُوَ الذَّهَبُ، أمّا النُّضَارُ بِضَمِّ النُّونِ فَهُوَ الخَالِصُ مِنْ كُلِّ شَيْءٍ»[2].

- «الشُّعَاعُ: بِضَمِّ الشّينِ الضَّوْءُ، وَالشَّعَاعُ بِفَتْحِ الشِّينِ الشَّيْءُ المُتَفَرِّقُ»[3].

ومن هذه الأمثلة يتّضح لنا مدى نجاعة تحديد بيان النطق للكلمة في تحديد المعنى، فحركة واحدة قادرة على تغيير المعنى نهائيا، ولذلك يجب الاعتناء بهذه الوظيفة أيّما اعتناء.

هذه من باب الأمثلة التي تتغيّر معناها بتغيّر حركاتها، وهناك نوع آخر لا يتغيّر معناه بتغيّر حركاته وإنّما له أشكال متعددّة في النطق وقد فطن إليها "ابن جني" ومنها:

- «دَنَفٌ: بفَتْحِ النّونِ للوَاحِد، ويُقَال: رَجُلٌ مُدْنَفٌ بِفَتْحِ النُّونِ وكَسْرِهَا»[4].

- «الحَلْيُّ: بِفَتْحِ الحَاءِ وَتَشْدِيدِ اليَاءِ، فَنَبْتٌ»[5].

---

[1] الفسر، 448/2.

[2] نفسه، 95/1.

[3] نفسه، 489/2.

[4] نفسه، 53/1.

[5] نفسه، 470/1.

- «الزَّغْفُ: الدُّرُوعُ اللَّيِّنَةُ...وَقَدْ يُقَال: الزَّغَفُ بِفَتْحِ الغَينِ»[1].

- «الدِّفَاقُ: الدِّفَاقُ وَالدُّفَاقُ بِضَمِّ الدّالِ وَكَسْرِهَا، المُتَدَفِّقَةُ فِي السَّيْرِ»[2].

إنّ هذه الأمثلة جاء بها "ابن جني" لتفادي الوقوع في التّصحيف أو التحريف لأيّ كلمة، حيث اعتنى بطريقة النّطق في الكلمات التي يقع فيها التباس من عدم النص على الضّبط، فـــ"الحَلْيُّ" مثلا لو لم ينص على شكلها لظننّا أنّ الكلمة هي "الحُلِيُّ" وبهذا يقع الخطأ في تحديد المعنى.

2- النص على ضبط الكلمة بذكر وزنها، وهنا يقوم "ابن جني" بضبط الكلمة انطلاقا من ذكر وزنها الصّرفي، ومثال ذلك ما يلي:

- «تَتْرَى: فَعْلَى مِنَ المُوَاتَرَةِ... فَقُلِبَتْ الوَاوُ تَاءً»[3].

- «أَتْلَى: افْتَعَلَ مِنْ وَلِيَ يَلِي ومَعْنَاهُ تَوَلَّى»[4].

- «عَلِيٌّ: فَعِيلٌ مِنْ عَلَوْتُ»[5].

- «التَّسْهِيدُ: التَّفْعِيلُ مِنَ السُّهَادِ»[6].

وفي هذه الأمثلة قام ابن جني بذكر وزن اللّفظة للوصول إلى المادّة الأصلية، وهي طريقة في تحديد النّطق.

3- النص على ضبط الكلمة بذكر مثالها، وفي هذا النّوع يقوم مؤلّف "الفسر" بالنّص على الكلمات المشهورة والمتداولة لمعرفة نطق اللّفظة المراد شرحها:

---

(1) الفسر، 438/2.

(2) نفسه، 468/2.

(3) نفسه، 226/1.

(4) نفسه، 616/1.

(5) نفسه، 342/3.

(6) نفسه، 774/1.

- «بَرِيَّةٌ وَبَرَايَا كَقَوْلِهِمْ خَطِيَّةٌ وَخَطَايَا»[1].

- «الصَّحَاحُ بِفَتْحِ الصَّادِ: مَصْدَرُ الصَّحِيحِ، وَقَالُوا أَيْضًا صَحِيحٌ وَصَحَاحٌ مِثْلَ عَقِيمٍ وَعَقَامٍ»[2].

وبذلك فإنّ "ابن جني" لم يهمل وظيفة معجمية مثل وظيفة بيان النّطق بل اهتمّ به وحرص على استغلاله والإجادة فيه، ذلك أنّه أسلم طريقة لصون الألفاظ من التحريف النّطقي.

ثانيا: وظيفة بيان المعلومات الصرفية.

إنّ النّاظر في المعاجم اللّغويّة، يدرك بوضوح أنّها تبيّن كثيرا ممّا يدخل في دائرة الدّراسة الصّرفية، بل إنّ كلّ ما فيها من الكلمات وتحديد صيغها بالضّبط يدخل في دائرة الصّرف[3].

ذلك أنّ علم الصّرف[4]يبحث في بنية الوحدة المعجمية من حيث هي بنية صرف، أي باعتبارها وحدة بسيطة قد تكون من جذر فجذع قد تتفرّع منه جذوع، سواء بحسب نظام التحويل الخارجي كما يحدث في اللّغات ذات البنية الصّرفية السلسلية مثل اللّغات الهنديّة الأوروبية أو بحسب نظام التّحويل الدّاخلي كما يحدث في اللّغات ذات البنية الصّرفية غير السلسلية مثل اللّغات السّامية ومنها العربية[5].

---

(1) الفسر، 117/1.

(2) نفسه، 757/1.

(3) المعاجم اللغوية في ضوء دراسات علم اللّغة الحديث، أحمد أبو الفرج، ص75.

(4) لقد عرّف "ابن جني" علم الصّرف قائلا: «والتّصريف أن تأتي إلى الحروف الأصول فتتصرّف فيها بزيادة حرف أو تحريف بضرب من ضروب التّغيير، فذلك هو التّصرف فيها والتّصرّف لها»، (ينظر: التّصريف الملوكي، ابن جني، تحقيق عرفان مطرجي، دار الكتب الثقافية، لبنان، ط1، 2005، ص09).

(5) ينظر: مقدّمة لنظرية المعجم، إبراهيم بن مراد، ص41.

وبذلك فإنّ علم الصّرف يقوم على تحويل الأصل الواحد إلى أمثلة مختلفة لمعان مقصودة لا تحصل إلاّ بها[1]، فبه تعرف كيفية صياغة الأبنية العربية وأحوال هذه الأبنية التي ليست إعرابا ولا بناء[2].

ومن هنا نستشف علاقة الصّرف بالمعجم؛ حيث إنّ هذا الأخير يقوم على عرض الكلمات ومشتقّاتها المتنوّعة والمعاني المترتّبة على الزيادات التي تحصل لأبنية الكلمة إثر تدخّل الميزان الصّرفي من خلال تصريف الفعل واشتقاق اسم الفاعل والاسم منه، والجمع، وجمع الجمع...، ومن هنا يتدخّل الصّرف كواحد من الوظائف المعجمية الأساسية في صناعة المعجم.

ومن المعلومات الصرفية التي يهتم بها المعجم[3]:

1- بيان التنوّعات الشكلية للكلمة، وبخاصّة في لغة اشتقاقية كالعربية مع بيان معاني الصيغ حين يكون لوزن الكلمة تأثير في تحديد معناها، وقد حدّد علماء الصرف العديد من معاني الصيغ الصرفية والتي تؤدّي إلى تعداد المعاني وتباينها[4]، ومثال ذلك في المعاجم العربية، ما يلي:

- «عَلَقَ يعلُق الصَبِيُّ، أَيْ يَمُصُّ أَصَابِعَهُ...وعَلِقَت المَرْأَةُ، حَبِلَت، وَأَعلَق أَظَافِرَهُ فِي الشَّيْءِ، أَنْشَبَهَا، وَتَعَلَّقَ بها أَحَبَّهَا...»[5].

وبذلك فإنّ المادّة واحدة ولكن التنوّعات الصرفية ما بين الفعل الثلاثي المجرّد على صيغتي فَعَلَ وفَعِلَ، والفعل المزيد بحرف على صيغة أفْعَلَ، والمزيد بحرفين تَفَعَّلَ، كلّ هذه الأوزان أدّت إلى تنوّع في المعنى بين مصٍّ للأصابع وحبل للمرأة وحب الرّجل للمرأة، و يورد المعجم معاني كثيرة وعديدة

---

(1) شذا العرف في فن الصّرف، أحمد الحملاوي، دار الكيان للطّباعة والنّشر، دط، دت، ص49.

(2) دروس في التصريف، محمد محي الدّين عبد الحميد، المكتبة العصرية، صيدا-لبنان، 1995، ص05.

(3) صناعة المعجم الحديث، أحمد مختار عمر، ص154.

(4) ينظر في هذا الموضوع: الحقول الدّلالية الصرفية للأفعال في العربيّة، سليمان فيّاض، دار الرية، المملكة السعودية، دط، 1990 ص22.

(5) لسان العرب، ابن منظور، مادة "علق"، 3071-3072.

سواء لهذه المادّة أو لغيرها، وذلك راجع في معظمه إلى الميزان الصّرفي الّذي يلعب دورا كبيرا في تحديد المعنى وتعدّده.

-ومنه كذلك: «عَثَّتِ العُثَّةُ الصُّوفَ عَثًّا: أَكَلَتْهُ، عَاثَّ فِي الغِنَاءِ مُعَاثَّةً، وَعِثَاثًا، رَفَعَ بِهِ صَوْتَهُ وَتَرَنَّمَ...وَاعْتَثَّهُ عِرْقُ سُوءٍ: حَبَسَهُ عَنْ بُلُوغِ الخَيْرِ، والعَثَّاءُ: الحَيَّةُ، والعُثَّةُ: حَشَرَةُ تَلْحَسُ بيرَقَانَاتِهَا الجُلُودَ والفِرَاءَ والأَلْبِسَةَ وَالبُسُطَ»[1]، وبهذا المثال يتّضح كذلك أنّ التّباين الصرفي يؤدّي إلى التّباين المعنوي للّفظ الواحد.

2- ذكر تصريف الفعل الثلاثي المجرّد مع ضبط عينه في كلّ من الماضي والمضارع، نظرا لعدم قياسية هذا النوع من الأفعال من ناحية وصعوبة ضبطه من ناحية أخرى، من ذلك صيغة "فَعَلَ" مفتوحة الفاء والعين، يجيء مضارعها على ثلاثة أوجه وبشروط حددّها المشتغلون في الصّرف[2]، ومثال ذلك، ما يلي:

- «فَطَرَ الشّيْءَ يَفْطُرُهُ فَطْرًا فانْفَطَرَ وَفَطَّرَهُ: شَقَّهُ»[3].

- «سَأَلَ يَسْأَلُ سُؤَالاً وَسَآلَةً وَمَسْأَلَةً»[4].

- «حَشَرَ: حَشَرَهُمُ يَحْشُرُهُم وَيَحْشِرُهُمْ حَشْرًا جَمَعَهُمْ»[5].

إنّ هذه الأمثلة الثلاثة توضّح الاختلاف في بناء المضارع ليس للألفاظ المتعدّدة بل حتّى للفظ الواحد، ودليل ذلك لفظ "الحشر" الّذي جاء مضارعه على وجهين مضموم العين وكذلك مجرورها.

---

[1] المعجم الوسيط، مجمع اللغة العربية، مادّة "عثث"، ص613.

[2] ينظر: العمدة في كتاب التصريف، عبد القاهر الجرجاني، تحقيق البدراوي زهران، دار المعارف، القاهرة-مصر، ط3، 1995، ص100.

[3] لسان العرب، ابن منظور، مادّة "فطر"، ص3432.

[4] نفسه، مادّة "سأل"، ص1906.

[5] نفسه، مادّة "حشر"، ص882.

3- ذكر الجنس الّذي ينتمي إليه اللّفظ، ومثال ذلك:

- « العِرْسُ: الزَّوْجُ، يقَال هُوَ عِرْسُهَا وَهِيَ عِرْسُهُ، وَهُمَا عِرْسَانِ، (ج) أعْرَاسٌ، وابن عِرْسٍ: دُوَيْبَةٌ كالفَأْرَةِ تَفْتَكُّ بالدَّجَاجِ ونحوها، (ج) بَنَاتُ عِرْسٍ للذَّكَرِ والأنْثَى»[1].

- «السَّبِيلُ: الطَّرِيقُ وَمَا وَضَحَ مِنْهُ، يُذَكَّر وَيُؤَنَّث»[2].

4- النّص على الصّور غير المستعملة، أو ما يسمّى بالفجوات الصرفية، ومثال ذلك في العربية:

أ- عدم استعمال الماضي من الأفعال: "ينبغي"،"يدع" و"يذر".

يقول "ابن منظور": «وَقَوْلُهُمْ دَعْ لهَذَا، أَيْ اتْرُكْهُ، وَوَدَعَهُ يَدَعُهُ: تَرَكَهُ، وَهِيَ شَاذَّةٌ، وَكَلامُ العَرَبِ دَعْنِي وَذَرْنِي، وَيَدَعُ وَيَذَرُ، ولا يَقُولُونَ وَدَعْتُكَ ولا وَذَرْتُكَ، استَغْنَوْا عَنْهَا بِتَرَكْتُكَ والمَصْدَرُ فِيها تَرْكا»[3].

5- ملازمة بعض الأفعال لصيغة المبني للمجهول وعدم وجود المبني للمعلوم منها، مثل "زُهِيَ عَلَيْهِ" و"هُرِعَ إليه" و"زُكِمَ الرَّجُلُ".

وأحسن ما نختم به هذا العنصر هو قول "ابن جني" في فضل علم الصّرف ليس على المعجمية وفقط بل على كل اللغة العربية، حيث يقول: «وهذا القبيل من العلم يحتاج إليه جميع أهل العربية أتمّ حاجة وبهم إليه أشدّ فاقة، لأنّه ميزان العربية وبه تعرف أصول كلام العرب من الزّوائد الدّاخلة عليها، ولا يوصل إلى معرفة الاشتقاق إلاّ به، وقد يؤخذ جزء من اللغة كبير ولا يوصل إلى ذلك إلاّ عن طريق التّصريف»[4].

---

[1] المعجم الوسيط، مجمع اللغة العربية، مادّة "عرس"، ص622.

[2] لسان العرب، ابن منظور، مادّة "سبل"، ص1930.

[3] نفسه، مادّة "ودع"، ص4797.

[4] المنصف، شرح الإمام أبو الفتح ابن جني لكتاب التصريف للمازني، تحقيق لجنة من الأساتذة: إبراهيم مصطفى، عبد الله أمين، ط1، دار الحياة للتراث، 1954، 02/1.

وبهذا نفهم أنّ المعلومات الصرفية لها أهميتها في المعاجم السّابقة واللاّحقة، ومن ذلك ما نص عليه "ابن سِيده" في معجمه "المحكم والمحيط الأعظم"، حيث نجده في مقدّمة كتابه يشرح منهجه الّذي اعتمد فيه على كثير من إيراد المعلومات الصرفية، ويقرّ بأنّه ضمّنه: «تمييز أسماء الجموع من الجموع، والنسبة على الجمع المركَّب، والتنبيه على شاذ النسب، والجمع والتصغير، والمصادر، والأفعال، والإمالة، والأبنية، والتصاريف والإدغام...»[1]، وبذلك فإنّ كلّ القضايا الصرفية كانت مدبّجة في الكتاب.

أمّا عن كتاب "الفسر" وما توفر عليه من وظائف صرفية في النصوص المعجمية، فيمكن القول إنّ الكتاب أكثر ما اعتنى به مؤلّفه هو هذا الجانب الصرفي كون "ابن جني" عالم صرفي أوّلا وقبل كلّ شيء، ودليلنا في ذلك الأمثلة الكثيرة التّي نذكر منها:

1- بيان التنوّعات الشكلية للكلمة، وقد وردت هذه المعلومات إمّا:

أ- عن طريق بيان التصريفات المتنوّعة للفعل ومثال ذلك:

- «التَّائِهُ: الذَّاهِلُ السَّاهِي، يُقَالُ: تَاهَ يَتِيهُ وَيَتُوهُ أَيْضًا تَيْهًا وَتَيَهَانًا، وَهُوَ أَتْوَهُ مِنْكَ وَأَتْيَهُ مِنْكَ...»[2].

-«المُلاَمُ: اللّوْمُ، يُقَالُ: لُمْتُهُ أَلُومُهُ لَوْمًا وَمُلاَمًا وَلاَئِمَةً، وَأَنَا لاَئِمٌ وَهُوَ مَلُومٌ، وَأَلاَمَ، وَهُوَ يُلِيمُ إلاَمَةً، فَهُوَ مُلِيمٌ»[3].

- «هَاجَ الرُّجُلُ، فَهُوَ هَائِجٌ، وَهُجْتُهُ، فَهُوَ مَهِيجٌ، واهْتَاجَ فَهُوَ مُهْتَاجٌ»[4].

---

[1] المحكم والمحيط الأعظم، ابن سيده، تحقيق عبد الحميد الهنداوي، دار الكتب العلمية، ط1، بيروت-لبنان، 2000، 39/1.

[2] الفسر، 25/1.

[3] نفسه، 28/1-29.

[4] نفسه، 706/1.

- «الائتلاق: البَرِيقُ وَاللَّمَعَانُ، يُقَالُ: تَأَلَّقَ البَرْقُ يَتَأَلَّقُ تَأَلُّقًا، وَائتَلَقَ يَأْتَلِقُ ائتلاقا، وَأَلَقَ يَأْلِقُ أَلِيقًا»[1].

وبذلك فإنّ هذه الأمثلة توضّح مدى اعتناء "ابن جني" ببيان التنوّعات الصرفية للكلمات، من خلال ذكره للفعل (تاه يتيه) مضارعا وماضيا، واسم الفاعل(لائم)، والمصدر(الائتلاق)، وهو في ذلك يتماشى وما تعارفت عليه الصناعة المعجمية آنذاك.

ب- تبيان معاني الصّيغ الصرفية:

- «اِنْصَاعَ: مُطَاوِع صُعْتُهُ فانْصَاعَ، أَيْ ثَنَّيْتُهُ فانْثَنَى»[2].

- «الإِمِّحَاءُ: مَصْدَر امَّحَى يَمَّحِي، وَهُوَ مُطَاوِع مَحَوْتُهُ»[3].

- «الوُضَّاءُ: هُوَ الوَضِيءُ...وَوُضَّاءٌ عَلَى فُعَّال أَشَدّ مُبَالَغة»[4].

وبذلك فإنّ "ابن جني" لم يقف عند حدود شرح اللّفظ عامّة وإنّما تجاوز ذلك من خلال ذكره لمعنى الصّيغة الّتي جاء بها اللّفظ، فنجده يقرّ بأنّ هذه (وُضّاء) مبالغة، وتلك (الإمِّحَاءُ) مطاوعة...وهو في ذلك مقلّد لما سبقه من المعاجم من حيث تبيان معاني الصيغ.

2- ذكر الجنس الّذي ينتمي إليه اللّفظ، وذلك إمّا عن طريق:

أ- تبيان المذكّر والمؤنّث لكلّ لفظ، ومثال ذلك:

- «الصَّبَابَةُ: الشَّوْقُ، رَجُلٌ صَبٌّ وامْرَأَةٌ صَبَّةٌ»[5].

---

(1) الفسر، 2/468-469.

(2) نفسه، 2/15.

(3) نفسه، 1/514.

(4) نفسه، 1/261

(5) نفسه، 1/46.

- «فَرَسٌ جَوَادٌ، للذَّكَرِ وَالأُنْثَى»[1].

- «الطَّلِيحُ: النّاقَةُ المَعِيبَة، وكَذَلِكَ الجَمَلُ»[2].

وبذلك فإنّ كلّ من الفرس والطّليح ألفاظ مزدوجة الجنس تطلق على المذكّر كما على المؤنّث، بينما تزاد تاء التأنيث للفظة الصبّ لتدلّ على المؤنّث.

ب- ما يختص به المؤنّث عن المذكّر، ومثاله:

- «اليَعْمُلاَت: النُّوقُ الّتي يَعْملُ عَلَيْهَا فِي السَّيْرِ وَغَيْرُهُ، ولا يَقَعُ هذا الاسم إلاّ عَلَى الأُنْثَى دُونَ الذَّكرِ»[3].

- «السَّرَاحِيب: جَمْعُ سُرْحُوبٍ وَهِيَ الطَوِيلَةُ مِنَ الخَيْلِ، ولاَ يُوصَفُ بِها الذَّكَرَ»[4].

- «الفَرْعُ: شَعْرُ المَرْأَةِ، ولاَ يُقَالُ للرَّجُلِ»[5].

وبذلك فإنّ "اليعملات" و"السّراحيب" و"الفرع"، ألفاظ مؤنّثة لا يختصّ بها المذكّر.

3- بيان الجمع والمفرد:

- «الوُشَاةُ: جَمْعُ وَاشٍ»[6].

- «اللُّحَاةُ: جَمْعُ لاَحٍ»[7].

---

[1] الفسر، 790/1.

[2] نفسه، 735/1.

[3] نفسه، 593/1-594.

[4] نفسه ، 558/1.

[5] نفسه، 1175/1.

[6] نفسه، 42/1.

[7] نفسه، 42/1.

- «السُّتُرَاتُ: جَمْعُ سُتْرَةٍ وَيُقَال: سُتَرٌ وَسُتُرَاتٌ»[1].

- «الأَكِفَّاء: وَاحِدُهُم كُفْؤٌ وَكُفْءٌ وَالكِفَاءُ وأَيْضًا»[2].

- «الآلاءُ: وَاحِدُهَا أَلَى وَإِلَى»[3].

- «الطُّلَى: الأَعنَاقُ، وَاحِدُهَا طُلْيَةٌ»[4].

ومن هنا نجده يهتم بصيغ الجموع والإفراد للمداخل المشروحة.

4- بيان ما لا مفرد له، ومثاله:

- «الرِّكَابُ: الإِبِلُ لا وَاحِدَ لَهَا مِنْ لَفْظِهَا»[5].

- «هِجَانُ الإِبِلِ: كِرَامُهَا، ولا وَاحِدَ لَهَا مِنْ لَفْظِهَا»[6].

- «النَّبْلُ: السِّهَامُ، لا وَاحِدَ لَهَا مِنْ لَفْظِهَا»[7].

5- بيان جموع القلّة والكثرة، وكذا صيغ التصغير، ومثالها:

- «الأَمْوَاهُ: جَمْعُ مَاءٍ، وَيُقَال: مَاءٌ وَفِي القِلَّةِ أَمْوَاءٌ وَأَمْوَاهٌ وَفِي الكَثْرَةِ مِيَاهٌ»[8].

---

(1) الفسر، 696/1.

(2) نفسه، 55/1.

(3) نفسه، 118/1.

(4) نفسه، 798/1.

(5) نفسه، 285/1.

(6) نفسه، 720/1.

(7) نفسه، 732/2.

(8) نفسه، 524/2.

- « قَالُوا فِي جَمْعِ عِيدٍ أَعْيَادٌ، وَفِي تَحْقِيرِهِ عُيَيْدٌ...كَمَا تَقُولُ فِي تَحْقِيرِ رِيحٍ رُوَيْحَةٌ»[1].

6- بيان ما يبقى على صيغة واحدة، ومثاله:

- «دَنَفٌ: بِفَتْحِ النُّونِ للواحد، والاثنين والجمع والمذكّر والمؤنّث بلفظ واحِدٍ»[2].

7- بيان المصدر، ومثاله:

- «الإِنْضَاءُ: مِنْ مَصْدَر أَنْضَاهُ يُنْضِيه إِنْضَاءً إِذَا هَزَلَهُ وَأَذَابَهُ»[3].

- «الإِقْذَاءُ: بِكَسْرِ الهَمْزَةِ مَصْدَر قَذَيْتُ عَيْنُهُ، إِذَا طَرَحْتَ فِيهَا الأَذَى»[4].

- «الوَاجِدُ: الحَزِينُ، يُقَال: وَجَدْتُ فِي الحُزْنِ وَجْدًا، وَالوَاجِدُ، وَالوَاجِدُ، وَاجِدُ الضَّالَةِ وَمَصْدَرُهُ الوِجْدَانُ، وَالوَاجِدُ: الغَنِيُّ، ومَصْدَرُهُ الوُجْدُ، وَالوَجْدُ وَالوِجْدُ والجِدَةُ وَالوَاجِدُ، الغَضْبَانُ المُتَعَتِّبِ، وَمَصْدَرُهُ المَوْجِدَةُ، وَالوَاجِدُ: العَالِمُ، تَقُولُ: وَجَدْتُ زَيْدًا أَخَاكَ أَيْ عَلِمْتَهُ أَخَاكَ»[5].

8- بيان المنصرف والممنوع من الصّرف، ومثاله:

- «ذُكَاءُ: الشَّمْسُ، مُعرفَةٌ غَيْرُ مَصْرُوفَةٍ»[6].

9- بيان الممدود والمقصور، ومثاله:

---

(1) الفسر، 325/3.

(2) نفسه، 53/1.

(3) نفسه، 86/1.

(4) نفسه، 98/1.

(5) نفسه، 205/1.

(6) نفسه، 70/1.

- «الأَهْـــوَاءُ: جَمْعُ هَوَى مَقْصُورَةٌ وَهِيَ المَحَبَّةُ، وَأَمَّا الهَوَاءُ الممـــدودة فَجَمْعُـــهَا أهْـــوِيَـــةٌ»[1].

- «الهَيْجَاءُ: الحَرْبُ، ممدُودَةٌ وَقَدْ تُقْصَر»[2].

- «السَّنَا: مَقْصُورَةٌ الضَّوْءُ، وَالسَّنَاءُ ممدُودَةٌ الشَّرَفُ»[3].

10- بيان أصل الألف أهي منقلبة عن واو أو ياء، ومثال ذلك:

- «أُسْدٌ: جَمْعُ أَسَدٌ وَأَصْلُهُ أُسُودٌ ثُمَّ إنَّهُم حَذَفُوا الواو»[4].

- «التُّرَاثُ: المِيرَاثُ، وَأَصْلُهُ وُرَاثٌ لأَنَّهُ مِنْ وَرَثْتُ، ومثلُ تِجَاهٌ لأَنَّهُ من الوَجْهِ وَتُخْمَةٌ لأَنَّهُ من الوَخَامَةِ، ولَكِنْ قُلِبَتْ الوَاو تَاء في جَمِيعِ ذَلِكَ لعلّةٍ مَّذْكُورَةٍ فِي التَّصْرِيفِ»[5].

- «يَتَزَيَّا:...وَأَصْلُهُ زِوْيٌ، فَانْقَلَبَت الوَاوُ يَاءً لِسُكُونِهَا وَانْكِسَارِ مَا قَبْلَهَا، ولأنّهَا أيْضًا سَاكِنَةٌ قَبْلَ اليَاء، ويَدُلُّ أَيْضًا عَلَى أنّ عَيْنُ الزِيِّ وَاوٌ أنّه لايُقَال: لِفُلانٍ زِيٌّ، إذَا كَانَ لَهُ شَيْءٌ وَاحِدٌ مُسْتَحْسَنٌ حَتّى تَجْتَمِعَ لَهُ أَشْيَاءٌ كَثِيرَةٌ حَسَنَةٌ، فَحِينئذ يُقَالُ: زِيٌّ»[6].

إنّ هذه الأمثلة تعدّ قليلة بالنّسبة لما ورد في كتاب "الفسر" من معلومات صرفية، وفي الواقع أنّه لا يخلو كتاب من كتب "ابن جني" من القضايا الصرفية، كيف لا وهو إمام الصّرف، والدّليل واضح في "الفسر" فعلى الرّغم من أنّه شرح لديوان "المتنبي" إلاّ أنّه ما لبث أن أقحم فيه مثل هذه المعلومات الصرفية.

---

(1) الفسر، 98/1.

(2) نفسه، 103/1.

(3) نفسه، 135/1.

(4) نفسه، 606/1.

(5) نفسه، 218/1.

(6) نفسه، 325/3.

ثالثا: وظيفة التّأصيل الاشتقاقي للفظ.

يستفيد التّأصيل الاشتقاقي أو بيان أصول الكلمات من علم التّأثيل[1] أو الايتيمولوجيا، ويدخل في التّأصيل الاشتقاقي ما يلي[2]:

1- بيان أصل الكلمة سواء أكان عربيا أو دخيلا، مع بيان اللّغة أو العائلة اللّغوية المصدر، ومثال ذلك ما يلي:

- جاء في اللسان: «البَزْرُ والبِزْرُ: التَّابِلُ، قَالَ يَعْقُوبُ، وَلاَ يَقُولُهُ الفُصَحَاءُ إِلاَّ بالكَسْرِ، وَجَمْعُهُ أَبْزَارٌ»[3].

ويقول الجواليقي: «الأَبْزَارُ فَارِسِيٌّ مُعَرَّبٌ، وَيُقَالُ إِبْزَارٌ بِكَسْرِ الهَمْزَةِ، وَهُوَ التَّابِلُ»[4].

ويذهب "يعقوب بكر" إلى أن الأصل الفارسي هو إفزار بمعنى التابل، وقد أبدلوا الفاء الفارسية باء، وقد أخذت الآرامية اليهودية عن الفهلوية كلمة أفزار بمعنى الآلة فقلبت فاءها باء، (أبزارا)، واستعملتها بمعنى ما يتعلق بالشيء ويكون من لوازمه وقد أخذت العربية أبزار من الآرامية لفظا، ومن الفارسية معنى (التابل)[5].

---

(1) التأْثِيلُ لغة مشتقة من "أَثَلَ"، وقد ورد في لسان العرب: «أَثَلَةُ كُلِّ شَيْءٍ أَصْلُهُ، وَأَثَلَ يَأْثِلُ أُثُولاً، وَتَأَثَّلَ: تَأَصَّلَ...وكلُّ شَيْءٍ قَدِيمٍ مُؤَصَّلٍ، أَثِيلٌ ومؤَثَّلٌ، وَمُتَأَثِّلٌ...وَالتَأْثِيلُ: التَأْصِيلُ، وَتَأْثِيلُ المَجْدِ: بِنَاؤُهُ»، (ينظر: لسان العرب، مادة "أَثَلَ"، ص28) أما اصطلاحا، فإن التأثيل يُعرِّف على أنه: «دراسة أصل الألفاظ وتاريخ تطورها ويسمى كذلك إيتيمولوجيا، وحسب هذا المعجم أيضا، فإن كلمة "تَأْثِيل" ترادف مصطلح "تأصيل"، المشتقة من الفعل "أصَّلَ"، ومعناه: جَعَــل له أصلا ثابتا يُبنى عليه، وفي علم اللغة، "أصَّلَ الكلمة: تتبَّعَ تاريخيًّا أصلها اللغوي»، (ينظر: المعجم العربي الأساسي، مادة "أَثَلَ").

(2) صناعة المعجم الحديث، أحمد مختار عمر، ص152.

(3) لسان العرب، ابن منظور، مادة "بزر"، 274/4.

(4) المعرب، الجواليقي، دط، القاهرة-مصر، دت، ص19.

(5) ينظر: دراسات مقارنة في المعجم العربي، يعقوب بكر، جامعة بيروت العربية، دط، بيروت-لبنان، 1970، ص10.

2- بيان شكل الكلمة أوّل دخولها اللّغة مع بيان ما لحقها من تطوّر صوتي أو دلالي، ومثال ذلك مادّتي غفر وكفر اللذان يعودان إلى أصل معنوي واحد، ومن ثمّ إلى مادّة واحدة وهي "كفر"، ودليل ذلك ما يلي:

- جاء في أساس البلاغة: «لَيْسَتْ فِيهِم غَفِيرَةٌ أَيْ لاَ يَغْفِرُونَ ذَنْبَ أَحَدٍ، وَيُقَال: اِصْبِغْ ثَوْبَكَ بِالسَّوَادِ فَإِنَّهُ أَغْفَرُ لِلْوَسَخِ أَيْ أَحْمَلُ وَأَسْتَرُ»[1].

وورد المعنى نفسه في اللسان: «وأَصْلُ الغَفْرِ التَّغْطِيَّةَ وَالسَّتْرِ، وَغَفَرَ اللَهُ ذُنُوبَهُ أَيْ سَتَرَهَا،... والغَفَارَةُ: خِرْقَةٌ تَلْبَسُهَا المَرْأَةُ فَتُغَطِّي رَأْسَهَا»[2].

أما كفر فقد وردت هي كذلك بنفس المعنى وهو التغطية، يقول صاحب اللسان: «وَأَصْلُ الكُفْرِ تَغْطِيَّةُ الشَّيْءِ تَغْطِيَةً تَسْتَهْلِكُهُ وقَالَ اللّيثُ: يُقَال إنّما سُميَّ الكَافِرُ كافِرًا لأنّ الكُفْرَ غَطَّى قَلْبَهُ كُلُّهُ»[3]. وبذلك فإنّ المعنى الأصلي للكفر هو التغطية.

«كَفَرَ الشَّيْءَ وَكَفَّرَهُ غَطَّاه، وَيُقَال كَفَرَ السَّحَابُ السَّمَاءَ، وَكَفَرَ المَتَاعُ فِي الوِعَاءِ، وَكَفَرَ اللَّيْلُ بِظَلاَمِهِ، وَلَيْلٌ كَافِرٌ...وَيُقَال أَكْفَرَهُ وَكَفَّرَه، نسْبَةً إِلَى الكُفْرِ، وَكَفَّرَ اللهُ عَنْهُ خَطَايَاه»[4].

وبذلك تكون غفر وكفر ذات معنى واحد ودلالة عامة تجمعهما وهو؛ معنى التغطية والستر، إلا أن رحلة الزمن جعلتهما نقيضان لبعضهما: فاختصت (غَفَرَ) بستر الذنوب ومحوها، بينما آلَ معنى الكفر إلى ستر نعم الله وتغطية الإيمان في القلوب.

ويرى "إسماعيل عمايرة" أن أصل المادتين اشتقاقا واحدا، وقد تنوّع نطق الكاف إذ نطقها قوم غينا، ثم استقلت فأصبحت المادة الواحدة ذات أصلين كفر وغفر، ويستدل على ذلك بورود

---

(1) أساس البلاغة، الزمخشري، مادّة "غفر"، ص481.

(2) لسان العرب، ابن منظور، مادّة "غفر"، ص3273.

(3) نفسه، مادّة "كفر"، ص3898.

(4) أساس البلاغة، الزمخشري، مادّة "كفر"، ص583.

المادتين في السبئية بالكاف فدلت على الكفر والغفر، كما وردت في العبرية كذلك بالكاف: כפר(كفر) وتعني الصفح والمغفرة[1].

وبذلك يمكننا تلخيص ما سبق ونقول إنّ أصل "غفر" هي "كفر"؛ والمعنى الأصلي لكليهما هو الستر والتغطية. وبذلك فإنّه عن طريق التّأصيل الاشتقاقي للمدخلين تبيّن المعنى الأصلي لكليهما.

4- بيان العلاقات الاشتقاقية بين اللّغات التي تنتمي إلى أسرة لغوية واحدة، ومثال ذلك مادّتي (ثكل وعثكل)، حيث جاء في لسان العرب أنّ:

- «ثَكَلَ: الإِثْكَالُ والأُثْكُولُ لُغَةٌ فِي العُثْكُولِ، وهُوَ العِذْقُ الّتي تَكُونُ فِيهِ الشَّمَارِيخُ »[2].

«ويُقَالُ هُنَّ ثَكَالَى، وَأَثْكَلَهَا اللَهُ وَلَدَهَا»[3]، أي يأخذه منها.

أما «العُثْكُولُ: فَهُوَ كُلُّ مَا عَلِقَ مِنْ عِهْنٍ أَوْ صُوفٍ أَوْ زِينَةٍ فَتَذَبْذَبَ فِي الهَوَاءِ»[4].

وقد قابلت هذه المادة (ثكل) في العبرية مادةשב ר (شكل) حيث قلبت الثاء شينا؛ وقد دلّت على معنى القطف[5].

وبذلك يمكن الربط بين ما وصلت إليه اليوم مادة (ثكل)، والتي اختصّت بالموت، وما هي عليه في اللغات السامية، والتي يحتمل أن تكون الأصل، قطف، ذلك أن الموت ما هو إلا قطف للحياة، فالأم التي أثكلها الله ولدها هي كتلك الشجرة التي قطفت ثمارها (وهو ما يعرف بالعثكول)، وبذلك ومن خلال المقارنة يمكن أن نطمئن إلى حد ما بأن المادتين ثكل وعثكل ذات معنى أصيل

---

(1) تطبيقات في المناهج اللغوية، إسماعيل أحمد عمايرة، الجامعة الأردنية عمان، ط1، الأردن، 2000، ص59.

(2) لسان العرب، ابن منظور، مادة "ثكل"، ص495.

(3) أساس البلاغة، الزمخشري، مادة "ثكل"، ص71.

(4) لسان العرب، ابن منظور، مادة "عثكل"، ص2807.

(5) في سبيل معجم تاريخي، محاولة في التأصيل، إسماعيل أحمد عمايرة، مقال ضمن مجلة مجمع اللغة العربية، دمشق، المجلد78، الجزء الثالث، ص765.

واحد وهو القطف، إلا أن الأول(ثكل) يعني القطف عموما(ماديا أو معنويا)، بينما الثاني (عثكل) يختص بما يعلق فيقطف (يختص بالمادّي)[1].

وبذلك فإنّ علاقة العربية بالعبرية هي التّي جعلتنا نعرف المعنى الأصلي للكلمتين.

وللتأصيل الاشتقاقي قيمة ذاتية حين يكون المعجم تاريخيا أو يتناول فترة ماضية من فترات لغة ما. ويختلف حجم الاهتمام بالتأصيل الاشتقاقي للكلمة حسب نوع المعجم، فهناك نوع من المعاجم وظيفته الأساسية هي التأصيل، وهذا المعجم هو المعجم التأثيلي[2].

وقد ظهر هذا المعجم إثر شيوع الدّراسات المقارنة في حقل الأبحاث التّاريخية، وهذه المعاجم تمثّل الجانب التّطبيقي لعلم اللغة المقارن، والتي تركّز على دراسة أصول الكلمات ومعناها في اللّغات التي تنتمي إلى أسرة لغوية واحدة، وتاريخها مع بيان اللّغة أو الأسرة المصدر، وشكل الكلمات أوّل دخولها اللّغة، مع بيان ما لحقها من تطوّر صوتي ودلالي، وإيضاح مشتقّاتها لمعرفة ما يمكن أن يشتق منها، ومعاني هذه الصيغ، وبيان العلاقات الاشتقاقية بين اللغات التي تنتمي إلى أسرة لغوية واحدة، ويعدّ معجم "بيلي" أقدم معجم تأصيلي اشتقاقي للغة الإنجليزية ظهر سنة 1721م[3].

أمّا على الصّعيد العربي، فيرى "حلاّم الجيلالي" أنّ هناك قلّة اهتمام بهذا النّوع من المعاجم ولكن هذا لا يعني انعدامها على الصعيد العربي، حيث يقول: «لا نعدم وجود محاولات تأسيسية لهذا النّوع من الدّراسات المعجمية منذ وقت مبكّر، كما لا نكاد نفقد وجود بعض الإشارات

---

[1] في سبيل معجم تاريخي، إسماعيل أحمد عمايرة، مقال سابق، ص765.

[2] المعجم التأثيلي نوعان: النوع الأوّل هو؛ المعاجم التأصيلية الدّلالية، وتبحث في الأصول المعنوية للألفاظ، والمعاني الّتي تشعبت عنها وتحاول الرّبط بينها، ومن أمثلتها في اللسان العربي معجم "مقاييس اللّغة" لــ"ابن فارس"، أمّا النّوع الثاني فهو المعاجم التّأثيلية، وهي معاجم تردّ الألفاظ إلى أصولها، وتصعد باللّغة إلى منابعها الأولى من حيث اللّفظ لا من المعنى لمعرفة تأسيسها في الألسن الأخرى (ينظر: المعاجم العربية قراءة في التأسيس النّظري، حلاّم الجيلالي، ص14).

[3] التطوّرات المعجمية والمعجمات العربية، صافية زفنكي، ص74-75.

والتّلميحات الجادّة...فبالإضافة إلى المؤلّفات الخاصّة مثل كتاب الزّينة في الكلمات الإسلامية لأبي حاتم الرّازي(322هـــ)، والمعرّب من الكلام الأعجمي للجواليقي(550هـــ)، وشفاء الغليل فيما في كلام العرب من الدّخيل للخفاجي(1069هـــ) وغيرها، فإنّ المعاجم العربية القديمة عامّة، لا تكاد تخلو من الإشارات التّأثيلية»[1].

وحقيقة ما ذكره المؤلّف، ذلك أنّنا نجد "الخليل" يشير في مقدّمة كتابه إلى الألفاظ العربية والألفاظ المولّدة كما أنّه يذكر كيفية معرفة اللّفظ العربي من غيره، فيقول: «فَإِنْ وَرَدَتْ عَلَيْكَ كَلِمَةٌ رُبَاعِيَّة أو خُمَاسِيَّةٌ مُعَرَّاة مِنْ حُرُوفِ الذَّلَقِ أو الشَّفَوِيَّة وَلاَ يَكُون فِي تِلْكَ الكَلِمَة من هَذِهِ الحُرُوفِ حَرْفٌ وَاحِدٌ أَوْ اثْنَانِ أَوْ فَوْقَ ذَلِكَ فاعْلَمْ أنَّ تِلْكَ الكَلِمَة مُحْدَثَةٌ مُبْتَدَعَة، لَيْسَتْ مِنْ كَلاَمِ العَرَبِ لأَنَّك لَسْتَ وَاجِدًا مَنْ يَسْمَعُ مِنْ كَلاَمِ العَرَبِ كَلِمَةً واحِدَةً رُبَاعِيَّةً أَوْ خُمَاسِيَةً إِلاَّ وَفِيهَا مِنْ حُرُوفِ الذَّلَقِ والشَّفَوِيَةِ وَاحِدًا أَوْ اِثْنَانِ أَوْ أَكْثَر»[2].

إنّ هذا التّحديد لنوع الألفاظ وتبيان المحدث منها والعربي الفصيح لهو من أهم ما يهتم به المنهج التأثيلي في المعجم الاشتقاقي.

كذلك لا نعدم في المعاجم اللاحقة بعد "الخليل" لمثل هذه الإشارات، من ذلك ما ورد في "معجم الجمهرة" لـــ"ابن دريد" تحت باب "ما تكلّمت به العرب من كلام العجم حتّى صار كاللّغة"[3]، وما ورد في معجم "المخصص" لـــ"ابن سيده" بعنوان "ما أعرب من الأسماء الأعجمية"[4].

أمّا في العصر الحديث حيث التّفجر العلمي والتقني والحضاري، وشيوع الاتّجاه التّأثيلي، فقد خرج العرب بمجموعة من المعجمات والأبحاث عني بعضها بالتّأصيل اللّغوي مثل الألفاظ الفارسية

---

[1] تقنيات التعريف في المعاجم العربية، حلاّم الجيلالي، ص330.

[2] العين، الخليل بن أحمد الفراهيدي، 52/1 (المقدمة).

[3] ينظر: جمهرة اللغة، ابن دريد، ص1322.

[4] ينظر: المخصص، ابن سيده، تحقيق خليل إبراهيم جفال، 221/4.

المعرّبة للأسقف "آد يشير الكلداني"، وكتاب "غرائب اللّغة العربية" للأب "روفائيل نخلة اليسوعي" وأبحاث "البطريرك مار أغناطوس أفرام الأوّل" في "الألفاظ السريانية في المعاجم العربية" و"معجم المعرّبات الفارسية في اللّغة العربية" "لمحمد ألتونجي"[1].

ويفيد التّأصيل الاشتقاقي في المعجم العام فيما يأتي[2]:

1- تحديد المداخل، لأنّه سيؤدّي إمّا إلى ضم لفظين في مدخل واحد أو في فصلهما في مدخلين اثنين، من ذلك كلمة "بعل" التي ينبغي أن تضعها المعاجم العربية في مدخلين مميزة بين "البعل" بمعنى "الزّوج" و"بعل" اسم صنم من أصنام الجاهلية العربية.

2- أنّه بدون التّأصيل الاشتقاقي سوف تبدو الكلمة وكأنّها منقطعة الصّلة بأخواتها وبلا علاقة بأيّ لغة أخرى، وبلا ماض.

3- أنّ التّأصيل الاشتقاقي يفيد في معرفة التطوّر الصوتي والدّلالي، وفي صك الكلمات الجديدة، وفي تحديد الكلمات المقترضة من لغة إلى أخرى.

وإذا ذهبنا إلى قضية التّأصيل الاشتقاقي عند "ابن جني" في كتابه "الفسر"، أو أي كتاب آخر من كتبه، فإنّنا سنجد العديد من المواد التي اعتنى بها وبتأصيلها، حيث اهتمّ برد الكلمات إلى مصادرها الأصلية (قضية الاقتراض من اللغات الأخرى)، وكذا قضية الدلالة الأصلية والاشتقاقية للألفاظ.

وفيما يلي بعض النّماذج ممّا ورد في كتاب "الفسر":

1- بيان ما إذا كانت الكلمة أصيلة أو مقترضة، من ذلك:

---

[1] التطورات المعجمية والمعجمات العربية، صافية زفنكي، ص76-77.

[2] صناعة المعجم الحديث، أحمد مختار عمر، ص153.

- «المَهَارِقُ: جَمْعُ مُهْرَقٍ، وَهِيَ الصَّحِيفَةُ، وَأَصْلُ هَذِهِ اللَّفْظَةُ فَارِسِيٌّ مُعَرَّب»[1].

- «ضِفْدَعٌ: يُقَالُ ضِفْدِعٌ وَضِفْدَعٌ، وَهُوَ فَارِسِي مُعَرَّبٌ»[2].

- «الرَّزْدَقُ: الصَفُّ مِنَ النَّاسِ وَالسَّطْرُ مِنَ النَّخِيلِ، وَهُوَ فَارِسِيٌّ تَعَرَّبَ»[3].

- «الطَّرْزُ: الطَّرْزُ والطِّرَازُ فَارِسِيٌّ مُعَرَّبٌ»[4]، وهنا نلاحظ أنّ "ابن جني" يكتفي بذكر أصل الكلمة ولا يهتمّ لشرحها ربّما كان يرى أنّها معروفة متداولة في عصره.

- «الشَّطْرَنْجُ: اسْمٌ أَعْجَمِيٌّ مُعَرَّبٌ، وَلَوْ كُسِرَت الشِّينُ لَكَانَ أَشْبَهُ لِيَكونَ مِنْ بَابِ "جِرْدَحْلٍ" و"قِرْطَعْنٍ"، وَلَيْسَ فِي كَلامِ العَرَبِ شَيْءٌ عَلَى هَذِهِ الأَمْثَالِ، وَقَدْ اسْتَعْمَلُوهَا فِي صَدْرِ الإِسْلامِ، وَأَعْرَبُوها كما يُعْرِبونَ العَرَبِيَ وَأَدْخَلوا عَلَيْها الأَلِفَ واللاَّمَ»[5]. فجهد "ابن جني" في تأصيل هذه لفظة "الشطرنج" واضح، حيث إنه حدد حتى الفترة الزمنية لتعريب هذا اللفظ واستعماله، ولكن كان ينقصه أن يحدد اللغة التي اقترضت منها هذه اللفظة.

إنّ اعتناء "ابن جني" لمثل هذه الوظيفة في مثل هذا الكتاب يعدّ عملا ذا قيمة في مجال المعجمية في عصره، وقدرة هائلة لهذا العالم اللّغوي الجليل لربطه بين العديد من القضايا اللّغوية، والأدبية، في كتاب واحد.

2- بيان أصل الكلمة لغويا وصوتيا: إنّ الحديث عن هذه الوظيفة في كتاب "الفسر" لا يعدو أن يكون إشارات عابرة وقليلة، حيث أنّ هذه السّمة لم تحضر بقوّة في هذا الكتاب، ومما ورد فيه كأمثلة ما يلي:

---

(1) الفسر، 558/2.

(2) نفسه، 366/2.

(3) نفسه، 491/2.

(4) نفسه، 221/2.

(5) نفسه، 456/1.

- «الرِّوَاءُ: المَنْظَرُ وَالشَّارَةُ، وَلاَ يَجُوزُ أنْ يَكُونَ فِعَالاً مِنْ رَأَيْتُ واجْتُمِعَ عَلَى تَخْفِيفِهِ وَيَجُوزُ أَنْ يَكُونَ فُعَالاً مِنَ الرِّيِّ لأنَّ للرَّيَّان شَارَةً وحُسْنًا»[1].

- «تَتْرَى: فَعْلَى مِنَ المُوَاتَرَةِ، وَأَصْلُهَا وَتْرَى فَقُلِبَتْ الوَاوُ تَاءً كَمَا قَالوا تَوْرَاة وَهِيَ فَوْعَلَةٌ مِنْ وَرَى»[2].

وبذلك فإنّ هذه الوظيفة ذات شقين، حيث أنّها تأصل لمعنى الكلمة اشتقاقيا وفي نفس الوقت هي تقوم برد الحروف إلى أصولها، وهي ذات أهمية كبيرة حيث أنّه وبدون هذه الوظيفة لا يستطيع الباحث معرفة الأصل المعنوي للّفظ، وكذا أصل حروف الكلمة من ذلك "الرِّواء" فلولا إشارة "ابن جني" لضننا أنها مشتقة من الفعل رأى وفقط.

3- بيان الدّلالة الاشتقاقية للمادّة وعلّة تسميتها:

إنّ أكثر ما حمله كتاب "الفسر" من موضوع الاشتقاق كان حول الرّبط بين الشيء واسمه وسبب تسميته بذلك الاسم، فكثيرا ما التفت لمثل هذه القضية وأفاد كلّ الإفادة القارئ.

ومما ورد في الكتاب، على سبيل المثال لا الحصر ما يلي:

- «اللُّهَا: العَطَايَا، وَأَصْلُ اللَّهْوَةِ القَبْضَةُ مِنَ الطَّعَامِ تُلْقَى فِي فَمِ الرِّحَا فَشُبِّهَت العَطَايَا بِهَا»[3].

- «الصَّوَارِمُ: السُّيُوفُ سُمِيت بذَلِكَ لِقَطْعِهَا لأنَّ الصَّرْمَ القَطْعُ»[4].

- «الغَدِيـــرُ: مِنْ غَادَرْتُهُ أيْ تَرَكْتُهُ، لأنَّ السَّيْلَ سَـــالَ وَغَادَرَهُ، أَيْ تَرَكَـــهُ فِي المُنْخَفَضِ مِنَ الأَرْضِ، وَقَـــالَ قَوْمٌ إنَّمَا سُمِيَّ غَدِيـــرًا لأَنَّهُ يَغْدُرُ بِأَهْلِهِ أَيْ يَنْقَطِـــعْ وَقْتَ شِدَّةِ الحَاجَـــةِ

---

[1] الفسر، 140/1.

[2] نفسه، 226/1.

[3] نفسه، 104/1.

[4] نفسه، 133/1.

إِلَيْهِ»[1]، فهنا لم يقف عند حدود الشرح بل ذهب إلى أبعد من ذلك حين برّر سبب إطلاق هذا الاسم على ذلك المسمّى.

- «الزَّعَانِفُ: سُقَّاطُ النّاسِ وَسَفَلَتِهِمْ، وَأَصْلُهُ مِنْ زِعْنِفَةُ الأَدِيمِ وَهُوَ مَا يَسْقُطُ مِنْهُ إِذَا قَطَعَ فَشُبِّهَ بِهِ رُذّالُ النَّاسِ»[2].

- «المَفَاوِزُ: جَمْعُ مَفَازَةٍ، وَإِنَّمَا سُمِّيَتْ بِذَلِكَ تَفَاؤُلا بِالفَوْزِ، وَهُوَ النَّجَاةُ، هَذَا قَوْلُ عَامَّةِ النَّاسِ، وَقَالَ ابْنُ الأَعْرَابِيُ وأَبُو عُبَيْدَة والفَرَّاءُ فِيمَا أَحْسَبُ: إِنَّمَا سُمِّيَتْ مَفَازَةً مِنْ قَوْلِهِمْ: فَوَّزَ الرَّجُلُ إذا مَاتَ، فَهِيَ عَلَى هَذَا مِثْلُ قَوْلِهِمْ مَهْلَكَةٌ»[3].

فأرجع هنا سبب تسمية الصحراء بالمفازة إلى التّفاؤل، وتجدر ملاحظة أنّ "ابن جني" في هذا المثال لم يذكر المعنى المقصود من المفازة، وإنّما ذهب فقط لذكر علّة تسميتها، والقارئ له أن يفهم أنّه كان يقصد بها الصّحراء. وبذلك فإنّه اعتنى كثيرا بالدّلالة الاشتقاقية للّفظ و لم يقف عند حدود المعنى المراد من البيت الشعري بل تجاوز ذلك، وأفرغ في هذه المدوّنة كلّ معتقداته المعرفية والعلمية فجاء كتابه شاملا جامعا لعلوم اللّغة.

المبحث الثاني: الوظائف المساعدة.

أوّلا: بيان المعلومات النحوية[4].

استفاد المعجميون الأوائل من الدراسات النحوية التي كانت متوافرة في زمانهم، فقد عكف نحويو مدرسة البصرة والكوفة، ثمّ بغداد على صيـــاغة نظريّـــات لغويّـــة وإعداد دراسات نحويّة

---

[1] الفسر، 11/3.

[2] نفسه، 386/3.

[3] نفسه، 68/3.

[4] لقد عرّف "ابن جنّي" النّحو بقوله: «والنّحو هو انتحاء سمت كلام العرب في تصرّفه من إعراب وغيره...ليلحق من ليس من أهل اللغة العربية بأهلها في الفصاحة فينطق بها وإن لم يكن منهم، وإن شذّ بعضهم عنها ردّ به إليها وهو في الأصل مصدر شائع، أي نحوت نحوا، كقولك قصدت قصدا، ثمّ خصّ به انتحاء القبيل من العلم»، (ينظر: الخصائص، ابن جني، 34/1).

قائمة على مبـــادئ مفهومية وأسس منهجيّة لا تختلف كثيرا عن المفاهيم والمناهج الحديثة في علم اللّغة[1].

وقد تقاطع العمل المعجمي مع الدرس النحوي وأصبح من الممكن تضمين المعلومات النّحوية منذ بداية العمل في تصنيف المعجم، ونعني بذلك مسألة اختيار المداخل، فمن ناحية تقليدية تتألّف مداخل المعجم أساسا من الكلمات أوّلا ومن التّعابير الاصطلاحية ثانيا، ولكن إذا أردنا أن نتبنّى تعريف "بلومفيلد" للمعجم باعتباره قائمة بالاستثناءات الرّئيسية، فإنّ المورفيمة لا الكلمة هي التي يجب اتّخاذها وحدة يقوم على أساسها اختيار مداخل المعجم، لأنّ كلّ مورفيمة في اللّغة كما يقول "بلومفيلد" BLOOMFIELD هي استثناء مادام المتكلّم لا يستطيع استعمالها إلاّ بعد سماعها، وأنّ من يقرأ الوصف اللّغوي لا يستطيع العلم بوجودها إلاّ إذا أُدْرجت له[2].

وفي الواقع إنّ مسألة علاقة النحو بالمعجم تشهد اضطرابا في تناولها بين المعجميين المعاصرين، فإذا كانت العلاقة بين علوم اللغة والمعجم كعلم الصرف والأصوات والدلالة وعلوما أخرى كالحاسوب واضحة ومحددة فإن علاقة النحو بالمعجم مسألة شائكة وصعب البث فيها، وفي ذلك رأيان مشهوران لمعجميين معروفين هما: "إبراهيم بن مراد" و"علي القاسمي".

حيث يرى "إبراهيم بن مراد"[3]: أن هناك فرقا بين النظرية النحوية والنظرية المعجمية، ذلك أن الأولى هي نظرية تركيبية قوامها الجمل التي تكوّنها المفردات من حيث هي ذرّات تركيبية لها محلاّتها وظائفها وحالاتها الإعرابية، أما الثانية فهي نظرية للمفردات من حيث هي وحدات معجمية ذات خصائص ذاتية وعلاقيّة مستقلة عن المحلات التي تشغلها في الجمل. ولذلك قام التصور العربي على مبدأ التفريق بين النحو والمعجم فقد صاحبت عناية العرب بالنحو عنايتهم بالمعجم، وليس أدلّ على ذلك من عمل "الخليل بن أحمد الفراهيدي" المؤسس الحقيقي للدرس

---

[1] المعجمية العربية بين النّظرية والتّطبيق، علي القاسمي، ص71.

[2] علم اللغة وصناعة المعجم، علي القاسمي، ص79.

[3] ينظر: مقدّمة لنظرية المعجم، إبراهيم بن مراد، ص51، 52، 53.

اللساني العربي، فقد كان" الخليل" ذا رؤية لسانية شاملة لنظم اللغة العربية أصواتا وصرفا ونحوا ومعجما، ويستفاد من مقدمة كتاب العين والكتاب "لسيبويه" والذي ضمّنه آراء "الخليل"، أنه كان يميز بين المفردة إذا كانت مكونا معجميا والمفردة إذا كانت مكونا نحويّا.

فاللفظة إذا كانت مكونا معجميا كان الصوت والبنية الصرفية والدلالة من توابعها، وإذا كانت مكونا نحويا كانت مكونا تركيبيا له محل ووظيفة وحالة إعرابية.

وقد نتج عن هذا الاهتمام المبكر بالمعجم عند العرب عدم دمجهم بين علوم اللسان ، ففرقوا بين علم اللغة وهو المعجم وعلم النحو الذي اختص عندهم بمفهوم التركيب الذي يكونه علم الإعراب وعلم التصريف، وبذلك فإن المعجم ليس جزءًا من النحو وليس النحو فيها بالعلم الشامل لعلوم اللسان.

في حين يذهب "علي القاسمي"[1] إلى عكس ذلك، ويرى أن مقولة "بلومفيلد" الشهيرة "المعجم فهرس للنحو" كانت متبعة بأمانة في المعاجم العربية فالمعجميون العرب أخذوا هذه القاعدة وطبقوها قبل اثني عشرة قرنا من ميلاد "بلومفيلد"، واشتمل أول معجم عربي متكامل "كتاب العين" على مقدمة لخصت نحو اللغة العربية، وتضمنت مواد المعجم إحالات على هذه المقدمة، واتبعت معظم المعاجم اللاحقة هذا التقليد، حتى تلك المعاجم الوجيزة مثل "مختار الصحاح للرّازي" المتوفى سنة 1268هـــ، ففي مقدمة المعجم نجد أنماط الأفعال العربية الكبرى بتصريفاتها وشروحها، وفي مداخل المعجم لا نجد تصريفا للفعل، وإنما نمط ذلك الفعل فقط، وتحقق تلك الطريقة الاقتصاد.

ويمكن الخروج برأي وسطي بين من يغالي ويرفض أي علاقة تجمع بين النحو والمعجم، وبين من يسرف في ربط النحو بالمعجم حتى جعل الأساس الذي يقوم عليه المعجم هو النحو.

[1] ينظر: المعجمية العربية بين النظرية والتطبيق، علي القاسمي، ص40، 41.

ومفاد هذه الخلاصة أنّ العلاقة بين النحو والمعجم لا تكون إلاّ من خلال تلك المعلومات النحوية التي يوردها المعجمي في النص المعجمي كوظيفة من الوظائف التي يؤديها المعجم، ومن هذه المعلومات، والتي قد حدّدها "أحمد مختار عمر" نجد [1]:

1- بيان نوع الفعل من حيث التعدّي واللّزوم، ومثال ذلك، ما يلي:

- «عَلِمَ: عَلِمَ بِالشَّيْءِ شَعَرَ...وَعَلِمْتُ يَتَعَدَّى إِلَى مَفْعُولَيْنِ لذَلكَ أَجَازُوا عَلِمْتُنِي، كَمَا قَالُوا: ظَنَنْتُنِي وَرَأَيْتُنِي وَحَسِبْتُنِي»[2].

2- النّص على الحرف الّذي يتّصل بالفعل ونوع المفعول، ومثاله:

- «علا: عُلُوٌّ كُلِّ شَيْءٍ وَعِلْوُهُ وَعَلْوُهُ وَعُلاَوَتُهُ وَعَالِيهِ وَعَالِيَتُهُ: أَرْفَعُهُ، يَتَعَدَّى إِلَيْهِ الفِعْلُ بِحَرفٍ أَو بِغَيْرِ حَرْف، كَقَوْلِكَ قَعَدْتُ عُلْوَهُ وفِي عُلْوِهِ»[3].

3- كذلك تحتل الكلمات الوظيفية (ذات الوظائف النّحويّة) مكانا بارزا في المعاجم باعتبارها جزءا أساسيا من الرّصيد اللّغوي كغيرها من الكلمات ومهمّة المعجمي بالنّسبة لهذا النّوع من الكلمات أن يسجّلها ويحدّد معانيها ووظائفها النّحوية، ولكن بصورة مختصرة بالنسبة لما يفعله النّحاة، ومن أمثلة هذا النّوع من الكلمات الضمائر وأسماء الإشارة، والاستفهام، والأسماء الموصولة، وأسماء الشّرط، وحروف الجر وأدوات النّصب والجزم، ومثاله في المعاجم العربية، ما يلي:

- «ذَا: قَالَ أَبُو العَبّاس أحمد بن يحيى: ذَا يَكُونُ بِمَعْنَى هَذَا،...وقَال أَبُو الهَيْثَمِ ذَا اسم كُلِّ مُشَارِ إِلَيْهِ مُعَايَنٍ يَرَاهُ المُتَكَلِّمُ وَالمُخَاطَبُ، قَال: والاسْمُ فِيهَا الذَّال مَفْتُوحَةً...»[4].

---

[1] صناعة المعجم الحديث، أحمد مختار عمر، ص154.

[2] لسان العرب، ابن منظور، مادة "علم"، ص3084

[3] نفسه، مادة "علا"، ص3088.

[4] نفسه، مادّة "ذا"، ص1471.

4- وقد ظهر مؤخّرا ما يسمّى بالتجديد في تناول الأحكام النّحويّة وتحديد المفاهيم، من ذلك "المعجم العربي الأساسي" الّذي عالجها مستندا إلى عدّة أمور وهي تحديد المصطلح وبيان الحكم وضرب الأمثلة.

ومثال ذلك حديثه عن لفظ "أب" يذكر أنّه من الأسماء الخمسة التي ترفع بالواو وتنصب بالألف وتجرّ بالياء[1].

هذا عن المعاجم العادية، أمّا عن "ابن جني" فإنّنا نجد مداخلات نحوية كثيرة في شرحه للألفاظ، فلا نكاد نجد كتابا من كتبه إلاّ ويحوي عددا من المسائل النّحويّة[2]، وخير دليل على ذلك ما جاء في كتاب "الفسر" حيث هو شرح لمفردات ديوان "المتنبّي" ولكنّه ما لبث أن قدّم بعض من المعلومات النّحوية ضمن ذلك الشرح، ومما يمثّل به ما يلي:

- «نَأَيْتُهُ: بَعُدْتُ عَنْهُ، وَيُقَالُ نَأَيْتُ زَيْدًا وَنَأَيْتُ عَنْ زَيْدٍ»[3].

- «حَذَارِ: اسْم احْذَر، وَهُوَ مَبْنِي عَلَى الكَسْرِ، وَمِثْلُهُ نَظَارِ وَمَنَاعِ وَتَرَاكِ وَنَعَاءِ»[4].

- «مَا: صِلَةٌ»[5].

- «بَلْهَ: اِسْمٌ سُمِيَّ بِهِ الفِعْلُ، كَمَا تَقُول رُوَيْدَ زَيْدًا وَحَيْهَلَ الثَّرِيدَ أيْ انْتَظِر زَيْدًا وَأْتِ الثَّرِيدَ، وَكَذَلِكَ بَلْهَ أَكْثَرَهُ فِي مَعْنَى "دَعْ أَكْثَرَهُ"، وَهُوَ اسْمُ "دَعْ" كَمَا أنّ "صَهْ" اسْم أُسْكُتْ، وَ"مَهْ" اسْمُ "أُكْفُفْ"»[6].

---

[1] المعجم العربي الأساسي، مادة "أب"، ص67.

[2] لمعرفة جهود "ابن جني" في مجال النّحو، ينظر: ابن جني النّحوي، فاضل السّامرّائي، دار عمار، ط2، عمان-الأردن، 2009.

[3] الفسر، 370/1.

[4] نفسه، 422/1.

[5] نفسه، 682/1.

[6] نفسه، 978/1-979.

– «يُقَالُ هَذَا فُمٌ وَرَأَيْتُ فَمًا، وَمَرَرْتُ بِفَمٍ، فَإِذَا أَضَافُوا فَأَكْثَرُ الأَقْوَالِ هَذَا فُوكَ وَرَأَيْتُ فَاكَ وَمَرَرْتُ بِفِيكَ»[1].

وبذلك فإنّ المعلومات النحويّة حظيت بعناية "ابن جني" فدبّجها في الشرح معرفة منه أنّها تفيد وبشكل كبير في فهم المعنى المراد.

ثانيا: بيان الهجاء.

ربّما كان بيان الهجاء أو طريقة الرّسم الإملائي للكلمة أكثر أهمية في لغة مثل الإنجليزية عنه في لغة مثل العربية، ويرجع السبب في ذلك إلى أنّ كثيرا من الكلمات الإنجليزية يختلف رسمها في الهجاء الأمريكي عنه في الهجاء الإنجليزي، وأنّ كثيرا منها يختلف رسمها كذلك داخل النّوع الواحد[2].

أمّا على صّعيد التّهجئة العربية، فلم ير بعضهم ضرورة إلى إعادة التّهجئة الصّوتية للمداخل أو المواد، لأنّ التّهجئة العربية قد تجمّع لها الكمال والاتّساق إذا ما أضيف الشّكل (الحركات)، فرأوا أنّ مطابقة الهجاء للنطق تغلب في الكتابة العربية وأنّ المرء قد لا يحتاج إلى استشارة المعجم إلاّ في أنواع من الكلمات[3].

وقد حدّدها "أحمد مختار عمر" فيما يلي[4]:

1- الكلمات التي يزاد فيها حرف مثل "مائة" و"أولو"، وإن كانت مائة تكتب الآن بالألف وبدونها.

---

[1] الفسر، 1/ 985.

[2] صناعة المعجم الحديث، أحمد مختار عمر، ص151.

[3] التطوّرات المعجمية والمعاجم العربية، صافية زفنكي، ص237.

[4] صناعة المعجم الحديث، أحمد مختار عمر، ص151-152.

2- الكلمات التي ينقص فيها حرف مثل "هذا" و"ذلك" و"السموات" و"الرحمن"، وإن كانت توجد دعوات الآن لكتابتها كما تنطق.

3- الكلمات المنتهية بألف مقصورة ثالثة مثل "الصّدى" و"الرّبا" ونحوهما، مما يقتضي رد الألف إلى الياء أو الواو لمعرفة كتابتها، ويتميّز القاموس المحيط على غيره من المعاجم في ذلك حيث يحرص في باب الواو والياء على أن يبدأ المادّة ببيان أصلها الواوي أو اليائي.

4- الكلمات التي تشتمل على همزة متوسّطة أو متطرّفة.

ورأى "تمّام حسّان" أنّه من مشكلات الكتابة العربية أيضا أنّها تعنى برموز الحروف الصّحيحة عناية كلية تصرفها عن تمثيل الحركات في الكتابة، حتى رأى بعضهم أنّه من الممكن أن تسمّى الكتابة العربية بأنّها تتّسم بالأبجدية، ذلك أنّه قد جعل الألوان من الحركات علامات إضافية على الحروف الصّحيحة[1].

وبذلك فإنّ بيان الهجاء من ضروريات صناعة المعاجم وإن لم يكن من أساسياته، فهو من مزاياه، وبه يكون المعجم مكتمل المعلومات من النّاحية اللّغوية ومن النّاحية المعرفية.

وقد تفطّن "ابن جني" لهذه الوظيفة، فنجده مرّة بعد أخرى يتدخّل ويوضّح هجاء اللّفظة والتغيّرات التي تطرأ عليها فتؤدّي بها إلى تغيير في هجائها، ومن الأمثلة على ذلك ما يلي:

1- النص على نوع الهمزة كانت متطرفة أو متوسطة ومن ذلك:

- «النَّثَا: مَقْصُورَةٌ ، الخَيْرُ أَوْ الشَرّ، والنَّثَاءُ مَمْدُودَةٌ: المَدْحُ»[2].

- «الثَّايُ: غَيْرُ مَهْمُوزَةٌ، جمع ثَايَةٌ، وَهِيَ الحِجَارَةُ حَوْلَ البُيُوتِ»[3].

---

[1] ينظر: اللغة بين المعيارية والوصفية، تمّام حسّان، دار الثقافة، الدّار البيضاء-المغرب، 1980، ص145.

[2] الفسر، 242/1.

[3] نفسه، 282/1.

- «االرِّئْبَالُ: الأَسَدُ، يُهْمَز ولاَ يُهْمَز»[1].

- «عَنْكَبُوتٌ وَعَنْكَبٌ وعَنْكَبَاءْ»[2].

2- النص على نوع الحروف المعجمة، ومن ذلك:

- «الدَّلُوقُ: بالدّال غَيْرَ مُعْجَمَةٌ»[3].

- «نَغَقَ: نَغَقَ الغُرَابُ بالغين مُعْجَمَةٌ وَكَذَلِكَ نَعَقَ بالعينِ غَيْرَ مُعْجَمَة»[4].

- «السَّلْهَبَةُ: الفَرَسُ الطَّوِيلَةُ، وَكُلُّ طَوِيلٍ سَلْهَبٌ، وَيُقَالُ صَلْهَبٌ بالصَّادِ»[5].

وبذلك فإنّ "ابن جني" اقتصر في بيانه لهجاء الألفاظ المشروحة على نوعين من التهجئة، وهي ما يخصّ نوع الهمزة وما يتعلّق بالحروف المعجمة، وذلك لأنّه كان يرى أنّ هذين الأمرين هما أكثر ما يقع فيه الإشكال.

ثالثا: المعلومات الموسوعية.

وهذه الوظيفة المعجمية هي الّتي تتحدّث عن الأشياء لا عن الألفاظ، وتعطي معلومات عن العالم الخارجي[6].

وأهمّ ما تشتمل عليه المعلومات الموسوعية ما يأتي[7]:

1- معلومات عن بعض الأعلام سواء أكانت أشخاصا أم أماكن أو حيوانات، نبات أو غيرها.

---

[1] الفسر، 748/2.

[2] نفسه، 485/2.

[3] نفسه، 1140/1.

[4] نفسه، 572/2.

[5] نفسه، 752/1.

[6] التعريف القاموسي، الحبيب النّصراوي، ص120.

[7] صناعة المعجم الحديث، أحمد مختار عمر، ص160.

2- معلومات عن بعض الأحداث التّاريخية، والظّواهر الموجودة خارج اللّغة.

3- معلومات عن بعض المصطلحات العلمية.

على أنّ المعالجة الموسوعية صنفان[1]:

- صنف مختصر يمثّل مجرّد تكملة لتعريف المدخل، يسمح بالمرور من الوحدة المعجمية إلى الشيء.

- وصنف موسّع يقوم على تحليل مطوّل، ويأخذ حيّزا مهمّا من نصّ التّعريف.

على أنّ الصّنف الأوّل لا يعدّ حشوا أو تزايدا، ذلك أنّ كثيرا ما يكون من الضّروري إثارة معلومات القارئ من العالم الخارجي من أجل توضيح المعلومة اللّغويّة؛ بل إنّه كثيرا ما يتضمّن التفسير اللّغوي وصفا للعالم الخارجي[2].

أمّا عن المعلومات الموسوعية في كتاب "الفسر" فيمكن القول إنّها جدّ قليلة، وربّما هذا راجع إلى أنّ النّص الشعري الذي كان بين يديه لم يستدع إيراد معلومات خارج اللغة الموصوفة.

وممّا وجد في هذا الكتاب ويدخل ضمن دائرة المعلومات الموسوعية لم يخرج عن دائرة تعريفه للأماكن، ومن أمثلة ذلك ما يلي:

- «خَطِيَّةٌ: قَنَاةٌ مَنْسُوبَةٌ إِلَى الخَطِّ، والخَطُّ: سَيْفُ البَحْرَيْنِ وَعُمَان، وَيُقَال: بَلْ كُلُّ سَيْفٍ خَطٌّ، وَيُقَال: الخَطُّ جَزِيرَةٌ تُرْفَأُ إِلَيْهَا السُّفُنُ الّتِي فِيهَا القَنَا لِتُثْقَفَ هُنَاك»[3].

- «سَلْمَى: أَحَدُ جَبَلَيْ طَيِّءٍ، والجَبَلُ الآخَرُ: أَجَأٌ»[4].

---

[1] التعريف القاموسي، الحبيب النصراوي، ص120.

[2] صناعة المعجم الحديث، أحمد مختار عمر، ص161.

[3] الفسر، 343/1.

[4] نفسه، 306/3.

- «هَبُّود: جَبَلٌ بِاليَمَامَةِ»[1].

- «بِجَاوِيَة: مَنْسُوبَةٌ إلى البِجَاوَة وَهِيَ قَبِيلَةٌ منَ البَرْبَرِ»[2].

- «الطُّورُ: الجَبَلُ الّذِي كَلَّمَ اللَّهُ عَلَيهِ مُوسَى عَلَيْهِ السَّلام»[3].

- «نَصْرَى: قَرْيَةٌ بِالشّامِ»[4].

- «الأُرْدُن: نَهْرٌ بِأَعْلَى الشَّامِ»[5].

- «الحَدَالَى: مَوْضِعٌ بِالشَّامِ»[6].

تعدّ هذه النماذج أغلب الأمثلة الموجودة في "الفسر" وهذا ما يوضّح ضآلة المعلومات الموسوعية في هذا الكتاب والّتي لم تتجاوز بعض الإشارات عن مواقع البلدان.

رابعا: معلومات الاستعمال.

يمكن تعريف هذه الوظيفة، بأنّها دراسة للمفردات المتفاوتة اجتماعيا، فلفظة "سيادتكم" أو "حضرتكم" أو "أنتم" أو "أنت"، مثلا لها المعنى نفسه، ولكنّها ذات قيمة اجتماعية متباينة، والطّريقة الّتي يتكلّم بها الفرد تنمّ عمّن يكون هذا الفرد وعمّن يرغب أن يكون، والعامّية هي لغة البسطاء وكلّما استخدم المثقّفون كلمة عاميّة في كتاباتهم ومحادثاتهم لم تعد تلك الكلمة عاميّة بل تكون قد اكتسبت مكانة اجتماعية جديدة، ولا يقتصر الاستعمال على المفردات فحسب؛ بل يتعدّى كذلك إلى التلفّظ والقواعد، وحتّى الإملاء في بعض اللّغات كالإنجليزية، وكالخط العربي

(1) الفسر، 120/2.
(2) نفسه، 151/1
(3) نفسه، 120/2.
(4) نفسه، 348/2.
(5) نفسه، 174/3.
(6) نفسه، 565/1.

المغربي والتي ترسم فيه كلّ فاء بنقطة من أسفل، وكلّ قاف بنقطة من أعلى، فكلمة (الفقار) مثلا ترسم بنقطة تحت الفاء ونقطة واحدة فوق القاف[1].

ولعلّ من الوظائف التي لها قيمتها في بناء المعجم هو تحديد مستوى اللّفظ ودرجته في الاستعمال ضمن إطار معيّن يصف التنوّع اللّغوي ويحدّد مستواه، والسياق الّذي يؤثّر فيه، ولا يخلو معجم، مهما كان حجمه، من قدر من التصنيف للكلمات وإن جاء ذلك في نسب متفاوتة حسب نوع المستعمل الذي يضعه مؤلف المعجم في ذهنه[2]، ذلك أنّ اللسان القومي يتشكل من مجموعة من اللّهجات المتفاوتة اجتماعيا تعود في النّهاية إليه لتبرز وجوده وتعطيه خاصيّة من تلك التنوّعات المتعدّدة، ويبقى لمنتج المعجم الحريّة في اختيار الإقليم الّذي يستقي منه مادّته[3].

ومن أهمّ المعلومات عن الاستعمال والّتي تقدّمها المعاجم ما يلي[4]:

1- معلومات تتعلّق بقدم اللّفظ أو حداثته، وغالبا ما يوصف اللّفظ بواحد من الأوصاف التّالية:

ممات، مهجور (كإطلاق لفظة الجارية على الفتاة، الّذي هجر بعد أن شاع لفظه في معنى الأَمَة)، قديم، تاريخي (وعادة ما يستعمل في حالة غياب المسمّى في المجتمع وقلّة استخدامه)، تقليدي، حديث، مستحدث(ويقتصر على الكلمات المبتكرة أو الّتي وضعت حديثا في اللّغة)، جاري في الاستعمال.

ومن المعروف بالنّسبة للمعاجم العامّة أحادية اللّغة الّتي تقوم بعملية انتقاء لمداخلها أن لا تشمل إلاّ على كلمات قليلة من الممات والمهجور والقديم، ولكن معجما شاملا أو تاريخيا لابدّ أن يعطي اهتمام لهذه الأنواع، واقترح "سيدني" SIDNEY معيارا للحكم على الكلمة بأنّها من الممات أو المهجور يتلخّص في النّظر إلى نصوص السّنوات الخمسين الأخيرة، فإذا لم يرد اللّفظ أو الاستعمال

---

[1] علم اللغة وصناعة المعجم، علي القاسمي، ص131.

[2] صناعة المعجم الحديث، أحمد مختار عمر، ص155.

[3] ينظر: تقنيات التعريف في المعاجم العربية، حلاّم الجيلالي، ص315-316.

[4] ينظر: صناعة المعجم الحديث، أحمد مختار عمر، ص156، 157، 158، 159.

فيها فإنّنا ينبغي أن نشك في استعماله أو جريانه، ونحكم بتلاشيه في الاستخدام واستحقاقه بأن يوصف أنّه مهمل أو ممات أو مهجور.

2- معلومات تتعلّق بتكرار الاستعمال ودرجة شيوعه، وعادة ما يشار إلى قلّة الاستعمال بأنّ اللّفظ ناذر، ويشيع النّاذر من الكلمات على المعاجم الشّاملة والتّاريخية ومعاجم المصطلحات، أمّا المعاجم العاديّة فلا تذكر إلاّ أقل من القليل من هذا النّوع.

3- معلومات تتعلّق بخطر الاستخدام، أو تقييده أو إباحته، وغالبا ما يوصف اللّفظ بواحد من الأوصاف الآتية: محظور، مبتذل، مقبول، تلطّفا في التّعبير.

4- معلومات تتعلّق بالمستويين الثقافي والاجتماعي، وتحت كلّ مستوى درجة متفاوتة وفي هذا المجال يفرّق بين: لغة المثقفين، واللغة العامّية، واللّغة العامية العامية، ولغة الطّبقة الدّنيا.

5- معلومات تتعلّق بحقل التّخصص فيما يسمّى باللّغات المهنية ويشمل ذلك، لغة علمية، لغة شعرية، لغة الفلك، الكيمياء، وغيرها.

6- معلومات تتعلّق بمعيارية اللّفظ أو عدم معياريته، وبمقتضى هذه المعلومات يوصف اللّفظ بأنّه ينتمي إلى اللّغة المعيارية، اللّغة الأدبية، اللّغة(اللّهجة) العاميّة، الكلام الشّعبي.

7- معلومات تتعلّق برسمية اللّفظ أو عدم رسميته، اللّغة الرّسمية، اللّغة غير الرسميّة، اللّغة الدّعابية أو المرحة، اللّغة الحميمية.

8- معلومات تتعلّق بمكان اللّفظ أو منطقة استخدامه فيما يسمّى باللّغة الإقليمية أو التنوّع الجغرافي.

ولقد اهتمّت المعاجم العربية الحديثة والقديمة ببيان معلومات الاستعمال، إلاّ أنّها تخلّت عن بعض المعلومات المتعلّقة بقدم اللّفظ أو درجة استعماله بسبب حرصها على الظّهور بمظهر الحداثة،

وظهرت مقابل ذلك معلومات تتعلّق بالمستوى اللّغوي للّفظ منها؛ معرّب دخيل، أعجمي، وتحديد اللّغة المقترض منها[1].

أمّا عن المدوّنة التي بين أيدينا والمتمثّلة في كتاب "الفسر" لـــ"ابن جني" فإنّنا نجد هذه الوظيفة حاضرة في تفسيره للعديد من الألفاظ، ممّا يوضّح مدى استخدامه لكل الوظائف الّتي أقرّتها الصناعة المعجمية الحديثة، ومنها :

1- تحديد درجة فصاحة اللّفظ أو شذوذه، ومنها:

- «الفَقْرُ: يُقَالُ فَقْرٌ وفُقْرٌ، والمفتُوحُ أَفْصَحُ»[2].

- «تَفَاوَحَ: مِنْ فَاحَ يَفُوحُ وهِيَ لَفْظَةٌ رَيِّقَةٌ فَصِيحَةٌ حَسَنَةُ التّأْلِيفِ»[3].

- «مُمَخْرِقٌ: لُغَةٌ شَاذَّةٌ»[4].

- «التَعَمُّقُ: كَلِمَةٌ فَصِيحَةٌ»[5].

- «الدَّايَةُ: الضِّئْرُ، وكِلاَهُمَا فَصِيحٌ مِنْ كَلاَمِ العَرَبِ»[6].

- «يُقَالُ حِلًى بِالكَسْرِ وَهُوَ الفَصِيح، وَقَدْ قَالُوا حُلًى بالضَمِّ»[7].

---

[1] التعريف القاموسي، بنيته الشكلية وعلاقاته الدّلالية، الحبيب النصراوي، ص121.

[2] الفسر، 1004/1.

[3] نفسه، 1058/1.

[4] نفسه، 493/2.

[5] نفسه، 151/3.

[6] نفسه، 740/3.

[7] نفسه، 315/3.

إنّ هذه المعلومات ذات وجهين أحدهما كما ذكرنا سابقا يعدّ من باب تحديد نوع المداخل من حيث فصاحة اللّفظ من عدمه، وفي نفس الوقت هي ذات وظيفة معجمية تدخل ضمن معلومات الاستعمال.

2- تحديد اللّغات والوجوه المتعدّدة للّفظ:

- «اللّذِ: وهي لُغَةٌ وَيُقَال: اللّذِي واللّذْ، وَاللّذِ، وَاللّذِيّ بِتَشْدِيدِ اليَاء»[1].

- «الآجُرُّ: وفِيهِ خَمْسُ لُغَاتٍ، آجُرٌّ، آجُورُ، آجُورٌ، يَأْجُورُ، وآجُرُ، وحُكِيَ عَنْ الأَصْمَعِي آجُرَّةٌ»[2].

- «الضَّحِكُ: فِيه أَرْبَعَةُ لُغَاتٍ، ضَحِكٌ، وَضَحْكٌ، وَضِحْكٌ، وَضِحِكٌ»[3].

- «الجَآذِرُ: وَلَدُ البَــقَرَةِ الوَحْشِيَّةُ، وَفِيهِ لُغَــات: جُؤْذَر، وَجُؤْذُرٌ، وَجُوْذَرٌ، بغــير الهَمــز»[4].

وبذلك فإنّ "ابن جني" لم يقف عند حدود اللّفظ الّذي جاء في الدّيوان وإنّما يتجاوز ذلك لبيان التنوعات اللغوية له، فيذكر كلّ اللّهجات الّتي تخصّه من ذلك ما جاء عن الضَّحْكُ والضِّحْكُ والضِّحِكُ...

3- معلومات تتعلّق بالمستوى اللّغوي للّفظ، ومنه:

- « اليَلامِقُ: فَارِسِيٌّ مُعَرَّب»[5].

- «الرَّزْدُقُ: الصَفُّ مِنَ النَّاسِ وَهُوَ فَارِسِيٌّ مُعَرّب وَأَصْلَهُ بالفَارسية رسْتَه»[6].

---

(1) الفسر، 125/1.

(2) نفسه، 129/1.

(3) نفسه، 203/1.

(4) نفسه، 532/1.

(5) نفسه، 514/2.

(6) نفسه، 491/2.

- «السِّرْوَال: فَارِسِيّ مُعَرّب»[1].

- «المَهَارِقُ: الصَّفِيحَةُ، فَارِسِي مُعَرّب»[2].

- «الإسْفَنْطُ: اسم رُومِي»[3].

ويعد ما قيل في هذه الوظيفة جلّ ما وجد في كتاب "الفسر" من معلومات الاستعمال، وهو على الرّغم من قلّته يعدّ كافيا لأن نقول إنّ "ابن جني" اعتنى بهذه الوظيفة في كتابه معرفة منه أنّها مفيدة لقارئ الكتاب والباحث عن شرح الألفاظ.

وبذلك يمكن الاطمئنان إلى القول إنّ كتاب الفسر لابن جني يحوي العديد من النّصوص الّتي عولجت معالجة معجمية وقد توصّلنا إلى ذلك من خلال إسقاط تقنيات الصناعة المعجمية الحديثة والّتي تعدّ الوظائف المتضمّنة في المعجم أهمّها، ولذلك نقول إنّ كتاب الفسر يعدّ مدوّنة حقيقية للتّنقيب عن القضايا المعجمية وخاصّة تلك الّتي تتعرّض إلى تبيان الوظائف المعجمية للّفظ المعرّف.

(1) الفسر، 288/3.

(2) نفسه، 558/2.

(3) نفسه، 380/1.

الخاتمة:

لقد حاولت في هذا المذكرة التي تبحث في موضوع "الصناعة المعجمية في كتاب الفسر لابن جني"، أن أقف على معالم ومظاهر الصناعة المعجمية في هذا الكتاب، وفي هذه الخاتمة يجدر بي أن أقول بداية إنّ "لابن جنيّ" في شرح الشعر منهج لغوي يختلف عما انتهجه الأدباء والنقاد اللّذين تصدوا لشرح دواوين الشعراء، حيث كانوا يرمون إلى استكناه معاني الشاعر، ولا يلتفتون إلى المسائل اللغوية إلا قليلا؛ أما "ابن جني" فقد كان يريد تطبيق معارفه اللغوية الصرفية والاشتقاقية والدلالية والنحوية في هذه المدونة الشعرية، فابن جني إذن هو مبتكر لمنهج في شرح الشعر، يمكننا أن نطلق عليه المنهج اللّغوي القائم على التفاسير اللّغوية للدّواوين الشعرية، فيصطبغ بقلمه الأدب بلون اللغة، ولهذا عمدنا إلى إسقاط تقنيات الصناعة المعجمية الحديثة على هذا الشرح اللغوي، فتوصلنا إلى جملة من النتائج، وهي كالآتي:

1- يعدّ كتاب الفسر من أهم الكتب الّتي صنفها "ابن جني" في شرح وتفسير الشعر، وهذا الكتاب كما يفهم من اسمه هو فسر وتفسير لألفاظ ديوان المتنبي ومعانيه، ويعدّ فتحا جديدا في أساليب الشّرح زيادة على أنّه أوّل كتاب يقوم بشرح شعر من شعراء عصر المولّدين وهو "المتنبي".

2- إنّ كتاب الفسر لم يحمل في طيّاته شروحا لمعاني شعر الدّيوان فحسب، كما قام به شارحو الدواوين الشعرية، وإنما تضمّن كل تقنيات الصناعة المعجمية من اهتمام بالنص المعجمي من حيث مصادره واستشهاداته وترتيبه، وإفاضة وتنويع في التعريف، وتدبيج لكلّ الوظائف المعجمية، وذلك في عصر راجت فيه التآليف المعجمية وازدهرت، فهو لم يقف عند حدود معاني شعر "المتنبي" وإنّما تجاوز إلى أبعد من ذلك فاهتمّ بالألفاظ خارج المعنى الّتي وظّفت فيه وداخله، حيث مال "ابن جني" في شرحه للدّيوان ميولا لغويا، فقد كان يفيض في القضايا اللغوية التي تهم المفردات من حيث المبنى والمعنى.

3- يعد الكتاب كتلة واحدة متمثلة في نص كبير يحمل المئات من النصوص الصّغيرة والتي هي بدورها تحمل كل مبادئ النص المعجمي المحض، ولقد حفل كتاب "الفسر" بالكثير من القضايا المعجمية، إذ اتبع ابن جني منهجا معجميا في تفسير الألفاظ، وبذلك فإنّ الكتاب يحمل كل مقوّمات الجمع والوضع الّتي تقوم عليها الصناعة المعجمية :

أ- فأمّا من حيث الجمع فقد سار "ابن جني" على درب اللّغويين المعجميين في عصره فشملت مدوّنته شقي المصادر المستقاة لجمع مادّته وما يتعلّق بها، وهما الأخذ من رواة اللّغة وفطاحلة الأدب، وكذا النّقل عن العلماء الأقحاح وعن مصادرهم المكتوبة، فجاءت مدوّنته شاملة جامعة، كذلك ممّا يحسب لان جني ويعتبر إبداعا منه هو قضية الاستشهاد بالشعر المولّد من حيث المعنى لا من حيث اللّفظ، وبذلك فإنّه استطاع أن ينصف الشعراء المولّدين من خلال دمج معانيهم الشعرية في الاستشهاد.

ب- وأمّا من حيث الوضع، فقد كان مثله مثل صنّاع المعاجم في ذلك العصر، حيث لم يتجاوز الترتيب بالاشتراك نهائيا فوقف عنده وكأنّه نسخة طبق الأصل عن المعجميين الّذين سبقوه.

وبذلك فإنّ النص المعجمي في كتاب "الفسر" هو نفسه النّص المعجمي في أيّ معجم من المعاجم القديمة، والّتي قيل عنها إنّها إمّا حسنة الجمع وسيّئة الوضع أو حسنة الوضع وسيّئة الجمع.

4- تقرّ الصناعة المعجمية الحديثة أن المعجم الجيّد هو الذي يقوم على مجموعة من الوظائف يقدّمها المعجمي إفادة للقارئ، ويعدّ شرح المعنى أو التّعريف من أهمّ هذه الوظائف، بل هو من أهم أسسها، ذلك أن تقديم معلومات عن اللّفظ المدخل دون شرح لمعناه هو قصور واضطراب من المعجمي.

واهتمّ كتاب "الفسر" بشرح المعنى اللّغوي لألفاظ الديوان وتزوّد لذلك بمجموعة من تقنيات التّعريف، حيث نجد في الكتاب أهم أشكال التعريف، التي تقرها الصناعة المعجمية القديمة والحديثة، ومن هذه الأنواع؛ التعريف الاسمي، الذي من أنواعه التعريف بالمرادف وبالعبارة

وبالاشتقاق، وقد كان هذا النوع حاضرا بقوّة في النصوص المعجمية لابن جني، وذلك لبساطة هذا النّوع وشيوعه في أوساط المعجميين آن ذاك، ومن الأنواع الأخرى؛ التعريف بالسياق، والتعريف بالحقل الدلالي، وهو ما يدخل ضمن أشكال التّعريف البنيوي الحديث والّذي عرف به المعجميين العرب القدامى قبل معرفة تقنيات التنظير له، والتعريف التوزيعي والّذي يعدّ أقلّ أنواع التعريف استخداما في هذا الكتاب، حاله حال المعاجم العربية عامّة الّتي لم تستطع إلى حدّ ما تضمين هذا النوع من التعريف في شروحاتها ذلك أنّ هذا التحليل يقوم على تقنيات صعبة ومعقّدة وغير مضمونة النتائج.

وبذلك يمكن القول إنّ أغلب أنواع التعريف المعجمي قد تجسّدت في الفسر سواء بشكل كبير مثل التعريف الاسمي والتعريف السياقي والتعريف بالحقل الدّلالي، أو بشكل قليل مثل التّعريف التّوزيعي والتعريف المنطقي، وهذا ما يدعونا للقول إنّ هذا الكتاب يحمل في ثناياه الكثير من معالم الصناعة المعجمية القديمة والحديثة.

5- لقد قام ابن جنيّ في شرحه للدّيوان بالاستعانة بشتّى العلوم من أجل الإحاطة بالجوانب المختلفة للّفظ، ذلك أنّه كان يعلم أنّ اللّفظ هو كيان متكامل في بنائه يجمع شتّى المستويات اللّغوية، وأشهر ما استخدمه "ابن جني" في الكتاب هو وظيفتي التّأصيل الاشتقاقي ووظيفة بيان المعلومات الصرفية ذلك أنّه غلب عليه الحس الصرفي والاشتقاقي الّذي كان يعرف بهما، وهذا لا يعني أنّه أهمل الوظائف الأخرى، ولكن لا ترقى لمستوى التّوظيف والاعتناء بالاشتقاق والصّرف.

6- لقد أثّر "ابن جني"، من خلال جهوده المعجمية في كتاب "الفسر"، في الأعمال اللغوية والمعجمية بعده، وهذا ما نستطيع الوقوف عليه بكل يسر في معجمي المخصّص والمحكم لابن سيده، وكتاب لسان العرب لابن منظور.

وخلاصة كلّ ما سبق ذكره هو أن "ابن جنّي" استطاع بذكائه الثّاقب، وبحسّه اللّغوي الكبير أن يحوّل كتابا من مجرّد شرح لديوان إلى كتاب يحمل كل أساليب الصناعة المعجمية وتقنياتها.

وفي الأخير فإنّ هذا العمل هو محاولة نأمل أن تتبع بمحاولات أخرى من أجل الغوص في تراث "ابن جني"، للوقوف على جهوده المعجمية، فما زال البحث فيها بكرا وإن مصنفات "ابن جني" العديدة تزخر بكل القضايا المعجمية، وأن جهوده المعجمية مازالت بحاجة إلى من يميط اللثام عنها.

وبالله التوفيق والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

مكتبة البحث.

1/ قائمة المصادر والمراجع:

* القرآن الكريم برواية ورش.

1- أساس البلاغة، الزّمخشري، مراجعة إبراهيم قيلاني، دار الهدى، دط، ميلة-الجزائر، دت.

2- أصول تراثية في نظرية الحقول الدّلالية، أحمد عزوز، منشورات اتحاد الكتاب، دمشق-سوريا، دط، 2002.

3- الأضداد، محمد بن القاسم الأنباري، طبعة ليدن، دط، 1881.

4- إنباه الرواة، القفطي، تح محمد إبراهيم، دار الفكر العربي، ط1، القاهرة-مصر، 1986.

5- بغية الوعاة، السيوطي، تح محمد أبو الفضل ابراهيم، دار الفكر، ط2، بيروت-لبنان، 1979.

6- تاج اللغة وصحاح العربية، الجوهري، تح أحمد عبد الغفور عطّار، ط4، دار العلم للملايين، بيروت-لبنان، 1990.

7- تاريخ بغداد، الخطيب البغدادي، دار الكتب العلمية، بيروت-لبنان، دط، دت.

8- تاريخ العلماء النحويين، المفضل التنوخي، تحقيق عبد الفتاح الحلو، دار الهلال، دط، الرياض-السعودية، 1981.

9- التبيان في شرح الديوان، العكبري، مطبعة البابي الحلبي، القاهرة-مصر، 1971.

10- التّصريف الملوكي، ابن جني، تحقيق عرفان مطرجي، دار الكتب الثقافية، لبنان، ط1، 2005.

11- تطبيقات في المناهج اللغوية، إسماعيل أحمد عمايرة، الجامعة الأردنية عمان، ط1، الأردن، 2000.

12- التطورات المعجمية والمعجمات اللغوية العامة العربية الحديثة، صافية زفنكي، منشورات الثقافة، دط، دمشق-سوريا، 2007.

13- تطور المعجم العربي،حكمت كشلي، دار المنهل اللبناني، ط1، بيروت-لبنان، 2002،

14- التعريفات الشريف الجرجاني، تح محمد صديق المنشاوي، دار الكتب العلمية، بيروت لبنان، ط1، 1983.

15- التعريف القاموسي، الحبيب النصراوي، مركز النشر الجامعي، دط، منوبة-تونس، 2009.

16- تفسير أبيات معاني ديوان المتنبي أو الشرح الصغير، ابن جني، تحقيق رضا رجب، ط1، رنده للطباعة والنشر، دمشق-سوريا، 2010.

17- تقنيات التعريف في المعاجم العربية، حلام الجيلالي، دط، مطبعة اتحاد كتاب العرب، دمشق-سوريا، 1999.

18- الترادف في اللغة، حاكم مالك لعيبي، دار الحرية للطباعة، دط، بغداد-العراق، 1980.

19- تهذيب اللغة، أبو منصور الأزهري، تحقيق عبد السلام محمد هارون ومحمد علي النجار، الدار المصرية لتأليف والترجمة، دط، دت.

20- ابن جني عالم العربية، حسام النعيمي، وزارة الثقافة، ط1، بغداد-العراق، 1990.

21- ابن جني النّحوي، فاضل السّامرّائي، دار عمار، ط2، عمان-الأردن، 2009.

22- حركة التأليف عند العرب، أمجد الطرابلسي، دمشق-سوريا، 1954.

23- الحقول الدّلالية الصرفية للأفعال في العربيّة، سليمان فيّاض، دار الرية، المملكة السعودية، دط 1990.

24- دراسات في الدلالة والمعجم، رجب عبد الجواد إبراهيم، دار الغرب الإسلامي، بيروت-لبنان، ط1، 1997.

25- الدراسات اللهجية والصوتية عند ابن جني، حسام النعيمي، دار الرشيد، دط، بغداد-العراق، دت.

26- دراسات مقارنة في المعجم العربي، يعقوب بكر، جامعة بيروت العربية، دط، بيروت-لبنان، 1970.

27- دروس في التصريف، محمد محي الدّين عبد الحميد، المكتبة العصرية، صَيْدا-بيروت، 1995.

28- دلالة الألفاظ، إبراهيم أنيس، مكتبة الأنجلو المصرية، ط2، القاهرة-مصر، 1963.

29- الدليل النظري في علم الدلالة، نواري سعودي أبو زيد ، دار الهدى، دط، الجزائر، دت

30- دمية القصر وعصرة أهل العصر، الباخرزي، المطبعة العلمية، ط1، حلب-سوريا، دت.

31- دور الكلمة في اللغة، ستيفن أولمان، ترجمة كمال بشر، دار غريب للطباعة والنشر، ط12، القاهرة-مصر، دت.

32- ديوان الحبيب بن أوس الطائي أبو تمام، طبعة دار المعارف، القاهرة-مصر، دت.

33- ديوان حسان بن ثابت، تح عبد الرحمن البرقوقي، دار الكتاب العربي، بيروت-لبنان، 1983.

34- ديوان زهير بن أبي سلمى، تح أحمد زكي العدوي، دط دار الكتب المصرية، القاهرة-مصر، 1994.

35- سر صناعة الإعراب، ابن جني، تحقيق حسن هنداوي، دط، دت.

36- شذا العرف في فن الصّرف، أحمد الحملاوي، دار الكيان للطّباعة والنّشر، دط، دت.

37- شرح ديوان المتنبي للواحدي، تفسير أبيات المعاني لأبي المرشد المعرّي المطبوع في دمشق سنة 1979.

38- شروح سقط الزند، الخطيب التبريزي ، تحقيق مجموعة من الأساتذة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، دار الكتب، ط3، القاهرة-مصر، 1945.

39- الصاحبي في فقه اللغة وسنن العربية في كلامها، ابن فارس، تح مصطفى الشويمي، دط، مؤسسة بدارات للطباعة والنشر، بيروت-لبنان، 1963.

40- صناعة المعجم الحديث، أحمد مختار عمر، عالم الكتب، ط2، القاهرة-مصر، 2009.

41- ظهر الإسلام، أحمد أمين، دار الكتاب العربي، ط5، بيروت-لبنان، دت.

42- العربية والبحث اللغوي المعاصر، رشيد عبد الرحمن العبيدي، منشورات المجمع العلمي، دط، بغداد-العراق، 2004 .

43- العربية وعلم اللغة البنيوي، حلمي خليل، دار المعرفة الجامعية، دط، الإسكندرية،-مصر، 1996.

44- علم الدلالة التطبيقي في التراث العربي، هادي نهر، تقديم علي الحمد، ط1، دار الأمل للنشر، عمان-الأردن، .2007

45- علم الدلالة، أحمد مختار عمر، عالم الكتب، ط2، القاهرة-مصر، 1988.

46- علم الدلالة أصوله ومباحثه في التراث العربي، منقور عبد الجليل، منشورات اتحاد الكتاب العرب، دمشق-سوريا، 2002.

47- علم اللغة وصناعة المعجم، علي القاسمي ، مكتبة لبنان ناشرون، ط3، بيروت-لبنان، .2004

48- علم اللغة العام، فرديناند دي سوسير، ترجمة يوئيل يوسف عزيز، دار آفاق عربية، دط، بغداد-العراق، دت.

49- العمد في كتاب التصريف، عبد القاهر الجرجاني، تحقيق البدراوي زهران، دار المعارف، ط3، القاهرة-مصر، 1995.

50- العين، الخليل بن أحمد الفراهيدي، تحقيق مهدي المخزومي و إبراهيم السامرائي، دط، دت.

51- غاية النهاية في طبقات القرّاء، شمس الدين بن الجزري، تح: برجستراسر، دار الكتب العلمية، ط1، بيروت- لبنان، 2006.

52- الفسر، شرح ابن جني الكبير على ديوان المتنبي، ابن جني، تحقيق رضا رجب، دار الينابيع، ط1، دمشق-سوريا، 2004.

53- فقه اللغة، دراسة تحليلية مقارنة للكلمة العربية، محمد المبارك، مطبعة جامعة دمشق، دط، دمشق-سوريا، دت.

54- فقه اللغة في الكتب العربية لعبده الراجحي، دار النهضة العربية، دط، بيروت-لبنان، 1972.

55- الفهرست لابن النديم، تحقيق رضا تجدّد، دط، دت.

56- في أصول النّحو، سعيد الأفغاني، دار الفكر العربي، دط، دمشق-سوريا، 1963.

57- القاموس المحيط، الفيروز أبادي، الهيئة المصرية العامّة للكتاب، دط، القاهرة-مصر، دت

58- القراءات القرآنية، نشأتها، أقسامها حجّيتها، خير الدين سيب، دار الخلدونية، دط، الجزائر، 2005.

59- قضايا المعجم العربي في كتابات ابن الطيب الشرقي، عبد العلي الودغيري، منشورات عكاظ، الرباط-المغرب، 1989.

60- الكتاب، سيبويه، تحقيق عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، ط2، القاهرة-مصر، 1982.

61-كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون، حاجي خليفة، ط3، 1967.

62- لسان العرب، ابن منظور، دار المعارف، دط، القاهرة-مصر، دت.

63- اللغة بين المعيارية والوصفية، تمّام حسّان، دار الثقافة، الدّار البيضاء-المغرب، 1980.

64- اللغة، جوزيف فندريس، تحقيق عبد الحميد الدواخلي ومحمد القصاص، مكتبة الأنجلو مصرية، دط، القاهرة-مصر، دت.

65- اللغة العربية معناها ومبناها، تمام حسان، دط، دار الثقافة، الرباط-المغرب، 1994.

66- اللهجات العربية، إبراهيم أنيس، دار الفكر العربي، دط، القاهرة-مصر، دت.

67- اللغة والمعنى والسياق، جون ليونز، ترجمة: عباس صادق الوهاب، مراجعة: يوئيل عزيز، ط1، دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد-العراق1987 .

68- المحتسب في تبيان وجوه شواذ القراءات، ابن جني، تحقيق علي النجدي ناصف، وعبد الفتاح إسماعيل شلبي، ط2، دت.

69 - المحكم والمحيط الأعظم، ابن سيده، تحقيق عبد الحميد الهنداوي، دار الكتب العلمية، ط1، بيروت-لبنان، 2000.

70- المحيط، معجم اللغة العربية ، أديب اللجيمي، دار المحيط، باريس، 1993.

71-المخصص، ابن سيده الأندلسي، دار الكتب العلمية، دط، بيروت-لبنان، دت.

72- المدارس المعجمية دراسة في البنية التركيبية، عبد القادر عبد الجليل، دار الصفاء للنشر والتوزيع، ط1، عمان-الأردن، 1999.

73- مدخل إلى الألسنية، يوسف غازي، منشورات العالم العربي الجامعية، ط1، دمشق-سوريا، 1985.

74- مدخل إلى علم اللغة، محمود فهمي حجازي، دار قباء الحديثة، ط4، القاهرة-مصر، 2007.

75- مصطلحات الدلالة العربية، جاسم محمد عبود، دار الكتب العلمية، ط1، بيروت-لبنان، 2007.

76- المعاجم العربية قراءة في التأسيس النّظري، حلاّم الجيلالي، ديوان المطبوعات الجزائرية، ط1، وهران-الجزائر، 1997.

77- معاجم الموضوعات في ضوء علم اللغة الحديث، محمود سليمان ياقوت، دار المعرفة الجامعية ط2 ،الإسكندرية-مصر، 1994.

78- معاني القرآن، الفرّاء، تحقيق: يوسف نجاتي وعلي النجّار، الهيئة المصرية، ط1، 1980.

79- المعرب، الجواليقي، القاهرة، دط، دت.

80- معجم الأدباء لياقوت الحموي، ترجمة: إحسان عبّاس، دار الغرب الإسلامي، ط1، بيروت-لبنان، 1993.

81- المعجم العربي، نشأته وتطوره، حسين نصار، مكتبة مصر، ط2، القاهرة-مصر، 1968.

82- المعجم العربي الأساسي، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، دار لاروس، تونس، 1989.

83-المعجم الكبير، مجمع اللغة العربية، ط1، مطبعة روزاليوسف الجديدة، القاهرة-مصر، 1992.

84-معجم المصطلحات اللغوية، منير البعلبكي، دار العلم للملايين دط، بيروت-لبنان، 1999.

85- المعجم الوسيط، مجمع اللغة العربية بالقاهرة، دار الشروق، ط4، القاهرة-مصر، 2004.

86- المعجم الوصفي لمباحث علم الدلالة العام، عبد القادر عبد الجليل، دار الصفاء، ط1، 2000.

87- المعجمية التفسيرية، محند الركيك، مطبعة فاس، دط، فاس-المغرب، 2000.

88- المعجمية العربية بين النظرية والتطبيق، علي القاسمي، مكتبة لبنان ناشرون، ط1، بيروت-لبنان،2003.

89- المعجمية مقاربة نظرية ومطبقة، محمد رشاد الحمزاوي، مركز النشر الجامعي، تونس، 2004.

90- مقاييس اللغة، ابن فارس، تحقيق عبد السلام هارون، دار الفكر، دط، 1979.

91- مقدمة الصحاح، أحمد عبد الغفور عطار، دار العلم للملايين، بيروت-لبنان، ط3، 1984.

92- مقدمة في علمي الدّلالة والتخاطب، محمد محمد يونس، دار الكتب الجديدة، ط1، دت.

93- مقدمة لدراسة التراث المعجمي العربي، حلمي خليل، دارالنهضة العربية، ط1، بيروت-لبنان، 1997.

94- مقدّمة لنظريّة المعجم، إبراهيم بن مراد، دار الغرب الإسلامي، ط1، بيروت-لبنان، 1997.

95- المنجد في اللغة والأدب والعلوم، لويس معلوف، المطبعة الكاثوليكية، بيروت-لبنان، ط19، دت.

96- المنصف شرح الإمام أبو الفتح ابن جني لكتاب التصريف للمازني، تح لجنة من الأساتذة: إبراهيم مصطفى، عبد الله أمين، ط1، دار الحياة للتراث، 1954.

97- من قضايا المعجم العربي، محمد رشاد الحمزاوي، دار الغرب الإسلامي، ط1، بيروت-لبنان، 1986.

98- منهج الخطيب التبريزي في شروحه والقيمة التاريخية للمفضليات، فخر الدين قباوة، دار الفكر المعاصر، ط2، بيروت-لبنان، 1997.

99- نزهة الألباء في طبقات الأدباء ابن الأنباري، تحقيق إبراهيم السامرّائي، مكتبة المنار، ط3، عمان-الأردن، .1985

100- النظام في شرح ديوان المتنبي وأبي تمام، ابن المستوفي، بغداد-العراق، .1998

101- النظريات اللغوية في التراث العربي، محمد عبد العزيز عبد الدّايم، دار السلام، ط1، القاهرة-مصر، 2006.

102- النّوادر في اللغة، أبو زيد الأنصاري، تح محمد عبد القادر أحمد، ط1، دار الشروق، القاهرة-مصر، 1981.

103- الواضح في مشكلات شعر المتنبي، أبو القاسم الأصفهاني، تحقيق، الشيخ محمد الطاهر بن عاشور، الدار التونسية، تونس، 1968.

104- وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان، ابن خلكان، تحقيق إحسان عباس، دار صادر، دط، بيروت-لبنان، دت.

105- يتيمة الدهر للثعالبي، تحقيق محمد مفيد قميحة، دار الكتب العلمية، ط1، بيروت-لبنان، 1983.

2/- الرسائل العلمية:

106- أبو علي الفارسي في مصنفات ابن جني"، مهدي صالح سلطان الشمري، رسالة دكتوراه، كلية الآداب، جامعة بغداد-العراق، سنة 2005.

3/- المقالات في المجلات والدوريات العلمية المحكَّمة:

107- خطة مرجعية لمشروع مرصد اللغة العربية، محمد زكي خضر، مقال ضمن مجلة اللسان العربي، مكتب تنسيق التعريب بالرباط، العدد66، الرباط-المغرب، 2009.

108- طبيعة الحد المعجمي ودوره في تخصيص المعلومة القاموسية في المنظومة التراثية العربية، بوشعيب راغين، مقال ضمن مجلة المعاجم العربية الواقع والآفاق، العدد السادس، المغرب-الرباط يناير 2007.

109- في سبيل معجم تاريخي، محاولة في التأصيل، إسماعيل أحمد عمايرة، مقال ضمن مجلة مجمع اللغة العربية، دمشق، المجلد 78، ج3.

110- قضية المصادر والمراجع في جمع مادة المعجم، إبراهيم بن مراد، مقال بمجلة مجمع اللغة العربية، دمشق-سوريا، المجلد78، الجزء الأوّل.

111- مقترح لوضع نموذج للمعجم العربي الحديث، محمد رشاد الحمزاوي، مقال ضمن مجلة الدراسات المعجمية، الجمعية المغربية للدراسات المعجمية، العدد6، الرباط-المغرب، يناير 2007.

112- مقدمة لنظرية المعجم، إبراهيم بن مراد، مقال بمجلة المعجمية، الجمعية المعجمي التونسية، العددان 9 و10، سنتي 93 و94، تونس.

113- المعجم التاريخي العربي، مفهومه وظيفته ومحتواه، علي توفيق الحمد، مقال ضمن مجلة المعجمية، الجمعية المعجمية التونسية، العدد 5و6، تونس 1989، 1990.

114- المعجم العربي بين التنظير والتطبيق، إبراهيم بن مراد، مقال ضمن سلسلة المحاضرات التي يرعاها كرسي مارغريت وايرهاوزر، جامعة منوبا-تونس، 2009.

115- المعجم العربي في القرن العشرين، محمد رشاد الحمزاوي، مجلة مجمع اللغة العربية، ج53.

116- المعجم العربي المعاصر في نظر المعجمية الحديثة، محمد رشاد الحمزاوي، مقال ضمن مجلة مجمع اللغة العربية، دمشق، المجلد78، الجزء4.

4/ المراجع الأجنبية:

117 -Larousse; livre de bord grammaire, édition Larousse, 2001

.

الفهرس

المقدّمة ..... أ

المدخل: التعريف بكتاب "الفسر" لابن جنيّ وبالصناعة المعجمية الحديثة. 1

الفصل الأول: "النّص المعجميّ" في كتاب "الفسر" لــ"ابن جني". 27

المبحث الأوّل: النّص المعجميّ مفهومه ومقوماته في ضوء الصناعة المعجمية الحديثة..... 27

أوّلا: مفهوم النّص المعجمي. 27

ثانيا: مقوِّمات النّص المعجمي. 29

1)- الجمع. 30

2)- الوضع. 36

المبحث الثاني: النّص المعجمي في كتاب "الفسر" لــ"ابن جنيّ". 45

أوّلا: مقوّمات الجمع في كتاب "الفسر". 45

1)- أنواع المداخل. 45

2)- مدوّنة "ابن جني" في كتابه "الفسر". 51

3)- الشواهد في كتاب "الفسر". 58

ثانيّا: مقوّمات الوضع عند "ابن جني" 66

1)- الترتيب الخارجي للمداخل 66

2)- الترتيب الداخلي للمداخل 67

الفصل الثاني: أنواع التّعاريف المعجمية في كتاب "الفسر" لــ "ابن جني". 69

المبحث الأوّل: التّعريف الاسمي. 69

أوّلا: التعريف الاسمي في المعاجم العربية. 69

1)- مفهوم التعريف الاسمي. 69
2)- صور التّعريف الاسمي. 70
ثانيا: صور التعريف الاسمي في كتاب الفسر. 78
1)- التعريف بالكلمة المفردة في كتاب الفسر. 78
2)- التعريف بالكلمة المخصّصة 82
3)- التعريف بالعبارة 83
المبحث الثاني: التّعريف البنيوي 84
أوّلا: التعريف التوزيعي. 85
1)- النظريّة التوزيعية والمعجم. 85
2)- التعريف التوزيعي في كتاب "الفسر". 87
ثانيا: التعريف بالسياق. 89
1)- النظرية السياقيّة والمعجم. 89
2)- التعريف السّياقي في كتاب "الفسر". 91
ثالثا: التعريف بالحقل الدلالي. 92
1)- نظرية لحقول الدلالية والمعجم. 92
2)- التعريف بالحقل الدلالي في كتاب "الفسر". 98
المبحث الثالث: التّعريف المنطقي في كتاب "الفسر". 102
أوّلا: التعريف المنطقي في المعاجم العربية. 102
ثانيّا: التعريف المنطقي في كتاب "الفسر". 106
الفصل الثالث: الوظائف المعجمية في كتاب "الفسر". 109
المبحث الأوّل: الوظائف الأساسية. 110

أوّلا: وظيفة بيان النّطق. 110
ثانيا: وظيفة بيان المعلومات الصرفية. 116
ثالثا: وظيفة التّأصيل الاشتقاقي للفظ. 126
المبحث الثاني: الوظائف المساعدة. 134
أوّلا: بيان المعلومات النحوية 134
ثانيا: بيان الهجاء. 139
ثالثا: المعلومات الموسوعية. 141
رابعا: معلومات الاستعمال 143
الخاتمة 149
مكتبة البحث. 153
الفهرس 161

ملخص:

إن كتاب الفسر لابن جني هو شرح لديوان الشاعر "المتنبي"، ولم ينح فيه "ابن جني" منحى الشراح الآخرين للشعر، من حيث الوقوف على معاني الشعر، بل إنه تميز عن غيره في الشرح بمنهجية لغوية خاصة مما يجعله يحوي بين دفتيه المئات من النصوص المعجمية التي تتطرق لقضايا المفردات من كل جوانبها، وهذا ما يجعله كتابا صالحا لأن يكون مدونة خصبة لدراسة المفردات ومظنة لعمل معجمي مفيد صالح للدراسة في ضوء الصناعة المعجمية الحديثة.

كلمات مفتاحية: ابن جني، الفسر، الصناعة المعجمية، النص المعجمي.

Résumé :

Cette étude a pour objectif de jeter da la lumière sur un des œuvres considérable d'Ibn djini en l'occurrence son livre intitulé : « El Fasr » qui est en fait une illustration de divan du poète de El Mutanabi.

Cependant, Ibn Djini n'a pas pris la même tendance des autres illustrateurs (explicateurs) de la poésie du moment qu'il a opté pour une nouvelle méthodologie linguistique particulière. Cela lui a permit d'intégrer des centaines de textes lexicaux qui abordent le traitement des termes de plusieurs angles.

Tout cela a fait de ce livre un corpus fertile pour l'étude des termes dans un cadre lexicographique très bénéfique qui s'applique à l'industrie d'une lexicographie contemporaine.

Mots clés : Ibn Djini – El Fasr –Lexicographique – Le texte lexical.

Summary:

This study aims at shedding light on one of the frame works of Ibn Djini entitled : « El Fasr » which is considered as an illustration (explanation) of the divan set by the poet El Mutanabi.

Meanwhile, Ibn Djini did not take the same tendency of the other explicators of poetry since he opted for a so particular and new methodology. This gave him the ability to integrate hundred of lexical texts that tackled the treatment of terms from various angles.

All these features made of this book a fertile and beneficent as it can be applied for the industry of such a contemporary lexicography.

Key-words: Ibn Djini – El Fasr – Lexicography – Lexical text.

الجمهـــوريـــة الجـزائـريـة الديـــمقراطيـة الشـعبية
République Algérienne Démocratique et Populaire
وزارة الـتـعـلـيـم الـعـالـــي و الـبـحـث الـعـلـمـي
Ministère de l'Enseignement Supérieur et de la Recherche Scientifique

جامعة وهران
Université d'Oran

كلية الآداب واللغات والفنون
قسم اللغة العربية وآدابها
تخصص: المعجمية وصناعة المعجم

ملخص مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير

موسومة:

الصناعة المعجمية

في كتاب الفَسْر لابن جني (ت 392هـ)

إعداد الطالبـــة :
حناق غياط

السنة الجامعية : 2013-2014

ملخص عام للمذكرة:

بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على رسوله الكريم، وعلى آله وصحبه وسلم تسليما إلى يوم الدين، وبعد؛ إنّ ما يوصف به التراث المعجمي العربي هو الغنى والازدهار، وقد ألّف المعجميون العرب العشرات من المعاجم اللغوية، ولا يكاد يخلو قرن من القرون من ظهور معجم أو أكثر، وتختلف هذه المعاجم فيما بينها حجما ومنهجا ومادّة، وهذا الغنى في المعاجم العربية قد جعل المستشرقين يقرّون بتفوّق العرب في مجال صناعة المعاجم.

ويشهد العصر الحديث تزايدا في التّنظير المعجمي كمّا وكيفا، فما أكثر المعاجم التي ظهرت حديثا لتساير الصناعة المعجمية الحديثة، وتستدرك العيوب على المعاجم القديمة، وما أكثر المقالات والكتب التي تنظّر للعمل المعجمي، وتدرس التّراث المعجمي العربي في ضوء النّظرية المعجمية الحديثة.

ويسعى المعجميون العرب في الوقت الراهن إلى تأسيس معجمية عربية دولية، يكون التراث اللّغوي العربي في صلب اهتماماتها، إيمانا منها بأنّ العمل المعجمي القديم لم ينل حظّه من الدراسة، وأنّ أي تنظير معجمي لا يلتفت إلى التراث المعجمي فهو تنظير منقوص، ولن يصل إلى نتائج مفيدة.

وعندما نتحدّث عن التراث المعجمي العربي فلا نقصد به المعاجم العربية المعروفة وحسب، كمعجم العين والجمهرة والتّهذيب والمحكم والصحاح و اللسان وغيرها؛ بل إنّ الصناعة المعجمية تتجلّى حتّى في الكتب اللغوية وكتب التّفسير اللغوي للقرآن الكريم وكتب شرح الشعر وغيرها، ففي هذا التراث الكثير ممّا يفيد في صياغة مقاربة معجمية عربية.

ويُعَدّ"ابن جني"(392هـ)، العالم اللّغوي الكبير، رائدا حقيقيا في دراسة المفردات دراسة علمية وعميقة في جل مصنفاته، فقد أسهم في كل العلوم اللغوية، ونبغ فيها، وأجاد وأضاف لكل علم

من ذكاءه وفطنته، ونجد في كتبه لشرح الشعر شروحا للمئات من الألفاظ، وإنّ المتأمل فيها ليجد ملامح الصناعة المعجمية، والّتي تصلح أن تكون دراسة جادة في ضوء المعجمية الحديثة.

وإذا كان كتاب "الفسر" لابن جني مصنفا لشرح ديوان المتنبي وفسر معانيه، فإنه يتميز عن غيره من كتب شرح الشعر بمنهجية لغوية خاصة، مما جعله يحوي بين دفتيه المئات من النصوص المعجمية، التي تتطرق لقضايا المفردات من كل جوانبها، وهذا ما قد يجعل الكتاب صالحا لأن يكون مدونة حقيقية لدراسة المفردات، ومظنة لعمل معجمي في ضوء الصناعة المعجمية الحديثة،

وبهذا فإنّ أهمية هذه المذكرة تنبع من تخصصها أوّلا؛ ذلك أن المواضيع المعجمية أصبحت اليوم تحتل صدارة الأبحاث الأكاديمية في الجامعات الغربية والعربية، نظرا لجدتها ونظرا لأن دراسة المفردات في الدرس اللساني لم يولها حقها الذي تستحقه، إذ أنّ الأبحاث المعجمية مهما صدرت، فإنها لا تروي عطش الباحثين، هذا عموما، أما في موضوعي هذا، فإن أهميته يستمدها من كونه بحثا يحاول أن يوفق بين التراث اللغوي العربي والدرس المعجمي الحديث، هذا من جهة، ومن جهة ثانية، فإن تراث "ابن جني" المعجمي لم يحظ بدراسة تتوافق مع الجهود التي بذلها في دراسة المفردات، فمثل هذه البحوث تعد مساهمة في إرساء النظرية المعجمية العربية التي من مقوماتها ومقاربتها التوفيق قدر الإمكان بين التراث اللغوي العربي، وما أفرزته اللسانيات الحديثة في دراسة المفردات، ثمّ إنّ أهمية هذه المذكّرة تكمن في المدونة المطبق عليه مقومات الصناعة المعجمية، حيث إنّ كتاب الفسر الذي يعتقد الكثيرون أنه كتاب لشرح معاني شعر المتنبي وحسب، هو في الحقيقة كتاب زاخر بدراسة المفردات، ومدونة معجمية حقيقية، وكل هذا يعطي للمذكرة أهمية في الأبحاث المعجمية المعاصرة.

وقد اقتضت طبيعة الموضوع تقسيم البحث إلى مقدمة، ومدخل، وثلاث فصول، وخاتمة، فبعد المقدمة،تناولت في المدخل التعريف بكتاب "الفسر" وكذلك التعريف بأسس الصناعة المعجمية الحديثة ومقارباتها، وخصصت الفصل الأول لمقوّمات النص المعجمي في كتاب"الفسر"، وتعرّضت فيه إلى مبحثين مبحث أوّل يحمل مفهوم النص المعجمي ومقوّماته في ظلّ الصناعة المعجمية

الحديثة، ومبحث ثان تطبيقي يتعرّض للمدوّنة الأساسية وهي النص المعجمي في كتاب الفسر أما الفصل الثاني فتناولت فيه قضية التعريف المعجمي في كتاب الفسر" في ضوء الصناعة المعجمية الحديثة، وقُسِّم إلى ثلاث مباحث مبحث أوّل يقوم برصد تجلّيات التعريف الاسمي في الفسر ، ومبحث ثان يتعرّض للتعريف البنيوي في الكتاب، أمّا المبحث الأخير فيختص بالتعريف المنطقي في الفسر، وعن الفصل الثالث فخصصته للوظائف المعجمية في كتابه "الفسر"في ضوء الصناعة المعجمية الحديثة، أما الخاتمة فقد تضمنت أهم النتائج والخلاصات التي توصلت إليها في بحثي والتي منها:

1- إنّ كتاب الفسر لم يحمل في طيّاته شروحا لمعاني شعر الدّيوان فحسب، كما قام به شارحو الدواوين الشعرية، وإنما تضمّن كل تقنيات الصناعة المعجمية من اهتمام بالنص المعجمي من حيث مصادره واستشهاداته وترتيبه، وإفاضة وتنويع في التعريف، وتدبيج لكلّ الوظائف المعجمية، فهو لم يقف عند حدود معاني شعر "المتنبي" وإنّما تجاوز إلى أبعد من ذلك فاهتمّ بالألفاظ خارج المعنى الّتي وظّفت فيه وداخله، حيث مال "ابن جني" في شرحه للدّيوان ميولا لغويا، فقد كان يفيض في القضايا اللغوية التي تهم المفردات من حيث المبنى والمعنى.

2- يعد الكتاب كتلة واحدة متمثلة في نص كبير يحمل المئات من النصوص الصّغيرة والتي هي بدورها تحمل كل مبادئ النص المعجمي المحض، ولقد حفل كتاب"الفسر" بالكثير من القضايا المعجمية، إذ اتبع ابن جني منهجا معجميا في تفسير الألفاظ، وبذلك فإنّ الكتاب يحمل كل مقوّمات الجمع والوضع الّتي يقوم عليها النص المعجمي :

أ-فأمّا من حيث الجمع فقد سار "ابن جني" على درب اللّغويين المعجميين في عصره فشملت مدوّنته شقي المصادر المستقاة لجمع مادّته وما يتعلّق بها، وهما الأخذ من رواة اللّغة وفطاحلة الأدب، وكذا النّقل عن العلماء الأقحاح وعن مصادرهم المكتوبة، فجاءت مدوّنته شاملة جامعة، كذلك ممّا يحسب لان جني ويعتبر إبداعا منه هو قضية الاستشهاد بالشعر المولّد من حيث المعنى لا

من حيث اللّفظ، وبذلك فإنّه استطاع أن ينصف الشعراء المولّدين من خلال دمج معانيهم الشعرية في الاستشهاد.

ب–وأمّا من حيث الوضع، فقد كان مثله مثل صنّاع المعاجم في ذلك العصر، حيث لم يتجاوز الترتيب بالاشتراك نهائيا فوقف عنده وكأنّه نسخة طبق الأصل عن المعجميين الّذين سبقوه.

وبذلك فإنّ النص المعجمي في كتاب "الفسر" هو نفسه النّص المعجمي في أيّ معجم من المعاجم القديمة، والّتي قيل عنها إنّها إمّا حسنة الجمع وسيّئة الوضع أو حسنة الوضع وسيّئة الجمع.

3– كذلك من النتائج التي توصلت إليها أنّه كما أقر الصناعة المعجمية الحديثة أن المعجم الجيّد هو الذي يقوم على مجموعة من الوظائف يقدّمها المعجمي إفادة للقارئ، ويعدّ شرح المعنى أو التّعريف من أهمّ هذه الوظائف، بل هو من أهم أسسها، ذلك أن تقديم معلومات عن اللّفظ المدخل دون شرح لمعناه هو قصور واضطراب من المعجمي.

واهتمّ كتاب "الفسر" بشرح المعنى اللّغوي لألفاظ الديوان وتزوّد لذلك بمجموعة من تقنيات التّعريف، حيث نجد في الكتاب أهم أشكال التعريف، التي تقرها الصناعة المعجمية القديمة والحديثة، ومن هذه الأنواع؛ التعريف الاسمي، الذي من أنواعه التعريف بالمرادف وبالعبارة ، وقد كان هذا النوع حاضرا بقوّة في النصوص المعجمية لابن جني، وذلك لبساطة هذا النّوع وشيوعه في أوساط المعجميين آن ذاك، ومن الأنواع الأخرى؛ التعريف بالسياق، والتعريف بالحقل الدلالي، وهو ما يدخل ضمن أشكال التّعريف البنيوي الحديث والّذي عرف به المعجميين العرب القدامى قبل معرفة تقنيات التنظير له، والتعريف التوزيعي والّذي يعدّ أقلّ أنواع التعريف استخداما في هذا الكتاب، حاله حال المعاجم العربية عامّة الّتي لم تستطع إلى حدّ ما تضمين هذا النوع من التعريف في شروحاتها ذلك أنّ هذا التحليل يقوم على تقنيات صعبة ومعقّدة وغير مضمونة النتائج.

وبذلك يمكن القول إنّ أغلب أنواع التعريف المعجمي قد تجسّدت في الفسر سواء بشكل كبير مثل التعريف الاسمي والتعريف السياقي والتعريف بالحقل الدّلالي، أو بشكل قليل مثل التّعريف التّوزيعي

والتعريف المنطقي، وهذا ما يدعونا للقول إنّ هذا الكتاب يحمل في ثناياه الكثير من معالم الصناعة المعجمية القديمة والحديثة.

4-لقد قام ابن جنّي في شرحه للدّيوان بالاستعانة بشتّى العلوم من أجل الإحاطة بالجوانب المختلفة للّفظ، ذلك أنّه كان يعلم أنّ اللّفظ هو كيان متكامل في بنائه يجمع شتّى المستويات اللّغوية، وأشهر ما استخدمه "ابن جني" في الكتاب هو وظيفتي التّأصيل الاشتقاقي ووظيفة بيان المعلومات الصرفية ذلك أنّه غلب عليه الحس الصرفي والاشتقاقي الّذي كان يعرف بهما، وهذا لا يعني أنّه أهمل الوظائف الأخرى، ولكن لا ترقى لمستوى التّوظيف والاعتناء بالاشتقاق والصّرف.

5- لقد أثّر "ابن جني"، من خلال جهوده المعجمية في كتاب "الفسر"، في الأعمال اللغوية والمعجمية بعده، وهذا ما نستطيع الوقوف عليه بكل يسر في معجمي المخصّص والمحكم لابن سيده، و لسان العرب لابن منظور، وبذلك فإنّ الفسر يعدّ مرجعا مفيدا لأهمّ المعاجم العربية المعروفة.

وخلاصة كلّ ما سبق ذكره هو أن "ابن جنّي" استطاع بذكائه الثّاقب، وبحسّه اللّغوي الكبير أن يحوّل كتابا من مجرّد شرح لديوان إلى كتاب يحمل كل أساليب الصناعة المعجمية وتقنياتها، فزاوج بذلك بين جمال الأدب وروعة اللغة.

وفي الأخير فإنّ هذا العمل هو محاولة نأمل أن تتبع بمحاولات أخرى من أجل الغوص في تراث "ابن جني"، للوقوف على جهوده المعجمية، فما زال البحث فيها بكرا وإن مصنفات "ابن جني" العديدة تزخر بكل القضايا المعجمية، وأن جهوده المعجمية مازالت بحاجة إلى من يميط اللثام عنها.

وبالله التوفيق والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

ملخص

إن كتاب الفسر لابن جني هو شرح لديوان الشاعر "المتنبي"، ولم ينح فيه "ابن جني" منحى الشراح الآخرين للشعر، من حيث الوقوف على معاني الشعر، بل إنه تميز عن غيره في الشرح بمنهجية لغوية خاصة مما يجعله يحوي بين دفتيه المئات من النصوص المعجمية التي تتطرق لقضايا المفردات من كل جوانبها، وهذا ما يجعله كتابا صالحا لأن يكون مدونة خصبة لدراسة المفردات ومظنة لعمل معجمي مفيد صالح للدراسة في ضوء الصناعة المعجمية الحديثة.

الكلمات المفتاحية:

ابن جني؛ الفسر؛ الصناعة المعجمية؛ النص المعجمي؛ الوظائف المعجمية؛ الشرح المعجمي؛ المعنى المعجمي؛ الشواهد اللسانية؛ المصاحبات اللفظية؛ الدلالة.

نوقشت يوم 20 جانفي 2015